kitabweb-2013.forumaroc.net

مجلة دار النيابة

فصلية وثائقية دراسية تعنى بتاريخ المغرب

- محمد المنوني : ظهور لسان المغرب كأول جريدة عربية ناطقة بلسان الدولة
- جرمان عياش : ردود الفعل المغربية أمام الاحتلال الاسباني ـ الفرنسي
- عبد الله حمودى : الانقسامية والتراتب الاجتماعي والولاية : تأملات حول مقولات كيلنير
- محمد المنصور : الضغوط العثمانية وأثرها على تحرير الثغور المحتلة بالمغرب من خلال حالة طنجة
- عبد المجيد الصغير : حول الطرقية والعلاقات المغربية الجزائرية ابان السيطرة العثمانية
- عبد المجيد القدورى : شخصية ابن أبي محلي ورحلته
- عبد القادر العبيد : دراسة اجتماعية عن قبائل هوارة
- محمد أعفيف : واحات توات في نهاية القرن 19 وبداية القرن 20
- محمد المرابط : تطور السكان بالمغرب منذ بداية القرن العشرين
- مصطفى النعيمي : أهمية علاقات الرحل / المستقرين في التطور التاريخي لمجموع اتحادية تكنة
- عبد العزيز التمسماني خلوق : وثائق مغربية عن قبيلة أنجرة
- محمد الأمين البزاز : فتح باب جديدة بطنجة (1896ـ1897)

السنة الثانية
العدد الخامس
شتاء 1985

منكاد محمد

مجلة دار النيابة

فصلية وثائقية دراسية تعنى بتاريخ المغرب

- المدير المسؤول : د. عبد العزيز التمسماني خلوق

رئيس التحرير : محمد الأمين البزاز

- الآراء الواردة في المجلة لا تعبر الا عن راي اصحابها
- المقالات التي لم تنشر لا ترد الى اصحابها
- لا يسمح باعادة ما نشر في المجلة الا بعد استشارتها

- رقم الايداع القانوني : 1983/68
- رقم ايداع التصريح : 1983/5
- طبع من هذا العدد : 1.000

عنوان المراسلة : مجلة دار النيابة ص. ب. 2030 ـ المصلى ـ طنجة

Revue DAR AL-NIABA B.P. 2030 M'sallah - TANGER

الاعلانات : يتفق عليها مع ادارة المجلة أو مع وكالة الاشهار لوري ص. ب. 267 ـ طنجة

« المطابع المغربية والدولية »

المحتوى

— افتتاحية 4

— نصوص تاريخية

• محمد المنوني : « ظهور « لسان المغرب » كأول جريدة عربية ناطقة بلسان الدولة استنادا الى خمس وثائق غير منشورة » 5

• عبد المجيد الصغير : « حول الطرقية والعلاقات المغربية الجزائرية ابان السيطرة العثمانية » 11

• الظهائر الشريفة المنعم بها على الرهبان الاسبان من 1637 الى 1794 (المجموعة الأخيرة) 15

— دراسات وعروض

• جرمان عياش : « ردود الفعل المغربية أمام الاحتلال الاسباني ـ الفرنسي » (ترجمة : محمد الأمين البزاز ـ عبد العزيز التمسماني خلوق) 19

• محمد المنصور : « الضغوط العثمانية وأثرها على تحرير الثغور المحتلة بالمغرب من خلال حالة طنجة » 27

• عبد المجيد القدوري : « شخصية ابن أبي محلي ورحلته » 33

• محمد المرابط : « تطور السكان بالمغرب منذ بداية القرن العشرين » ....

— محور العدد : دراسات اجتماعية حول القبائل المغربية

• عبد الله حمودي : « الانقسامية والتراتب الاجتماعي والسلطة السياسية والولاية : تأملات حول مقولات كيلنير » 38
(ترجمة : محمد الأمين البزاز ـ عبد العزيز التمسماني خلوق)

• مصطفى النعيمي : « اهمية علاقات الرحل / المستقرين في التطور التاريخي لمجموع اتحادية تكنة » ....

• عبد العزيز التمسماني خلوق : « وثائق مغربية عن قبيلة أنجرة وعلاقتها بالسلطة المركزية (1837ـ1892) » 56

• محمد أعفيف : « واحات توات في نهاية القرن 19 وبداية القرن 20 » 66

• عبد القادر العبيد : « دراسة اجتماعية عن قبائل هوارة بين الأمس واليوم على ضوء عوامل الاستمرار والتغيير » 71

— قضية ووثائق

• محمد الأمين البزاز : « فتح باب جديدة بطنجة (1896ـ1897) » 77

افتتاحية

ان التاريخ مادة واسعة من المعارف ، والمناهج ، والخبرات . ومن هنا تتضح مدى الفائدة التي يمكن أن تجنيها الشعوب من استنطاق ماضيها حتى تتمكن من مواجهة واقعها الراهن . لكن ، من المؤكد أنه لا يمكننا الاستفادة من التاريخ ، ونقصد هنا تاريخ المغرب ، الا اذا قمنا باعادة كتابته لتصفيته من الفكر الاستعماري . فكثير من الأجانب ممن درسوا تاريخنا ، درسوه في تلك الحقبة التي تميزت بارهاصات الهجمة الاستعمارية ، ومن ثمة تآمروا على الحقائق ، بطمسها ، وتشويهها ، أو استغلالها في اتجاه معاكس ، خدمة لأغراض الغزو .

فاذا رجعنا الى الحقبة « الوسيطية » ، وجدنا مقولات جاهزة وظفت لتبرير هذا الغزو ، واضفاء صبغة الشرعية التاريخية عليه . وهكذا فقد زعمت المدرسة الاستعمارية أن البربر أوربيون في الأصل ، وأن العرب مجرد دخلاء ، تسلطوا على البلاد مدفوعين بحوافز مادية وتحت غطاء ديني . ومن هذا المنطلق ، ركزت هذه المدرسة على المقاومة البربرية التي اصطدم بها الفاتحون العرب ، وضخمتها الى ابعد حد ، كما فسرت ثورات الخوارج في الغرب الاسلامي كثورة عرقية تستهدف استئصال العنصر العربي وطرده . ومن هذا المنطلق ايضا ، ركزت على أسطورة الغزو الهلالي لتحمل العرب مسؤولية التخلف الذي آلت اليه البلاد .

وفي اطار تحضير الغزو أو تكريسه بأقل ما يمكن من التكاليف ، تجندت المدرسة الاستعمارية لدراسة المجتمع المغربي المعاصر ، فاخذ ممثلوها ، من ضباط الشؤون الأهلية ، والمراقبين المدنيين والباحثين المتخصصين ، أخذوا يجوبون البلاد ، ومدنها ، وأريافها ، للتعرف على خصائص هذا المجتمع ، ودراسة تقاليده ، والوقوف على مواطن القوة والضعف في هياكله . وحيث أن منطلقاتهم لم تكن نابعة من رغبة معرفية موضوعية ، تتوخى الرصد العلمي للوقائع ، فقد جاءت أبحاثهم انعكاسا لما تبنوه من أفكار مسبقة ، ونتاجا لما اختاروه من قوالب نظرية جاهزة . ومن ثمة جاءت حملاتهم على البلاد والسكان ، فركزوا على الفوضى ، والتناحر القبلي ، والجمود ، وكراهية الأجنبي ... وأقحموا المجتمع المغربي في ثنائيات متعارضة : بلاد المخزن / بلاد السيبة ، المدينة / البادية ، الرحل / المستقرين ، العرف / الشرع ...

ان القضاء على هذه العقلية الاستعمارية في ميدان البحث التاريخي أصبح ضرورة ملحة بعد أن خرجت بلادنا من الكابوس الاستعماري ، وبدأت تشعر بالحاجة الى الرجوع الى ماضيها وتاريخها لمحاولة فهم حاضرها . وهذا ما أحس به الجيل الرائد والجيل الجديد من الباحثين المغاربة ، الذين اختاروا الطريق الصعبة ، بارتياد « الغابة العذراء » ، ونعني بها مادة الوثائق ، كمنطلق لأبحاثهم الرامية الى تمشيط الأرضية التي تركها باحثو الحقبة الاستعمارية مزروعة بالألغام ، واعطاء صورة جديدة عن تاريخ المغرب اعتمادا على المنظور الداخلي .

ويجد القارىء الكريم في هذا العدد الجديد – وبالاضافة الى ما الفه من نصوص تاريخية – نماذج متنوعة عن هذه المحاولات الجادة التي تدل على ان الباحثين المغاربة لم يعودوا مجرد مستهلكين ، أو مقلدين ، بل تجاوزوا ذلك الى الانتاج الرفيع .

المجلة

محمـد المنـونـي

ظهـــور « لســـان المغـرب »
كأول جريدة عربية ناطقة بلسان الدولة
استنـادا الى خمـس وثـائق غيـر منشـورة

تعددت الجرائـد العربيـة الصادرة بالمغرب عند مطالع القـرن العشريـن ،

ونشير ـ هنا ـ الى ان مغرب هذه الفترة ، عرف ـ لاول مرة ـ ظهـور جريـدة ناطقـة بلســان الدولـة . وهذا ما نستنتجـه من العرض التالـي :

انطلاقا من رسالـة من النائب الطريس الى الوزير ابن سليمان بتاريخ 28 رجب «1324 هـ ـ 1906 م» ، وهي تتحدث عن تضايق جانب المخزن من لهجة الجرائد الحديثة الظهور بطنجـة ، فهي « تتجاهر بالكلام الذي فيه ترويع لرعية هذه الايالـة السعيدة... » . ولهذا صدر الأمر السلطاني للنائب الطريس ، بالمفاوضة في هذا الشان مع اعضاء دار النيابة بطنجة . وبان يعينوا عضوا يقظا ـ كالامين بناصر غنام ـ للمخابرة في ذلك مع ممثلي الدول بالمدينة الدبلوماسية .

ولما تفاوض هذا مع سفير المانيا . اجابه بان الجرائد حرة فيما تنشر ... واضاف لذلك الاليق بجانب المخـزن في هذا الموضـوع ، أن ينشيء جريـدة رسمية عربية ، يكون للموظفيـن بها معـرفة باللغات الاجنبية ، وكل من تجـاوز الحد ـ من الجرائـد الاخـرى ـ تكذبه الصحيفـة الـرسمية وترد عليـه ... أنظر الملحق رقم 1 .

والى هذه الرسالة نقرا في افتتاحية العدد الاول من جريدة « لسان المغرب » ان اقتراح انشائها جاء من شخصية مغربيـة مرموقة : «... اذ سالنا بعض من نعد سؤالهم امرا مفروض الطاعة له ، محتوم القيام به : ان ناتي هذه السلطنة الشريفة (المغرب) ، وننشيء جريدة فيها لقلة وجود الجرائد العربية . وكان ذلك قبل انعقاد مؤتمر الجزيرة ، فاجبنا الامر بملء المسرة ، شاكرين حسـن الثقة بنا ، وجميل المؤازرة لنا . ونحن منذ ذلك الحين ـ في هذا القطر العزيز ـ في سعي مستمر لاستكمال معدات الجريدة ومطبعتها ... الى ان قيض الله ظهورها على هذا المنوال»

---

1) جريدة « السعادة » : عدد 5 جمادى الثانية 25/1327 جوان 1909 ، بالنسبة لتوقيت التاريخ الذي سافر فيه صاحبا جريدة لسان المغرب .

يضاف لهذه الافتتاحية رسالة الى الحاج محمد المقري من صاحبي الجريدة الشقيقين ارتور نمور ، وفرج الله نمور ، بتاريخ 5 شوال 1326 «1908» ، ومن فقراتها : «... وبما اننا كنا متاملين – من يوم الى آخر – ان يقوم المخزن بحسب الشروط التي كنا اتفقنا عليها في بادئ بدء : صبرنا على الأمر ، وداومنا الخدمة» ، الى ان تقول الرسالة : «... فاننا نطالب ذمة المخزن باربعة آلاف ريال عن خسائر الثلاث سنين الماضية ، ثم ان شاء المخزن الشريف ان يقوم بجريدة تخدم مصلحته ومصلحة البلاد : فيلزم ان يقوم بنفقاتها على وجه عادل» .

انظـر نص الرسالة بالملحق رقـم 2 .

وقد رفعت الجريدة هذه الشكوى بعدما انتهى عهد العزيز الذي كانت ناطقة بلسان دولته ، حتى اذا بويع السلطان الحفيظ بدات تتعرض لمضايقات ترددت اصداؤها بالاعداد الاخيرة ، وايضا بالملحقـات الثلاثة الحاملة للارقام 5،4،3 .

ويهمنا من هذا العـرض ان نستنتـج ان صحيفة «لسـان المغرب» كانت ناطقة بلسان الدولة العزيزية باللغة العربية .

وكان صدور العدد الاول منهـا يـوم الجمعة 24 ذي الحجة 1324/8 فبرايـر 1907 . ووقفت عن الصدور عند العدد 84 حيث عطلت نهائيا ، ثم سافر صاحباها الى خارج المغرب اوائل جمادى الآخرة 1327 / اواخر جوان 1909 (1) .

ملحـــق 1

رسالـة من النائـب الطريـس الى الوزير ابـن سليمـان
في شان اشارة السفير الالماني بانشاء جريدة رسمية عربيـة

...فقد وصل كتابكم ببيان ما صار يرتكبه اصحاب الجرائد الحادثة الطبـع بهذا الثغر الطنجي المحروس : من التجاهر فيهـا بالكلام الذي فيـه ترويع لرعيـة هذه الايالة السعيدة . الخارج عن المسطرة الجارية عند الـدول في جرائد اراضيها الـى آخـره .

وبانه قد تمحض لجانب المخزن – رعاه الله – من نفس هذه الجرائد – خصوصا – في هذه الايام – ان نتيجتها منافية للمقصـود ...

وبان سيدنا – اعـزه الله – يامرني بالمفاوضـة في هذا الشان مع اعضـاء دار النيابة السعيدة على حسب ما قـرر .

وبان نعين عضوا نبيهـا فصيحا – كالامين السيـد بناصر غنـام – لمباشـرة الكلام في ذلك مع نواب الدول بما تقتضيه المصلحة الحالية في كيفية المذاكرة وفي التقديـم لها . وفق ما بين في ذلك ، الى ان يحصل المقصود ...

وعليـه : فقـد امتثلنـا الامـر الشريـف ، وكلفنـا سيدنـا الاميـن السيـد بناصر غنـام : بمباشـرة القضية وفق ما ارشـد اليه سيدنا فيها ، وباشـر امرها – مشافهـة – مع باشـدور المـان روزن على الـوجه المبيـن ، الى ان اجابـه بما حاصلـه : وهو ان الجرائد لهـا الحريـة . واخرى اذا لم يكن لهـا

ضابط تتمشى عليه في عمل الطبع حين تفتح الديار له . وان الكلام في شانها لا يجدي نفعا .

وان الاليق بجانب لمخزن في القضية : هو ان ينشيء عمل جريدة رسمية عربية . يكون للمستخدمين بها اليد في اللغات الاجنبية ، وكل من خرج عن الحد في تلك الجرائد ، واعلم بخلاف الواقع : يكذب ويرد عليه في ذلك ، الى ان قال : انه عند وصوله لشريف الحضرة يجري الكلام مع سيادتكم في هذه القضية .... .

في 28 رجب عام 1324 (2) .

محمد بن العربي الطريس

ملحق 2

رسالة من صاحبي لسان المغرب
الى المقري . في شان نفقات الجريدة الباقية في ذمة المخزن

«لسان المغرب»

جريدة اسبوعية سياسية ادبية تجارية

صحبها ومديرها السياسي : فرج الله نمور

ادارة الجريدة : في حومة بنيدر - طنجة

الحمد لله وحده :

حضرة صاحب الواجهة الوزير الحاج محمد المقري الافخم

بعد اهداء السلام المشفوع بالاحترام ، نعرض : لاخفاء اننا حتى الآن ونحن نتخابر مع المخزن لفض المسالة : مسالة لسان المغرب ، ومعلوم لدى جنابكم ان المخزن قد دفع لنا على الحساب الف ريال ، وخصص سبعين ريالا مخزنيا في الشهر للجريدة ، ونحن في وقتها قبلنا بذلك مؤقتا لبينما تستتب الاحوال .

ولكن بعد ذلك كتبنا الى جلالة مولاي عبد العزيز ، واخبرنا حضرته الشريفة بالامر . وبينا ان خسائرنا هي خمسة آلاف ريالا ، وان هذه القيمة لا تكفي ثلث نفقات الجريدة الشهرية ، فارسل لنا - حفظه الله - الف ريال آخر ، غير ان حضرة النائب السيد الجباص هو الذي حاز هذا المبلغ لدى وصوله ، الا قال : ان المبلغ الاول اداه من جيبه الخاص ، ويريد استرجاعه .

---

2) ، كناش مكاتيب المندوبية السعيدة بطنجة ، خ.ع.ك. 2720 ص. 188-8

هذا وبما اننا كنا متاملين من يوم الى آخر ان يقوم المخزن بحسب الشروط التي كنا اتفقنا عليها في بادي، بدء : صبرنا على الامر ، وداومنا الخدمة ، اما الآن فلم يعد بالامكان الصبر والانتظار . لان الديون علينا من كل جهة ، وهي على ازدياد ايضا ، لاننا ندفع ضعفي القيمة الشهرية من نفسنا لكي نقوم بالجريدة .

ولهذا اقتضى ان يكون لهذه الخسائر والاضرار حد محدود ، فاننا نطالب ذمة المخزن باربعة آلاف ريال عن خسائر الثلاث سنين الماضية ، ثم ان شاء المخزن الشريف ان يقوم بجريدة تخدم مصلحته ومصلحة البلاد : فيلزم ان يقوم بنفقاتها على وجه عادل .

ولهذا مرسلين بتاريخه ايضا : رسائل للجانب الشريف مولاي عبد الحفيظ، ولبعض رجال المخزن ، راجين ان يحلوا هذه المسالة التي ننتظر حلها يوما فيوما ، وارسلنا هذا لحضرتكم حتى اذا شئتم تذكروا الامر في الحضرة الشريفة.

اما نحن فاننا حبا بالعدل راضون ان يوكل المخزن احدا هنا مع بعض من موظفي السفارات ، لكي ينظروا في المسالة ويفصلوها على وجه الحق ، ومهما كان حكمهم فنكون قابلين به ، حيث ليس من العدل كما تعلمون حضرتكم ان نخدم البلاد ثلاث سنوات ليلا ونهارا خدمة شهد بصدقها الجميع حتى الاعداء ايضا وننفق اموالنا ، وبعده يكون جزاؤنا جزاء سنمار .

ونحن بالنظر الصداقة وما بدا من سيادتكم من اللطف والفضل : لا نريد ان نكتم عن سيادتكم ضميرنا ، لاننا بالحق لا نروم ان نعود الى نشر المسالة مرة اخرى في الجريدة ، واستنصاف الدولة والمطالبة المستمرة ، لان ذلك ليس بحسن ولا له طيب الاحدوثة في تاريخ المخزن والمغرب ، فلذا اقتضى الاشارة الى ذلك .

هذا ما لزم ، نسال الله ان يلهمكم ما به الخير للجميع ، ويوفقكم الى كل حق وصواب ، وادام الله تعالى بقاكم .

طنجة في 5 شوال سنة 1326

الداعيان : ـ ارتور نموز ـ فرج الله نمور 3

ملحق 3

رسالة من الطريس يلح فيها على المقري في استصدار جواب شريف بتسديد نفقات «لسان المغرب»

... وبعد ، فقد وصلنا جوابك عما كتبنا لك به في شأن ما امضيناه مع مدير جريدة « لسان المغرب » ، وليس عليه اثر استحساب لذلك ، وكنا في انتظار الجواب الشريف بتنفيذ الخمسة آلاف فرنك التي استسلفناها من مدير البنك المخزني ، مع سبعين ريالا شهرية على نظار الاحباس هنا

3 ـ محفوظات قسم الوثائق : خ. م.

لمدة من عام ، التي جعلت له عوضا عن الالف ريال المنجزة . التي كان وقع الوفق معه عليها بالاعتاب الشريفة ، فلم يرد الى الآن .

وحيث كان الظاهر أن هذا من المصلحة التامة التي لا تخفى على احد في هذا الوقت الصعب : فنرجوك الوقوف في اخراج الجواب الشريف بتنفيذ ذلك ، ولابد ، وعلى المحبة ، والسلام ، في 8 جمادى الأولى عام 1326 .

ومنه ، قد كتبنا بمثله للفقيه الوزير السيد عبد الكريم حفظه الله ، فنحبك أن تذكره في ذلك لكثرة الاشغال . صح به ، محمد بن العربي الطريس لطف الله به . (4) .

ملحق 4

رسالة من الطريس الى الحضرة الشريفة
اشعارا بوصول الرسالة العزيزية بتسديد نفقات « لسان المغرب »

... وبعد ، فقد ورد على الخديمين الكتاب الشريف ـ أسماه الله ـ بتنفيذ السبعين ريالا مشاهرة على نظار أحباس طنجة لمديري جريدة «لسان المغرب» مدة من عام ، وبتوجيه حوالة على البنك المخزني بالخمسة آلاف فرنك التي كانت استسلفت منه .

ودفعت لهما طبق ما كنا طلبناه من سيدنا دام علاه .

ووصل الجميع ودفع لمن ذكر ، وفرح المديران غاية الفرح . ووعدا بالقيام بما يجب عليهما من نشر ما فيه الرضاء العالي بالله على صفحات جريدتهما .

والمولى يبارك في عمر سيدنا ويؤيد عزه ، وعلى الخدمة ، والسلام ، في 15 جمادى الاولى عام 1326 ، محمد بن العربي لطف الله به . (5)

ملحق 5

رسالة من الجباص النائب الجديد بطنجة
الى السلطان الحفيظ : يخبر فيها بالاتفاق
مع صاحب «لسان المغرب» فيما تبقى من دينه على المخزن

ينهي الخديم أنه وصله كتاب مولانا المنصور بالله بأن صاحب جريدة المغرب كتب للجلالة الكريمة : بأن : له على المخزن ـ سابقا ـ قدرا من المال ، ونفذ

4 ـ كناش لتقييد المكاتب الموجهة للحضرة الشريفة خ.ع.ك. ص. 215 .
5 ـ كناش المكاتب الموجهة للحضرة الشريفة خ. ع. ك. 2721 ص 219 .

له البعض دون البعض . وادعى أن الابراء الصادر منـه كان بغير ارادتـه آمرا مولانا ببيان حقيقة الامر في ذلك ، الى آخـره .

فليكن في علم الجناب الشريف : أن الرجل المذكور لما طال الامر على ما كان يطالب به المخزن في دعواه . وقع معه الفصل اخيرا فيها : على أن دفـع له خمسة آلاف فرنك معجلة ، وألف ريال تدفع له مقسطة على عـام واحد : بحسب سبعين ريال في الشهر ، ويقوم في مقابلتهـا بخدمة مصالح المخـزن الى انتهـاء المدة المذكـورة ، وأشهد هو وأخوه بابراء المخزن في الدعوى كلها ، والتعهد بما ذكر في مقابلـة المشاهرة المذكـورة ، حسبما بالنسختين الواصلتين بطي هذا .

وكان القدر الشهري المذكور نفذ عنـد نظار الاحباس هنا ، فدفعنا له واجب شهرين . وعذرا عليه واجب الشهرين الآخرين .

هذه حقيقة الامر في ذلك ، وقد وجه الخديم على صاحب الجريـدة المذكورة . وكلمة في موجب كتبه للحضرة المولوية بخلاف الواقع ، فصار يتعلل بوقوع الغبن عليه في الفصل المذكور . وأن الذي اضطرهم لقبوله فيما مضى هو ما كانوا عليه من حرج الحالة . وشدة الاحتياج الى أداء ما تحملـوه من الديون في المصاويف المطبعية . وزيادة على ذلك ما حصل لهم من التضرر بتأخير المشاهرة عن أبانها ثم ما عندهـم من مواعد مولانا الكفيلة بالاحسـان اليهم ، وجميل المبرة بجانبهم.

وحيث ظهر أن غاية مالهم فيه الحق هو اجراء المشاهرة المذكورة الى انتهـاء المدة طبق العقد المحرر معهم فيها . انفصلنا معـه على اعلام الحضرة الشريفـة بالواقع ، ليرى مـولانا ـ بسديد نظره ـ في اصـدار أمره المعتـز بالله لنظـار الاحباس باجراء المشاهرة المذكرة قطعا لمادة دعواه . أو غير ذلك لجلالته الكريمة.

هذا ما لدى الخديم في القضية ، ولمولانا النظر الاسد . أيد الله تاييـده وعلاه . وعلى سعيد الخدمة . سائلا من مولانا رضاه ، والسلام على كريم المقام ورحمة اللـه . في 11 رمضان المعظم ، عـام 1326 .

خديم المقام العالي بالله محمد بن محمد الجباص وفقه الله . (6)

⁂

• أخيرا أقدم جزيل الشكر وموفور الثناء لسيـادة رئيس المجلس العلمـي بالعدوتين الشيخ محمد المكي الناصري على مساعدته في اطلاعي على مجموعـة جريدة «لسـان المغـرب» المحفوظة بخزانتـه .

---

6 ـ «كناش لتقييـد المكاتب الموجهة للحضـرة الشريفة» خ. ع. ك. 2721 ص 133ـ134 .

عبـد المجيـد الصغيـر

حول "الطرقية" والعلاقـات المغربية الجزائرية إبـان السيطـرة العثمانيـة

« نصـــوص اســاسيــة »

نستطيع القول ان انغماس « الطرق » بالمغرب في خضم الحياة السياسية والاجتماعية قد بلغ ذروته مع الطريقة الدرقاوية منذ أواخر القرن الثامن عشر الى مجيىء عهد الاستقلال . وان سبب هذا الاشتغال بالسياسة لم يكن راجعا فحسب الى الطبيعة التي طبعت بها البيئة المغربية تلك الطرق الصوفية ، بل لان السياسة ـ بفهومها الواسع ـ صارت في المغرب ، منذ أوائل القرن الثامن عشر ، الميدان الذي اصبح يعكس الرغبة العارمة في التغييـر ، تحت ضغط الظروف الخارجية والداخلية على السواء . الا انه كان تغييرا يطمح بالأساس الى تجديد الوسائل التقليدية لايقاف الضغوط القديمة الآتية من المشرق (الاتراك بالجزائر) أو تلك الضغوط الجديدة المنطلقة من أوروبا من الجهة الشماليـة ...

وقد ساهمت الطرقية ، كباقي الاوساط والفآت بالمغرب ، في هذا الميدان على الجبهتين الشمالية والشرقية ، واذا كانت مساهمتها على الجبهة الأولى اتخذت طابعا عسكريا محـضا (وآخر مثال لها مساهمة العربي الدرقاوي نفسه في الحصار الذي ضربه السلطان « المولى اليزيد » على مدينة سبتة (سنة 1205 هـ) ، فان مساهمة الطرقية ، وخاصة منها الدرقاوية ، على الجبهة المغربية الشرقية كانت عسكرية وسياسية معا . وقد سبق للعربي الدرقاوي ، كما هو معلوم ، أن أرسله المولى سليمان مبعوثا سياسيا لدى والـي الجزائر بطلب من هذا الأخير ، وذلك للمساهمة في وضع حد للحروب المتواصلة التي شنها الجزائريون ، بقيادة الدرقاويين ، ضد الـولاة الاتراك . امـا على الصعيد الداخلي فلا نحتاج الى التذكير بتورط الشيخ العربي الدرقاوي في الثورة ضد المولى سليمـان اواخر عهد هذا الأخير ، وكيف أنه أدى ثمن ذلك غاليا حيث قضى سنتين كاملتين في السجن ، فارق الحياة بعدهما بايام قليلـة ...

واذا كان النص الذي نود التقديم له اليوم يتعلق بالأحداث التي استدعت ارسال العربي الدرقاوي الى الجزائر موفدا من قبل سلطان المغرب عقب ازدياد ضغط الجزائريين على الولاة الاتراك ، فاننا نود القول هنا أنه ، بعكس ما ذكره المؤرخ الناصـري (1) عن حقيقة دور العربي الدرقاوي في تلك السفارة ، من كونه زاد في توسيع الفجوة بين أتباعه الجزائريين وبين الحكام الأتراك ، مخالفا بذلك تعليمات المولى سليمان ... فان النص الذي بيـن ايدينا ، يـوضح لنا ، بعكس تاويل النـاصري ، أن العـربي الدرقاوي قد نجح فعلا في مهمته السياسية لحل الخلاف بين الأتراك والجزائريين غير أن الولاة الأتراك خرقوا عهد الامان الذي أعطوه للسكان ، وعادوا الى سابق عهدهم بالظلم ، فعاد الجزائريـون الى مقاومتهـم العنيفة ، مما اضطر الشيخ العربي الدرقاوي ـ كما هو معروف ـ أن يأخذ البيعة من أتباعه للسلطـان سليمان وبموافقتـه ...

1) «الاستقصـا» ج 8 ص 109 ـ 111

لا نريد الدخول في صميم هذه الأحداث المعروفة في تاريخ المغرب الحديث ، وانما نود أن نؤكد أهمية النص الذي بين أيدينا ، باعتباره يتضمن تأييـدا لرواية سابقة عليه ومعاصرة للأحداث المذكورة ، وهي رواية « الشريف بوزيان المعسكري » الجزائري حول نفس الأحداث . والشريف المعسكري كان معاصرا لتلك الاحـداث بل ومشاركـا فيهـا كأحـد الاتبـاع الدرقاويين ومن تلامـذة الثائر الجزائري » عبـد القادر ابن الشريف » . لذا رأينا أن ننشر عقب ذلك النص المذكور نصا آخر للشريف المعسكري اقتبسناه من كتابه « كنز الأسرار » الذي سنعمل على نشره في المستقبل نظرا لأهميته في التاريـخ للفكر الصوفـي بالمغرب العربي الحديــث .

*

النــص 1 ــ

« الحمد لله وحـده . ومما ينخرط في ذلك هـذا ، ما سلكه [المولى سليمان] في اخماد الفتنة من ولاة الترك بوطن الجزاير ورعيتهم رغبة في البناء والراحة والاحسان الى الجار بعد أن مالت رعيتهم الدخول في طاعته ، لما نالهم من جور الترك ، فبعث اليهـم الشيخ الاكبر أبا عبد الله سيدي « محمد العربي بـن أحمد الدرقاوي » ليكف تلامذته عن قتال الترك بعد مكاتبة الترك له بذلك عند عجزهم على مقاومة [رئيس] الطائفة الدرقاوية [بالجزائر] السيد « عبد القادر بن الشريف الفليتي » وكان قيامه واجتماع الناس عليه في حدود العشرين بعد المائتين والالف ، بسبب قتل الأتراك بعض الفقراء من تلامذته والأمـر بالقبض عليه ، ففر الى الصحراء ونزل بعرب الأحرار ، فاجتمع عليه أهل طائفته وأسفوا على من قتل منهم مـع « مقدمهم » علـى موطنه وعشيرتـه ، وانضاف اليهـم من القبائل من أهل محبتهم وزحفوا لحرب التـرك « بوهران » ، فهزموا متوليها « الباي مصطفـى » المدعو « بوكبوس » ودخلوا لمحلته وضم الثائـر المذكور ذخائرها اليه ومدافعها وكل ما فيها ، وتبع القوم المنهزمين الى وهران ، وسخر الله « لابـن الشريف » في الغلبة والنصر على الباي المذكور ، فمامن محلة جردها الا وهزمها « درقاوة » ، أهـل النظافة والنقاوة ، وصارت لهم غنيمة . فدخل الأتراك الفشال وحاصروهم « درقاوة » في وهران ، وتحصنت من مكرهم حصون العمران والفلوات وسائر الثغور ، وزهق الباطل وجاء الحق بنور ، وامنت من حوادثهم المواطن والطرقات ، وصاروا أحدوثة في الخلوات والحلوات ، الى ان بعث رئيسهم من « الجزائـر » للمولى سليمان هذا يخبره بأمر القائم عليه ، « وان شيخه مولاي العربي الدرقاوي ماوى الوافد والزائر هو عندك في قبائل بني زروال الحافلة ، وتلامذته ابطلت علينا فرائض الحكم وسنن النافلة » .

فبعث المولى سليمـان للشيخ وقرا عليه مكتـوب الترك من غير أن يقتصر على حديث اللسان ويحكي . واحثه على السفر لتلك النواحي وأزعجه لتفريـق الجمع الدرقاوي بتلك الضواحي . فالتزم الشيخ امر السلطان والتزم له بتسكين الأوطان ، علما منه بان تلميذه ، امير تلك الطائفة ، لا يعصى له أمرا ، اذ هو قدوته وقدوة كل طائفـة .

وبعد أن سافر الشيخ السفر المباح وواصل في أيامه الغدو والرواح قـدم المكاتب أمـامه لتلميـذه الباني على « وهران » خيامه . ودخل « باي وهران » حصنها وترك الرحلة والاقامة ، ومنعهم الثائر الدرقاوي من التصرف في البر ، ولـم تبق للأتراك منـدوحة الا من جهة البحر . « ومدة الحصار سبع سنين » ، نالوا فيها بغاية الجهد وأخذوا بالسنين ، فكان الخبز ياتيهم في السفون ، وهجر النوم عيونهم والجفون ، الى أن من الله عليهم بحضور السيـد الأسمـى ، والبركة النافعة العظمى . فكف عنهم يـد السيـد « عبد القادر بن الشريف » التي صرفها الله فيهم غاية التصريف . فامره حينئـذ بالرحيل عنهم وترك المقام ، ولله الامر من قبل ومن بعد في الرحلـة والمقام ، فامتثل الامر ، ووافقه في ذلك زيد وعمرو ، وفرق الجموع وقهقر الرجـوع .

وأعلم الثائر « الترك » بانه قابلهـم بالترك ، واوصاهم على الرعية وعلى الحكم بالعدل فيما بينهم بالتسوية ، « وأن الايام حبلي ، لا يدري كالذي ما جدد منها كالذي يبلي ، وقد ردني عنهم شيخ التربية والا فلا أفارق رحاب تلك الافنية ، الا أن يقضي الله أمرا كان مفعولا » . وقال لهم أيضا في كتابه الذي بعثه اليهم يعلمهم بالرحيل عنهم : « أعمي الناس بغيكم واحماهـم جوزكم ، وفتنتموهم عـن الدين ،

---

2) يوجد بقسم المخطوطات بالرباط تحت رقم 1492 د، وضـع له كعنوان : رسالـة والـي الجزائـر الى سلطـان المغرب .

ورغبتهوهم في العداء فصاروا معتدين ! فاربؤا على انفسكم ، وشافقوا وسالموا تسلموا . اما علمتم ان الله يمهل الظالم حتى اذا اخذه لم يفلته ، وقد صرفني الله فيكم الى غاية . وهانا رفعت يدي عنكم حين تمت النهاية . فهانا أعرضت عن الرياسة وطاوعت شيخي في الخمول الذي هو انفع سياسة . ولن أحسنتهم الى الرعية أحسنتم لانفسكم ، وان أسأتم فلها » .

فما زادهم توبيخه الا طغيانا وانذاره اياهم الا عتوا وخسرانا . فبعد استقرار هذا الثائر المطاوع لشيخه بجبل الكواكب وتفرق عصبته والمواكب ، مد الاتراك ايديهم بالظلم في الرعية وصادروا الناس في أموالهم على غير الطريق المرعية ، وتطالوا بنهب الأموال وسفك الدماء وفعل الدنية ، ونصبوا لمن يقول « لا الله الا الله » شرك الردى ، وصار « أهل النسبة » اليهم هم الاعداء ، يستهينون في العقاب منهم بضرب الرقاب ، حتى حسموا لهذه الطائفة المادة ، ولم تبق في ايالتهم ما تعدها منهم العادة . وكان الشيخ المربي لقنهم الدعاء عليهم بالغدو والعشى ، ونصه :

« اللهم يارب أنزل صاعقة في الترك تكون من عندك لا من عندنا ولا من عند عبد القادر بن الشريف ، يراها كل أحد من خلقك » وكان دابهم ذلك ، حتى أنزل الله عليهم صاعقة « الفرنسيس » ، أبادهم الله بها ، فلم تبق لهم من باقية الى الآن ، وظهر مصداق قوله تعالى : « وكذلك أخذ ربك اذا أخذ القرى وهي ظالمة ، ان أخذه أليم شديد » . فما أسرع الظلم للخراب ، وما أوجبه للعقاب . ومثله قول أبى الحسن الشاذلي ، رضي الله عنه : بث (3) المسلمين من الترك ، هل أدعو عليهم أم لا ، فرأيت استاذى رضى الله عنه يقول : قوم اجل لهم فاصبروا واشكروا ، وارضوا وسلموا ، وفوضوا وتوكلوا واتقوا وأحسنوا ، « ولا تهنوا وأنتم الاعلون ان كنتم مومنين » أمد برا غير الله يرون أم حكما غير حكمه يلتمسون « ومن أحسن الله حكما لقوم يوقنون » قد كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوذون ويظلمون ، وما أقل استعجالهم ودعائهم على الظالمين ، لمعرفتهم بالله رب العالمين . فان دعا منهم داع فباذن من الله ، لا عن ضيق وسخط لقضاء الله .

لا شك أن دعاء الشيخ المتقدم بالصيغة المذكورة كان باذن له في ذلك من الله ، وكان سبب ذلك امرا فهم في قتل أهل « لا الله الا الله » ، سيما المشايخ منهم أولياء الله ، وكان آخرهم وأكبرهم علما وعملا وحالا ومقالا أبا محمد سيدي عبد الله ابن حواء الفريسي » . ان الترك يهلكون حين يقتلون الوليين الصالحين ، سيدي عبد الله بن حواء وسيدي محمد الكندوز هذا فما لبثوا بعد قتلهما الا نحو الثلاث سنين وسلط الله عليهم من قطع ظلمهم وخرب ملكهم وأراح الناس من شرهم ، وهي عادة الله في خلقه . سنة الله الذي [هكذا] قد خلت من قبل ، وكان أمر الله قدرا مقدورا .

وفي تلك الحروب مع « درقاوة » والوقائع ، الف الشيخ « ابوراس » تاليفه درأ الشقاوة في حروب درقاوة » ، وكان جل رعية الترك فرت لرعية « المولى سليمان » مما أصابهم من جورهم ، مع قحط أرضهم وبلادهم . فرق لحالهم وامدهم بالعطاء وتخواهم بالصدقات المرة بعد المرة ، حتى كان عطاؤه اياهم كالراتب المفروض ، بعد أن كتب الترك للمولى سليمان بان يكلمهم في الرجوع الى بلدهم وامتناعهم من ذلك قائلين : « نذهب للنصارى في برهم ولا نعود لطاعة الترك » . ولازال يعالج أمرهم الى أن رجعوا الى بلادهم ، وكتب الى « باي » الترك في شأنهم بالعدل وحسن السيرة ، فامتثل وكف عن البعض . وهذا كله من حسن سيرته والسعي في الهناء واخماد نار الفتنة ، ولازال على الاحوال المرضية في نفسه ومع الرعية . وكذلك فعله مع باي تونس « حمودا باشا بن علي » لما وجه اليه العالم الاديب الطائر الصيت الشيخ أبا اسحاق « ابراهيم بن عبد القادر الرياحي » ، رحمه الله ، ومعه هدية وكتاب يتضمن طلب الامداد بالميرة لحدوث المسغبة بالبلاد التونسية . فأجابه لمطلوبه وأوفى له بغاية مرغوبة . وقد امتدح الفقيه المذكور المولى سليمان بقصيدة من جيد شعره... فأعجب السلطان ومن حضر بها ، وأعاده بهدية جزيلة مع ما أنفذ له من الميرة رحمه الله . ولازال منصور الراية قامعا لاهل الزيغ والغواية ، باعثا عدله فيما بينهم بالتسوية ، الى أن اجتمعت كلمة البربر كافة على الفساد والخروج عن الطاعة مع العتو في البلاد . وبقيت الناس بذلك فوضى وقلوب الخاصة مرضى ، وخرج أهل « فاس » أيضا عن طاعته محتجين بانه

3) كلمة غير واضحة الرسم ، لعلها « بئس » .

خلع نفسه بما كتب لهم يريد تهييجهم على التمسك بطاعته وترغيبهم في محبته ونصرته ، والأمر لله هو الحاكم لا معقب لحكمه » .

*
**

النــص 2 :

وبخصوص ما جاء في الرسالة حول « عبد القادر ابن الشريف » فقد ذكر تلميذه الشريف « بوزيــان المعسكري » في كتابه « كنز الأسرار » بعض تلك الاحداث المرتبطة « بعبد القادر بن الشريف » وسجل كذلك موقف المغاربة من الحكم العثماني بالجزائـر ودور الدرقاوية خاصة في ذلك .

يقول « المعسكري » في كتابه ، مسجلا مدى الروابط الذي كانت بين الشيخ الدرقاوي بالمغـرب واتباعه بالجزائر (ص. 109ـ112) .

« وكان (عبد القادر بن الشريف) رحمه الله يزور الشيخ (الدرقاوي) مرة في السنة في ركب من اصحابه ويأتي « بزيارة » كبيرة : عبيدا وابلا وبغلا وفـرشا وعروضا ودراهم ودنانير وحليا وغير ذلك ... وحين يرجع من الزيارة يبعث من لم يزر ، طائفة بعد أخرى . وقد أمره الشيخ بذلك كما هو في « الرسائل » خيفة عليه من الشهرة وتسترا على الوشاة والحساد ، وكان أمر الله مفعولا ، ولا ينفع حـذر من قدر . وأيضا رفقا به ، اذ الطريق بعيدة وكثـرة الناس فيها كلفة ومشقة ... وكان يدفع ما شاء الله من « الزيارة » لاهل كل بلدة من الاخوان (وهو قـادم الى الشيخ) كفقراء تلمسان ووجدة وتازة ومزيات وبنان ، وغيرهم ولكل واحد من « الاكابر » ... توفي بالوباء سنة ثلاث وثلاثين هذه المائة (1233 هـ.) والله أعلم ، في جماعه من أصحابه ... ودفن مقابلا لداره التـي نزل بها حين تاخر عن قتال الاترك ـ تركهم الله نسيا منسيا ! ـ وذلك لنفاق الناس وعدم نصـرتهم للذين بعدما قطع الله به عددا كثيرا من أهل البغـي والفساد واذاقهم الخزى وذل العباد ، وشتت شملهم و « بلاد ملكهم » واطعم كل جبـار منهم ومعين لهـم مرارة سيفه فمات حتف أنفه . فكانت رايته فيهـم تشبه رايات سيدنا « خالد بن الوليد » رضي الله عنهما في « أشباههم » . فسقاهم شـراب البؤس وقطع منهم الانامل والرؤوس ، وحيرهم وأدهشهم واتلفهم . ولاظلمهم في فعل بهم ، بل هـم ظلمـوا أنفسهم بخروجهم عن الدين : قد أحلـوا الدمـاء والاعراض والاموال من المسلمين بغير موجب . وطلبوه ومن تبعه وأرادوا اهلاكهم وقتلهم بغضا في الله ، لا شيء رأوه منهم ولا صح نقله عنهم ، فانتصـر رضي الله عنه فنصره الله : فكان هو أول انتقام ظهر فيهم وأول دعاء استجيب عليهم ... (وقد سمعت مرارا مولاي العربي الدرقاوي) يقـول : كثيرا ما نستيقظ من نومي ونجد يدي الى السماء منصوبة وانا أدعو على « الأتراك » وأشباههم من غير قصد مني ، بل قهرا علي ، وهكذا كان مستغرقا في هذا الامر مدة من السنين وسمعته مرة يقول : هذه أربعون ليلة ... ما نمت فيها ليلة واحدة ، وأنا أبيت فيها جالسا أدعو على الأتراك ، وقد استجيب لي فيهم وقضيت حاجتي ووعدني ربي سبحانه بهلاكهم ...

وقد أظهر الله مصداقه اذ هم ، دمرهم الله ، قد سلط عليهم في كل بلد انواع الخزي والرزايا وضروب المحن والبلايا قهرا عليهم ، واسمه الحكم العدل نفذ فيهم « فقطع دابر القوم الذين ظلموا والحمد لله رب العالمين » . وليس هذا محل بسط الكلام فيهـم . وقد كفانا الله شرهم وصرف عنا كيدهم ومكرهـم فضلا منه ونعمة علينا وعلى هذه الأمة المحمدية » .

الظهائر الشريفة المنعم بها على الرهبان الاسبان

مـن 1637 الـى 1794

(المجمـوعـــة الثـالثــة)

الظهيـر رقـم 27

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله

(طابــع السلطــان محمــد بن عبــد اللــه)

كتابنا هذا أيد الله امره وخلد ذكره الشريف وفخره يستقر بيد حملته الفرايلية الاصبنيول يعلم منه أننا أسد لنا عليهم رداء الأمان وأذنا لهم في المقام ببلادنا باي حاضرة شاءوا وفي أي مرسى أرادوا بقصد معالجة النصرى الأسرى ومداواتهم ومباشرتهم ومطاناتهم وجعلنا لهم ان يعملوا على يدهم من احبوا بحاضرة مكناسة وفاس وثغر آسفي وسلا وتطوان وغيرها من جميع الثغور ومهما أرادوا الانصراف لبلادهم فهم مامونون مسرحون لا يتعرض لهم أحد برا أو بحرا لا في ذهابهم ولا في رجوعهم على عادتهم المعروفة وسيرتهم المعهودة والمألوفــة على عهد سيدي مولاي اسماعيل قدس الله روحه وأسكنه من الجنان بحبوحه فلا يقربهم أحد كائنا من كان ولا يتفش في أمتعتهم ولا يطلع على ما في جوالقهم وصناديقهم لا التي يوجهونها من بر المسلمين ولا التي تأتيهم من بلاد النصرى ولا يترأس عليهم أحد في قليل ولا كثير ولا جليل ولا حقير وديارهم التي يستترون بها من هذه الايالة المباركة لا يطف بساحتها طائف على وجه الأمان الذي أعطيناهم وكل ما يأتيهم في المراكب من حوائجهم المعدة لقضاء أغراضهم ومئاربهم فهي محررة من العشر الواجب لبيت مال المسلمين عمره الله في أي مرسى خرجت وأن توفقوا على شيء من بر المسلمين ودعتهم الحاجة اليه وأرادوا أن يحملوه فلهم ذلك الا ما هو محرم وممنوع بالشرع الكريم مما فيه تقوية لهم واعانة على المسلمين مثل الزرع وغيره مما يتقوون به حسبما تضمنت جميع ذلك الظهائر السلطانية التي بأيديهم وهذا الظهير يجدد لهم عليها تجديدا تام الرسم ماضي الحكم والواقف عليه يعمل بمقتضاه ولا يتعدى ما أبرمه امره الشريف وامضاه وكتب بحاضرة مراكش حرسها اللــه وحاطها في الرابع والعشرين من ذي الحجة الحرام عام تسعة وستين ومائة وألف (20 شتنبــر 1756) .

الظهير رقم 28

الحمد لله وحده   وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

(طابع السلطان محمد بن عبد الله)

وصيفنا الأرضى القايد علي السلاوي سلام عليك ورحمة الله وبركاته وبعد فنأمرك إن النصارى الأسارى الذين هناك بمكناس يخرجون من دار الافرايلية ويسكنون في دار ابن عطار بملاح محروسة مكناسة وتلك السباع الاثنين اجعلهم مع وحوشنا الذين هناك ولا تتركهم بديار الفرايلية فانهم أعطوهم لنا ونأمرك أن تنزع عن النصارى المذكورين جوان لا يتصرف فيهم ولا يكون قايدا عليهم ولا يدخل فيهم لأنه اضرهم وشكوا علينا الافرايلية الذين هنا بضرره وأنت اجعل النصراني منويلا صلوا عليهم قايدا لأنهم طلبوه لنا ورضوا به ونأمرك تترك الافرايلية لا يكلفهم بألف مثقال قيمة النصراني الراسي الذي ذهب ببابنا فان النصراني الورديان بيدروا تكلف لنا به منا اليه هو يعطيه لنا لأنه طلب منا أن يأتيه الألف من اصبانيول دمرهم الله ويدفعه لنا واتهلا في الافرايلية فانهم في عهدة الاسلام لا يلحقهم ضرر جعلهم سيدي مولاي اسماعيل قدس الله روحه بحضرتنا العلية بالله بمكناسة حرسها الله وعلى هذا العهد بقوا ببلاد الاسلام ورد بالك من هؤلاء النصارى الأسارى اذا تعدوا على الافرايلية وسرقوهم أو تخاصموا معهم فازجرهم عنهم لأنهم طلبوا منا ذالك واذا قرأت كتابنا هذا فادفعه للافرايلية يبقى بيدهم ظهيرا والله يعينك آمين والسلام وفي أواخر رجب الفرد الحرام عام 1176 (أوائل فبراير 1763) .

الظهير رقم 29

الحمد لله وحده   وصلى الله على سيدنا محمد

(طابع السلطان سيدي محمد بن عبد الله)

يعلم من هذا الكتاب الكريم أسماه الله وأعز أوامره وأشرق في سماء السعادة حامله الفرايلي بمراكش ويتعرف منه بحول الله وقوته وشامل يمنه وبركاته ان جميع ما يدخل لهم من ماكول السوق من باب الملاح فلا يعطون عليه شيء وعلى هذا العمل والواقف عليه يعمل به ولا يتعداه والسلام في منتصف شوال المبارك عام احدى وتسع وتسعين ومائة وألف 1191 (منتصف نوفمبر 1777) .

الظهير رقم 30

الحمد لله وحده   صلى الله على سيدنا محمد

(بدون طابع)

خديمنا القايد محمد بن بلا سلام ورحمة الله وبعد فالفرايلي الذي قضى أجله بطنجة نأمرك أن تترك الفرايلي الوارد في مكانه من مكناسة يستقر في موضعه بطنجة ولا تمنعه من السكنى فيها والسلام في ثالث رمضان المعظم عام 1194 (2 غشت 1780) .

الوثيقة رقم 31

(رسالة من فرايلية مكناس الى السلطان سيدي محمد بن عبد الله)

الحمد لله وحده   وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

الى سلطان البر ومالك امور العباد باسياسة والقهر المجاهد في سبيل الله سيدي محمد بن مولانا عبد الله ادام الله عزه وجوده وسلام على سيدي ورحمة الله وبعد فيقبلون الأرض أمام سيدي الفرايلي متاع مكناس ويعلمون سيدي ان عادتهم يشترون عولة العنب على عادة النصارى ويشترون قنطارين من طابة بالسوق الواقع بين المسلمين ليصونها لأنفسهم على ايديهم لان ما يفعله اليهود يغشونه بالرماد ويشترون قنطارين من الشمع الصافي ويزيدونه تصفيه ليفعلونه في الدواء للجراحات لكل من احتاجه من المسلمين وغيرهم وقد منعهم من ذالك اليهودي ، الموكل بالشمع وقال لهم ما تشتروا الا من عندي وما عنده مغشوش ما يليق بالدواء فنطلب من الله ومن سيدي يجدد لنا برائته العزيزة كما كتبها لنا سيدي مولاي لسماعيل وكما كتبها لنا سيدي مولاي عبد الله ما يتعرض لنا احد في أمور عولتنا وامور الدواء ونحن في حرم الله وحرمك وفي أمان الله وامانك وما نحن الا بالله وبك والله يديم لنا وجود سيدنا المنصور بالله والسلام في اول رجب الحرام عام 1194 .

الظهير رقم 32

الحمد لله وحده   صلى الله على سيدنا محمد

(طابع السلطان سيدي محمد بن عبد الله)

نامر امناء مكناس ان يتركوا الفرايلية يشترون ما جرت عادتهم بشرائه لعولتهم من زرع وعنب وغير ذلك من ضرورياتهم وقنطارين من تابغة وقنطارين من الشمع لدواء الجرحات وغيرها في كل عام فاياكم ثم اياكم أن يمنعهم الذميون المتولون شراء الشمع وتابغة من شراء ما ذكر ولا يزيدوا عليه شيئا ولا يقبضون منهم صاكة في القنطارين من الشمع والقنطارين من تابغة والسلام في ثالث رمضان المعظم عام 1194 (2 غشت 1780) .

الظهير رقم 33

الحمد لله وحده   ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

(طابع السلطان سيدي محمد بن عبد الله)

يستقر هذا الكتب والخطاب الجسيم بيد حملته الرهبان الذين بايالتنا الملتجئين الى حمايتنا ويتعرف منه بحول الله وقوته وشامل يمنه وبركته انه لا يلزمهم شيء قليل ولا كثير لا في ابواب المدن ولا في لوازم الأدوية ولا في مراسينا فيما ياتيهم من برى لنصرى من حوائجهم ولا تفتح صناديقهم ولا امتعتهم فقد

[stamp]

اسقطنا عنهم جميع هذه الوظائف وسائر التكاليف ونأمر جميع ولات امرنا بالمراسي وبالمدن ان يعملوا بمقتضاه ولا يتركوا احدا يتعدى ما ابرمه كتابنا هذا وامضاه وان يستوصوا بالرهبان المذكورين خيرا واحسانا والسلام في اواخر ذي القعدة عام 1195 (أواسط نوفمبر 1781) .

الظهير رقم 34

الحمد لله وحده ولا حول ولا قوة الا بالله

(طابع مولاي سليمان)

يعلم من هذا المسطور الكريم والخطاب العلي الجسيم اننا جددنا بحول الله وقته وشامل يمنه وبركته لخدامنا الفرايلية من جنس الاصبنيول حكم ما بايديهم من ظهائر اسلافنا الكرام قد سهم الله وظهير مولانا الوالد رحمة الله واعاد علينا من بركة رضاه آمين المتضمنة توقيرهم واسقاط الكلف اللازمة في مراسي ايالتنا السعيدة عنهم فيما يأتيهم من بر النصرى من ماكول ومشروب وملبوس فلا تفتش صنادقهم ولا تمتد الأيدي اليها كما لا يحال بينهم وبين ما يردون من اقامة بحمل أو الخروج عنه الى غيره من جميع المراسي تطوان وطنجة والعرائش وسلا فلا تحجير عليهم في شيء من ذالك ويبقون على ما عهد لهم وما رسمناه في شانهم العمل والمعول وبتاريخ ثالث شعبان عام 1208 (5 مارس 1794) .

جرمان عياش
ترجمة محمد الأمين البزاز
عبد العزيز التمسماني خلوق

ردود الفعل المغربية أمام الاحتلال الاسباني والفرنسي

انها لصفحات مشرقة ، تلك التي ما تزال متداولة الى هذا اليوم حول الهيمنة الأجنبية التي خضع لها المغرب بالأمس القريب . افلا يقال بالفعل ان هذه الهيمنة ، التي تحققت اساسا على يد فرنسا ، قد تمت تقريبا بلا عنف ، وبدون اصطدامات تذكر ، لتفضي في الأخير الى وفاق ودي بين المستعمرين (بالفتح) ورسل الحضارة المزعومين ؟

ان هذه الصفحات تدخل في اطار الاسطورة التي ابتكرها عن ليوطي عدد كبير من المداهنين ، والتي نراها راسخة اليوم رغم ما يدخل عليها من تعديلات ، هنا او هناك . بيد ان الوقت قد حان لكي يقوم المؤرخ بالتشطيب على كل هذا الحشو الاعلاني ، وليسجل للتاريخ ان ليوطي لم يتمكن من اخضاع المغرب ، كما يقال ، بل تم طرده منه بعد ان تجرع على ارضه مرارة الهزيمة .

اجل ، لقد تم اخضاع المغرب بعد ليوطي ، ولكن ذلك لم يحدث الا بالحديد والنار ، وبفضل جيشين اوربيين متحالفين ، بمدافعهما الثقيلة ، ومصفحاتهما ، وأسطولهما ، وطيرانهما . فالمغرب اذن لم يكن فريسة سهلة المنال . وان حرب السنوات الخمس ، التي خاضها في الريف كل من الاسبانيين والفرنسيين ، لهي حرب مثيرة للاستغراب بلا ريب ، الا انها لم تكن حدثا طارئا ، انبثق من العدم ، بل كانت تتويجا لحركة مقاومة عظيمة كان المغرب قاطبة مسرحا لها ، تلك المقاومة التي بدات قبل 1912 ، ولم تتوقف الا عام 1934 ، لتنطلق من جديد على الفور ، ولو بشكل آخر ، قبل ان تنتهي بكفاح مسلح جديد ، مكلل بالنصر هذه المرة .

وبالطبع ، فانه لا يتاتى لنا في هذا العرض الوجيز ، ان نتطرق ولو باقتضاب ، لجميع وقائع هذه المقاومة التي تشكل مرحلتها الأولى ، الممتدة مدى ثلث قرن ، موضوع مساهمتنا . لذا ، فسنقتصر على تقديم نظرة اجمالية لن تبرز منها سوى الخطوط العريضة المميزة للموضوع الذي نحن بصدده .

ولكن يجدر بنا بدءا ان نذكر بانه يوجد في المغرب تراث نضالي ضد الغزاة ، بشكل يصعب ايجاد نظير له في باقي جهات المعمور . فلقد كان المشكل الرئيسي لبقاء الشعب المغربي يكمن اولا في صد الغزو الاسباني والبرتغالي ، ثم محاولة طرد

الغزاة نهائيا بتحرير الموانىء التي كانت قد سقطت كلها تقريبا في يدهم . وكان من نتائج هذا الكفاح العريق ، الذي ترك بصماته العميقة في البلاد ، ان ظهـر شعور وطني قوي ومتيقظ ، شعور لن يكون من شانه الا ان يتحكم مستقبلا وعلى اساس الظروف العامة للعصر ، حتى في اشكال الحياة السياسية نفسها . فبفضله ، ارتقى الى الحكم السلاطين الشرفاء الذين وجد المغاربة تحت ظلهم الرابطة التي انهارت امامها الحواجز القبلية والاقليمية . الا ان النسب الشريف ، الذي كان يميز هؤلاء السلاطين الجدد ، لم يكن ليعفيهم من الاضطلاع بالمهمة التي تكفلوا رسميا بها ، والمتمثلة في جمع شمل السكان ، وتعبئتهم من اجل الكفاح التحريري . بل كان التقصير في القيام بهذا الواجب ، يؤدى الى الاطاحة بصاحبه لفائدة مرشح آخر ، يكون بالطبع من نفس النسب ، الا ان الذي كان يكسبه المشروعيـة في نهاية الأمر هو جدارتـه واهليتـه في الدفاع عن حوزة البلاد . فانطلاقا من هذيـن المعيارين ، حل العلويون في الحكم محل السعديين ، وانطلاقا منهما ايضا ، كان كل شريف مقصر في واجباته داخل احدى الاسرتين ، يترك مكانه لشريف آخر اكثر اهلية للقيام بهذه الواجبات .

فبالنسبة لمن ياخذ المعطيات السابقة الذكر بعين الاعتبار ، فانه لن يجد ما يدعو الى الاستغراب عند معاينته ما كان عليه رد الفعل المغربي من اهمية وحدة وما اتخذه من اشكال ، وذلك عند عودة الغزو الأوربي الذي اصبح يتهدد البلاد ، والذي ظهر فجاة سواء في القرن الماضي او بداية هذا القرن .

وكما لا يخفى على احد ، فان اول اصطدام للمغاربة مع الجيش الأوربي العصري وقع على وادي ايسلي ، اي قبل تاريخ الاعلان عن الحماية بستين سنة . وكان من نتائج الهزيمة التي تكبدتها جموع القبائل التي استنفرها مولاي عبد الرحمن في هذه المعركـة ضد بوجو ، أن كشفت فجاة للمسؤولين المغاربـة عن ذلك التفوق الساحق الذي حققته جميع الدول المسيحية على بلادهم ، بتقنيتها ، ونظامهـا ، ووسائلها على وجه العمـوم . غير ان هذا الوعي ، الذي كان خليقا بحثهـم على الاستفادة قدر المستطاع من التقـدم الأوربي – كما حثهم على ذلك فيما يبـدو عبد القادر الجزائري – لم يعمل بالعكس الا على شل ارادتهم في المستقبل أمام الأوامر التي كانت الدول العظمى تمليها عليهم .وهذه هي العقلية التي سيعبر عنها الناصري فيما بعد باربعين سنة ، حينما سيقـول :

« وما مثلنا ومثلهم (الأوربيين) الا كمثل طائرين أحدهما ذو جناحين يطيـر بهما حيث شاء والآخر مقصوصهما واقع على الأرض ... فهل ترى لهذا المقصوص الجناحين الذي هو لحم على وضم ان يحارب ذلك الذي يطير حيث شـاء » .

وفي غضون ذلك ، تعددت التنازلات التي قدمها المغرب لأوربا امام مجرد التهديد : تنازلات ترابية ، سواء للفرنسيين او للاسبانيين ؛ ووضع حد للمساعدات المقدمـة المقاومـة الجزائريـة ؛ وطرد الأمير عبد القادر الجزائري ؛ والتوقيع مع ابريطانيا العظمى على اتفاقية تخريبية . واذا كان سيدي محمد قد اضطر عام 1860 ، الى مواجهة الغزو الاسباني المبيت ، فان الحرب التي خاضها كانت هي الأخرى حربا خاسرة ، وزكت لديه ، ولدى جميع من كان يساهم في اتخاذ القرارات من قريب او بعيد ، الشعور الراسخ بالعجز التام أمام اوربـا .

والحقيقة أن السلطة المغربية ستتاح لها الفرصة أحيانا لتحضر في المعارك التي كان رعاياها يخوضونها اما تلقائيا ، او بناء على اوامرها . وهذا ما حدث

عندما دخل الفرنسيون الى توات عام 1900 ، أو عندما زحفوا ، بعيد ذلك ، الى الصحراء انطلاقا من السينغال والنجير . الا أن هذه المعارك كانت مقدما معارك خاسرة . وكانت الأرض المتنازل عنها تضيع دون أن تبذل أية جهود عسكرية لاسترجاعها .

وهكذا ، وبينما كانت البلاد تتعرض ، منذ منتصف القرن الماضي ، للنهب الاقتصادي ، والاهانات السياسية ، والانتهاكات الترابية ، كانت السلطة الرسمية تتقاعس عن استنفاز المومنين للدفاع . بيد انه اذا كان ثمة نفر قليل من المثقفين ، والموظفين ، والأعيان ، والتجار ، المتباهين بنفاذ بصيرتهم واطلاعهم على حقيقة الوضع ، يستحسنون عموما هذه اللامبالاة الغريبة ، فان الأمر كان بخلاف ذلك على مستوى عامة الشعب ، والكتل القبلية ، خاصة منها قبائل المناطق الهامشية المعرضة مباشرة لاهانات المسيحيين .

واليكم مثالا سيطلعنا عن كثب على رد فعل هذه الكتل . ففي 1893 ، قام الفرنسيون قرب فكيك بدفع بعض القبائل الخاضعة لحكمهم الى التراب المغربي ، بعدما طردوا سكانه الأصليين . ولما قام هؤلاء بانذار المخزن ، اكتفى هذا الأخير بمحاولة تلطيف مخاوفهم وتقديم التطمينات حول حقيقة نوايا الفرنسيين . وكتب السلطان بالمناسبة ، مثيرا الانتباه الى عدم جدوى هذه المحاولات :

« ولكنهم على يقين من أن مخاوفهم مبنية على أساس . وقد استشاطوا غضبا ضد الجزائريين كما استشاطوا غضبا ضد مخزننا ، لأنهم يعتقدون أنه على اتفاق مع الجزائريين وسطاتهم التي طردتهم من أرض أجدادهم » .

هذا بالنسبة للحاضر . أما بالنسبة للعواقب المتوقعة ، فقد أضاف العاهل :

« اذا لم تقم فرنسا باعادة الأمور الى نصابها ، بحمل القبائل على التزام جانب النظام ، فستنقلب قبائلنا المتضررة لا محالة ضد مخزننا ، بأن تحمله محمل السوء . وبشقها عصا الطاعة ، فانها ستضرب عرض الحائط بنداءاتها كلما دعوناها الى التبصر » .

انه تحليل ينطوي على نظرة ثاقبة الى الأمور ، وينبيء بكل ما سيحدث في المستقبل . وقد وجد ما يزكيه في السنة ذاتها غداة الحوادث الخطيرة التي قامت قرب مليلية المحتلة من طرف اسبانيا . فقد هاجم الريفيون المحتلين بعدما شرع هؤلاء في بناء تحصينات دفاعية قرب الحصن ، وأدى الهجوم الى نشوب معركة بين الطرفين ، انتهت بانهزام اسبانيي مليلية . وهكذا فان الريفيين لم يستجيبوا للنصائح الموجهة اليهم بالتزام التبصر ، بل أخذوا على عاتقهم مهمة الدفاع عن ارضهم . وقد قاموا بها بنجاح . بيد أن الأحداث تمخضت عن نتيجة لم يكونوا يتوقعونها بلاريب . فبينما نشبت معارك أخرى طاحنة بينهم وبين حامية مليلية ، أنزل الاسبانيون جيشا بكامله بالمدينة . وتهيات الظروف لحرب جديدة مماثلة لحرب 1860 . الا أن المخزن لم يكن يرغب في خوضها . وعندما وصل جيشه أخيرا الى الاقليم ، وجدناه يقوم بتاديب الريفيين ...

بهذه الكيفية أمكن حقا تجنب الحرب . لكن ماذا عن الريفيين ؟ لقد رأيناهم ضد الاسبانيين جنودا بواسل ، لا تقهر لهم ارادة ، فاذا بهم يطاطئون الرأس أمام جند عاهلهم بدون مقاومة تذكر . أجل بدون مقاومة ، ولكن هذا لا يعني بالطبع أنهم لم يكونوا متذمرين في قرارة أنفسهم . فكيف سيكون موقفهم مرة أخرى ؟

هل يمكن ان يتمسكوا بحل الطاعة ؟ هل يمكن أن يسلموا مرة أخرى الزعيم الذي قادهم أو يزدادوا تكتلا حولـه ؟

ان المثالين السابقين ليتطابقان ويتكاملان ليبينا كيف بدأت القطيعة بين العاهل ورعاياه ، وكيف تجلت هذه القطيعة للعيان ، ثم كيف تكرست ، وذلك عندما تبلور الشعور بان السفينة ، التي تتلاعب بها الرياح ، اصبحت بلا قائد . انها قطيعة ستزغم المخزن على استهلاك ما تبقى من قوته الضعيفة في قمع رعاياه عقابا لهم عن هفواتهم ، وبعبارة اخرى في تقويض قواعده ، ليصبح داخل بلاده منعزلا ، ومجرد غريب ، ثم منفيا سيرتمي ذات يوم في أحضان الفرنسيين الذين جاءوا لحمايتــه .

اما بالنسبة للرعايا ، فقد وجدوا أنفسهم بعد هذه القطيعة محرومين من القائد الذي لا يمكن الاستغناء عنه ، ذلك الذي كان يمثل بشخصه ، حتى قبل أن يتولى القيادة ، الرابطة العضوية الوحيدة التي تضمن التماسك الكافي بين مختلف المجموعات داخل البلاد . فبدون تنسيق ، وفي خضم كفاح مستقل الواحـد عن الآخر ، وتحت ألوية زعماء الساعة ، المستقطبين داخل صفوفهم ، كان عليهم ان يتصدوا للخطر أينما ظهر ، هنا أو هناك ، في هذه الجهة أو تلك . مع ذلك ، فان هذا الكفاح لم يكن يمثل سوى مقاومة أولى كان محكوما عليها بالفشل ، كما ساد الاحساس فطريا بذلك بين السكان ، اذا لم تتم اعادة الوحدة ، بتولية امير جديد للمومنين على المستوى الوطني كله . وبذلك تركزت الانظار حول أمير من نفس النسب ، قادر بمنزلته على استقطاب التاييد على أوسع نطاق .

هذا الكفاح المستقل ، والمتفرق ، والصاخب ، والمفتقر ان قليلا او كثيرا الى التنظيم ، والذي كان مع ذلك يسعى نحو الوحدة بطموح راسخ ، هذا الكفاح لوحظ ما قبل 1900 ، عندما هيمنت في نهايـة القرن وبدون تحفظ الطرق المتعجرفـة والوقحـة على سياسـة الدول العظمى في المغرب ، وعلى تصرفات مستوطنيهـا المتواجدين في البلاد . الا أن سنة 1900 شكلت المنعطف الحاسم ، بحيث جرف التيار كل شيء . ففي هذه السنة ، احتلت فرنسا توات ، وتدكلت ، والساورة . وشرعت في الترامي على الحدود التي سبق لها أن اعترفت بها بمقتضى اتفاقيتها مع المغرب . ثم حاولت في الأخير فرض حمايتها على السلطان . ولئن فشلت في هذه المحاولة في آخر لحظة ، فان الدول العظمى المجتمعة في الجزيرة الخضراء ، رشحت المغرب للتقسيم والعبودية . الا أن هذه السنوات ، كانت بالمقابل ، هي السنوات التي حمي فيها وطيس الكفاح في هذه المنطقة أو تلك من البلاد .

في مثل هذه الظروف ، وأمام انهيار البنى السياسيـة ، كانت الزوايا فيما مضى هي التي تتولى جمع الشمل الوطني المشتت وذلك بفضل الرابطة الدينية . الا ان رؤساء الزوايا في مغرب العصر ، كانوا قد انقلبوا الى خونة متعاملين مع العدو ، ووجدناهم يبذلون قصارى جهودهم لتضليل الكفاح بتوجيهه ضد السلطان وحده . من جهة أخرى ، فان الحس الوطني ، على الرغم من انه كان مهيمنـا ، فانه كان يفرز احيانا أبطالا مزيفين ، كما يشهد على ذلك مثال الزرهوني المشهور ببوحمارة ، الذي مد نفوذه الى شمال شـرق البلاد ، وخاصـة الى مجموع اقليـم الريـف .

لم يكن الريفيون سذجا . ولو كانوا ، كما يقال ، لا يتوقون الا الى الفوضى القبلية ، لما خلعوا عن عاتقهم بيعة مولاي عبد العزيز ، السلطان الضعيف والمتنائي

عن اقليمهم ، ليفضلوا عليه الزرهوني هذا ، وهو الطاغية الذي يعيش من اقليمهم وبين ظهرانهم . فاذا رحبوا به ، وساندوه ، فلانه كان يمثل في نظرهم الوريث الشرعي للمولى الحسن ، كما كان يدعي ذلك ، ولانه أتاهم متظاهرا بعزمه على انقاذ البلاد من الهيمنة الأجنبية . ولكن عندما راوه يتواطأ هو نفسه مع الاسبانيين والفرنسيين ، فانه انحط في أعينهم من منزلة مولاي محمد ، كما توهموا ذلك في البداية ، الى منزلة مغتصب خسيس ، واضطر حينئذ الى الفرار ، جارا معه ذيول الخزى والعار . اما الريفيون ، فقد اتجهوا بانظارهم نحو مولاي عبد الحفيظ ، الابن الآخر للمولى الحسن ، ولكنه الابن الحقيقي هذه المرة ، وكان يجسد ضد أخيه عبد العزيز آمال جميع المغاربة في المحافظة على استقلالهم .

واذا كان الأمر كذلك ، فلان المقاومة تجسدت أيضا في جهات اخرى ، مما كان يعمل على ارساء القواعد أمام المرشح الجديد . وبالفعل ، فقد سجل كثير من الملاحظين تلك الموجة من الغضب الشعبي التي غمرت البلاد اثر التوقيع على عقد الجزيرة الخضراء . وكان هذا الغضب منصبا بالطبع على الفرنسيين . وقد لقي أحدهم مصرعه في مراكش على يد الحشود ، مما خلق الفرصة أمام الجيش الفرنسي المرابط بالجزائر لاحتلال وجدة . ولم يكن من شان هذا الاحتلال ان يعمل على التخفيف من حدة الغليان الشعبي . لذا ، وعندما حاولت فرنسا ، بعيد ذلك ، تنصيب مراقب فرنسي في ادارة جمارك الدار البيضاء ، ثارت ثائرة الحشود مرة أخرى وقتلت عددا من عمال احدى المقاولات الفرنسية .

كانت هذه الحادثة بمثابة الاشارة التي تنتظرها باريس لتشرع في غزو البلاد ، هذا الغزو الذي تكفي حادثة قنبلة الدار البيضاء للتاشير على طابعه الدموي . ناهيك بعملية الانزال العسكري التي تمت على نطاق واسع . بيد انه في الوقت الذي كان فيه مولاي عبد العزيز يناشد – انطلاقا من فاس – قبائل الشاوية بالتزام جانب الهدوء ، وجدنا هاته القبائل تسارع الى حمل بنادقها العتيقة لتتهافت على أرض منبسطة في اتجاه مدافع ورشاشات العدو . الا أن تضحياتها كانت استراتيجية غير كافية ، وكان يلزمها أن تعزز بأمدد من البلاد . ولهذه الغاية ، أصبح مولاي عبد العزيز مجرد حاجز . لذلك فقد وجهت القبائل نداءاتها الى أخيه مولاي عبد الحفيظ للاطاحة به ، وليجمع حوله القرويين والحضريين الذين كانوا يسعون الى توحيد صفوفهم . وعلى هذا الأساس ، تمت مبايعته في مراكش . وقد تم ذلك كله ، والى هذا الحين ، وفق المسار التقليدي وفي اطار التجربة المغربية الراسخة .

الا أن عنصرا جديدا طرأ على هذه التجربة . وذلك عندما قبل مولاي عبد الحفيظ الشروط التي وضعتها مدينة فاس مقابل بيعتها ، تلك الشروط التي كانت تستهدف – تحت مراقبة الأمة ولصالح أبنائها – ضمان استقلال البلاد واسترجاع المناطق المحتلة . بيد أن هذا المكتسب الجدير بالذكر والتقدير ، والذي أفرزته التجربة السلبية التي عاشتها البلاد في العهود الأخيرة ، جاء متأخرا ، كما أنه كان ما يزال تحت هيمنة التقاليد ، وغير قادر بالتالي على ايقاف المجرى المتوقع للأحداث . وبالفعل ، فان مولاي عبد الحفيظ ، وهو وليد هذه التقاليد ، سرعان ما سقط في الروتينية ، بدلا من أن يعمل على اخراج البلاد منها . وفوق ذلك ، فقد اضطر أمام الضغوط الى التنازل أمام الفرنسيين على طول الخط ... وقد أدت هذه الانتكاسة الى اجهاض تضحيات القبائل الأطلنتكية التي كانت الى هذا الحين قد تمكنت من ايقاف زحف العدو ، الا أن طاقاتها ستنهار منذئذ ، وسيتم اقصاؤها من المعركة الوطنية لمدة طويلة . وحتى بالنسبة لباقي جهات البلاد ، حيث كان

الكفاح حثيثا أو في طور المخاض ـ كما سنرى ذلك ـ فقد أدت الانتكاسة بالنسبة للحاضر الى نسف ذلك المكتسب الجليل الشان ، والمتمثل في وحدة القيادة التي طرح مشكلها من جديد بنفس الصيغة ، الا وهي معرفة الرجل الذي سيكون مؤهلا لممارستها . فهل يمكن ان يكون ابنا ثالثا للمولى الحسن ؟ انه الحل التقليـدي الذي اختارته قبائل الجبل عندما بايعت مولاي زين العابدين ، وزحفت الى فاس حيث حاصرت مولاي عبد الحفيظ الذي لم تعد ترتضيه سلطانا لها . الا ان المشروع باء بالفشل ، سواء لأن التجربة التي خاضتها القبائل مع أخي هذا المرشح كانت بمثابة درس لها ، او لأن هذا الأخير كان شخصية غير ذات بال . والأدهى من ذلك ، أن الفرنسيين تذرعوا بالخطر الذي شكلته القبائل على فاس ، لارغام مولاي عبد الحفيظ على طلب مساعدتهم ، وبعبارة اخرى على فتح ابواب العاصمة لهم . وبعدما تخلص من شعبه ، ولكن ليصبح سجينا للفرنسيين ، فان ذلك الشخص الذي نصبه الشعب سلطانا للجهاد سرعان ما سيوقع ، والسيف على عنقه ، على المعاهدة التي باعت بلاده للفرنسييـن .

وبالطبع ، فقد كانت هذه الصفقة غير مشروعة ، لان مؤهلات البائع كانت باطلة أو مشكوكا فيها في نظر المغاربة . الا أنها أتاحت للممتلك فرصة وضع رجل أولي في عقر الدار . وعلاوة عن ذلك ، فقد كانت الصفقة مخادعة ، لأن الممتلك تقمص فيها دور الحارس الذي تعهد بحماية مولاي عبد الحفيظ وابقائه على عرشه .

ومع أن الحيلة كانت مكشوفة ، فانها لم تكن عديمة المفعول . حقا ، كان يقال ان عبد الحفيظ سلطان الفرنسيين . الا انه كان السلطان الوحيد ، ولاستحالة ايجاد البديل ، فقد ظل ، بالنظر الى العادات والتقاليد ، المجسد الوحيد للأمة . بيد أن هذا كان يطرح مشكلا داخل وجدان الشعب . فاذا كانت القلوب تومن بضرورة الكفاح ، حتى بالاستغناء عن السلطان ، فان العقل كان يبين استحالة تعليق اي امل على معركة متفرقة ، قد لا تؤدي الا الى التفرقة . أيهما الداء الحقيقي ، الطاعة ، أو العصيان ؟ وايهما الواجب ، الاستقلال ، او الوحدة ؟

لضيق الوقت ، لن يتسنى لنا هنا استقصاء العوامل التي ادت الى التقسيم . الا ان التقسيم حدث . وعلى العموم ، فقد انصاعت المدن الى الطاعة . ولو ان هذا لم يتم الا بعد انتفاضات خطيرة ودامية ، كما حدث خاصة في فاس . ومنذئذ ، اصبحت المدن ، التي خضعت بدون تكاليف كبيرة ، اصبحت تزود المحتل بنقط ارتكاز قوية ، فضلا عن انها كانت تحول في وسط البلاد بين المناطق الهامشية ، مما سيمكن العدو من محاصرة معاقل المقاومة ، وعزلها الواحدة عن الأخرى .

وعلى عكس المدن ، فان جميع قبائل الجبل ، وفيما وراءه ، وهي قبائل الريف ، والأطلس ، وسوس ، اختارت بالفعل طريق المقاومة . ولئن كانت هذه المقاومة متفرقة حسب المناطق ، باعتبار الوضعية الراهنة ، فانها لم تكن ، وعلى امتداد ثلاث عشرة سنة ، حربا يائسة ، او ـ كما يقال ـ حرب وحدات قبلية معروفـة منذ الأزل بشقها عصا الطاعة على السلطان . لقد كانت حربا وطنية وتحريرية . فهي وطنية ، لأن القبائل بدلا من أن تتقوقع على نفسها ، كانت تفتش عن بعضها ، وتتجمع ، واضعة نصب اعينها هدفا واضحا وصريحا ، الا وهو اعادة الحياة على الصعيد الوطني لهذا المخزن الذي يقال بانها كانت تنفر منـه ايما نفور . وهي تحريرية ، لأن الهدف في الوقت نفسه لم يكن الموت دون الاستسلام ، وانما طرد الغـزاة .

وهذا ما لاحظناه في الجنوب ، حيث اشتد الفوران في سوس منذ ان زحف الفرنسيون الى فاس . وفي المؤتمر الذي عقدته القبائل في هذا الاقليم ، تم اختيار سلطان جديد لا ينتسب الى الأسرة الحاكمة باعتبار ان هاته كانت قد استنزفت الوسائل التي لديها . الا ان السلطان الجديد لم يكن ايا كان . فقد وقع اختياره بدوره لكونه ابنا ووريثا للشيخ ماء العينين الذي سارت يومئذ بذكره الركبان في المغرب قاطبة كبطل للصحراء تجاه الزحف الفرنسـي .

وبالفعل ، وفي جو حماسي منقطع النظير ، قادته مسيرة شعبية ، جارفة في طريقها كل شيء ، قادته الى مراكش ، عاصمة الجنوب ، التي خصته هي الأخرى باستقبال الأبطال الفاتحين . الا انه تبين ان الهيبة ، الذي وقع اختياره لمجرد اسمه ، غير مؤهل لتحمل المسؤولية ، وحدث انه أجهض بعدم كفائته هذه الانطلاقة الرائعـة .

لقد كانت ضربة قاسية جدا بالنسبة للمقاومة المغربية التي تعثرت مرة اخرى في مسيرتها . بيد ان عدم كفاءة زعيم كالهيبة ، يتيح للمؤرخ بالعكس رصد الخط المجرد لمسيرة القوات التي رفعته الى القيادة . فتجاه الغزو الأجنبي ، وجدنا ان قطاعات واسعة من الكتل الشعبية في الباديـة ، وحتى في المدينـة هذه المرة ، يجتاحها شعور قوي ، قادر على تحريكها عن بكرة ابيها ، ودون حـاجة الـى جهاز دولة ، سواء لاثارة حميتها او لتاطيرها ، بل كان ذلك على الرغم من هذا الجهاز بمحاولة ايجاد بديل يقوم مقامه . الا ان الفشل كان لها بالمرصاد في هذا الجانب الأخير بالذات ، حيث انها لم تهتد ، او لم تتمكـن ، من ايجـاد قائـد قادر على الاتجاه الوجهة التي تقتضيها الظـروف .

وكان هذا الزعيم ، او بالأحرى هؤلاء الزعماء ، قد ظهروا في جهات اخرى ، او سيظهرون فيما بعد . وقد حدث ذلك في الشمال وسط الريفيين . وقد قلت هؤلاء الزعماء ، لأنه ظهر منهم اثنان . الاول منهما ، وهو محمد امزيان ، بقي اسمـه مغمورا على الرغم من ان مثل هذه الشخصية يندر ايجاد نظير لها في تاريخ اي بلد . لقد انطلق ـ مثل الهيبة ـ من لا شيء ، وحتى بدون اسم من شانه ان يعمل على رفع صيتـه . ومع ذلك ، فقد تمكن من تنظيم جميع قبائل الريف ، التي تسارعت الى الانضواء تحت رايتـه . وقد خاض الحرب طوال ثلاث سنوات ، ابتداء من 1909 ، وكانت حربا حقيقيـة احدثت خسائر جسيمـة في صفـوف الاسبانيين : ولئن كانت حربا دفاعيـة في البدايـة ، فانها سرعـان ما قـادت الاسبانيين بالعكس الى الهزيمة عندما فاجأته المنية صدفة في 15 ماي 1912 . وبعد اختفائه من الساحة ، عاش الريفيون تسع سنوات من المقاومة المضطربـة والصراعات السياسيـة قبل ان يتمكنوا من تنصيب زعيمهم الثاني ، الذي كان اسمه ـ على عكس امزيان ـ معروفا وسيبقى معروفا لدى العالم كله . انه ـ وقد عرفتموه ـ محمد بن عبد الكريـم .

لتقييم حقيقة حرب الريف ببضع كلمات ، علينا ان نتذكر ان الأمر لم يكن يتعلق في البداية الا بجماعة من الفلاحين شبه العزل ، قد يخيل للمرء انهم مجنونون لاقدامهم على محاولة صد زحف الاسبانيين انطلاقا من مجالهم الجغرافي الصغير . الا انه لم تكد تمضي بضع سنوات ، حتى وجدنا هؤلاء الريفيين انفسهم قد تمكنوا من تاسيس دولة وتزويدها بالجيش ، واصبحوا قادرين على الحاق الهزيمة بجيشين اوربيين كبيرين على مئات الكلمترات من الحدود ومن الشاطيء .

وعلينا الا نقول ان هذه الدولة كانت ريفية وانها لم تكن بالتالي مغربية . لقد كانت ريفية في البداية ، وكانت مرغمة على ان تكون كذلك ما دامت قد قامت في الريف . ولكنها اصبحت مغربية على نطاق واسع بمجرد ما امتدت لتشمل قبائل غير ريفية ، من صنهاجة ، وغمارة ، وجبالة .

... وهذا صحيح . فلو ان المخزن تجسد على الصعيد الوطني ، فان هؤلاء الرجال الذين فروا الى قمم الجبال ، لرجعوا الى بيوتهم ليجدوا حقولهم ، وقطعانهم ، وذويهم ، ولبقوا احرارا مستقلين . ولكن هزيمة الريفيين كانت بمثابة الضربة القاضية بالنسبة اليهم . حقا ، وخلال تسع سنوات اخرى ، ستبقى هنالك جيوب للمقاومة ممتدة من بو يبلان حتى الأطلس الصغير ، وفي جبل صغرو . ولكنها كانت كمعاقل في طور الاحتضار ، لأن المبادرة اصبحت منذئذ بيد العدو وحده ليختار الساعة والفرصة لاخضاعها . اما بالنسبة للحرب التحريرية ، الحرب الوطنية ، فقد كانت مقدما حربا خاسرة في تلك المرحلة .

في نهاية هذا العرض الوجيز عن حقيقة المقاومة المغربية للغزو الفرنسي والاسباني ، يحق لنا ان نصيغ بعض التساؤلات والملاحظات التي ستهم بلا ريب جميع مؤرخي المغرب الكبير ، على الرغم من التباين الأكيد في مجال اختصاصات كل منهم .

ولنترك جانبا تلك المسائل المتعلقة بالمدن ، والتي تمت معالجتها بما فيه الكفاية فيما يخص الجزائر وتونس . فمع الاختلافات ، فقد كان المشكل في المغرب من نفس النوع . ولكن ، لندل ببضع كلمات عن العلاقات — اذا كانت هناك علاقة — بين الحرب التحريرية والوطنية ، كما حددناها وعايناها فيما سبق ، وبين تلك الصورة التقليدية التي ما يزال يتبجح برسمها كثير من السوسيولوجيين والمؤرخين المهتمين بمغرب ما قبل الحماية . لقد قيل لنا انه لا توجد اية رابطة داخلية بين القبيلة عدا الخوف من جيرانها . ذلك أن السلم بين القبائل لم يكن اطلاقا سوى هدنة ، لاتاحة الوقت الكافي لكل قبيلة للتناحر الداخلي وتسوية حساباتها . وقيل لنا أيضا ان القبيلة كانت تنفر من المخزن نفورا كليا ، وان العلاقات بين الطرفين كانت تقتصر على القوة ، والخضوع المكره المشفوع بالعصيان . بيد انه طوال هذه الحرب التي خاضها المغاربة ضد الغزاة ، وجدنا أن قبائل المناطق الهامشية ، وبالتالي القبائل النائية ، تحج الى السلطان لتطلب مساعدته . ورأينا كيف انها ، امام عجز هذا الأخير ، كانت تتوصل الى تحقيق وحدة قوية واسعة فيما بينها ، وتعمل جادة على تنصيب أمير جديد للمومنين ، لتنضوي بالطبع داخل مخزن جديد .

كيف يمكن فهم هذه الوحدة الصعبة التحقيق في مجتمع يقال بانه كان ممزقا ابتداء من الدولة الى الأفراد ، وكيف يمكن فهم ذلك المجهود المبذول باستمرار من اجل الاتحاد الشامل الذي لم يتم احباطه او ايقافه الا بعامل التفوق الأجنبي في ميدان التسلح ؟ واذا كان هذا الكفاح الوطني ، على الأقل ، معطى أكيدا ، الا يجدر بنا أن نعيد النظر ، وبشكل جذري ، وبدون تحفظ ، في الصورة التقليدية للتاريخ المغربي وتاريخ مجتمعه ؟ انني ، من جهتي ، اعتقد ضرورة القيام بذلك . ونحن في المغرب ممن نكرس جهودنا لهذه المهمة .

فما هو راي الباحثين الجزائريين والتونسيين ؟

محمد المنصور

بمناسبة مرور ثلاثمائة عام على الجلاء الانجليزي عن
مدينة طنجة (1684 ـ 1984)

الضغوط العثمانية وأثرها على تحرير الثغور المحتلة بالمغرب من خلال حالة طنجة

« من محاسن الدولة الاسماعيلية
تنقية المغرب من نجاسة الكفر ورد
كيد العدو عنه »
الافراني

كلام مثل هذا كثيرا ما نجده لدى المؤرخين الذين كتبوا عن الدولة العلوية ، لكن هل كان الجهاد الذي خاضه السلاطين العلويون لتحرير الثغور نابعا دائما من اعتبارات دينية صدفة ، وهدفه محصورا في ارضاء الشعور الديني والوطني المتاجج لدى المغاربة بصفة عامة ولدى القوى الدينية من مرابطين وشرفاء بصفة خاصة ؟ ام كانت هناك اعتبارات أخرى ـ وان لم تكن دائما بارزة للعيان ـ مثل الضغوط الخارجية ؟ هذه الاعتبارات والعوامل الخارجية هي ما سنحاول تلمسه من خلال حالة معينة هي حالة مدينة طنجة التي اضطر الانجليز الى الجلاء عنها في سنة 1684 .

ان الجانب الذي ظل مجهولا لحد الساعة هو مدى الترابط الموجود ما بين الصراع العثماني ـ المغربي والجهود المغربية لطرد المحتلين الاوربيين ، ان الكتابة التاريخية التقليدية غالبا ما كانت تفسر الجهاد الذي خاضه المولى اسماعيل ضد النصارى بدوافع روحية او برغبة في كسب دعم القوى الدينية لتعزيز مكانته داخليا وعزل منافسيه على السلطة ، اما البعد الخارجي والمتمثل في ضغوط الباب العالي في اتجاه تصعيد الجهاد ضد النصارى فقد ظل غائبا ، ولا شك ان الفراغ الذي يعاني منه البحث التاريخي في بلادنا في مجال الوثائق العثمانية يفسر الى حد كبير غياب هذا البعد عن اعين الدارسين لتاريخ الدولة العلوية .

الثغور المغربية المحتلة : ورقة للضغط في يد الاتراك

ان اهتمام العثمانيين بمسالة الثغور شيء يصعب عزله عن الصراع العسكري والسياسي الذي طبع العلاقات بين المغرب والايالة الجزائرية ، كما يصعب

فهم هذا الصراع دون النظر الى جوهره او الاسس التي ارتكز عليها ، فهل كان للطرفين اطماع توسعية في اراضي الطرف الآخر ، ام ان الامر لا يعدو ان يكون مجرد خلاف حول رسم الحدود ؟ ظاهر الامر ان غرض كل من اتراك الجزائر والسلاطين العلويين كان ينحصر في تامين حدودهما وضمان الاستقرار على جانبيها . وحتى اذا صح الحديث عن وجود « اطماع توسعية » لدى الجانبين فانها كانت أطماعا محدودة لا تتجاوز البحث عن حدود آمنة خاصة في منطقة التماس بين البلدين حيث تتميز القبائل هناك بعدم الاستقرار والترحال ، وهي منطقة المد والجزر للسلطتين العثمانية والعلوية والمحصورة بين تلمسان شرقا وجبال بني يزناسن غربا . وكانت قبائل المنطقة نفسها تستفيد من هذه الوضعية لتساند حكما ضد الآخر تبعا لتقلب ميزان القوى وضعف هذه السلطة او تلك . ولذلك نجد ان العديد من حركات مولاي اسماعيل الى شرق المغرب كان لتاديب قبائل مثل بني يزناسن وبني عامر نظرا لمناصرتهم ومشايعتهم لاتراك الجزائر اكثر مما كان موجها ضد الاتراك انفسهم (1) . والراجح ان مولاي اسماعيل ظل وفيا للعهد الذي كتب به مولاي محمد ابن الشريف الى باي الجزائر والذي حسم في مسالة الحدود بين البلدين باعتبار ان وادي تافنة هو الحد الفاصل بين الايالتين (2) ، وهو ما اعترف به كل من مولاي رشيد ومولاي اسماعيل من بعده (3) . وخير دليل على تمسك مولاي اسماعيل بالحد المذكور هو انه لم يرض عن تصرف ولده زيدان عندما اغار على احواز تلمسان في سنة 1700م فبادر الى عزله عن ولاية الشرق (4) .

لكن رغم التزام كلا الطرفين بوادي تافنة كحد بين البلدين فان كل واحد منهما ظل ينظر بعين الحذر الى الآخر ويرى فيه خطرا كامنا يمكن أن يهدد استقرار ايالته . وغالبا ما كانت التهم تتبادل بشان تحريض القبائل واثارة الفتنة بين رعايا هذا الطرف او ذاك ، ولربما كانت قبائل الغرب الجزائري اكثر قابلية للاثارة والتحريض من طرف المخزن المغربي ، وقد تبادر هي تلقائيا الى الدخول تحت طاعته . ويرجع هذا الى اسباب متعددة نذكر منها الروابط التاريخية التي جعلت اهل تلمسان مثلا يتطلعون باستمرار الى الخلافة المغربية ، ثم هناك تواجد عدة قبائل عربية بالمنطقة مثل بني عامر ودخيسة وبني مالك كان يسهل تحريضها ضد « تسلط الاتراك وجورهم » ، واخيرا هناك النسب الشريف للدولة الحاكمة بالمغرب وهو ما جعل عددا من قبائل المنطقة تسارع ومنذ البداية الى مبايعة امراء وسلاطين الدولة العلوية (5) .

فماذا كان بوسع العثمانيين ان يفعلوا لتخفيف الضغط العلوي عن حدودهم الغربية خاصة وان مجال مناورتهم بين قبائل شرق المغرب كان محدودا ؟ لقد وجد العثمانيون في الثغور المحتلة بالمغرب وسيلة لتحويل انظار العلويين عن المناطق الشرقية وورقة ضغط يلوحون بها في كل حين . وهكذا ظلوا يرددون باستمرار ما خاطبوا به مولاي محمد بن الشريف في سنة 1654م . « اذا كان غرضكم في الجهاد فرابطوا على الكفار الذين هم معكم في وسط البلاد » (6) .

طنجة بين ضرورة التحرير والضغوط العثمانية :

لابد هنا من التذكير ولو بايجاز بالظروف التي جعلت من مدينة طنجة مستعمرة انجليزية ، ان الوهن الذي أصاب الدولة المرينية في القرن الخامس عشر الميلادي ادى الى تفتت السلطة المركزية وظهور عدة « امارات » مستقلة . وقبل ان يوطد بنو وطاس سلطتهم استغل البرتغاليون الانقسامات الداخلية للانقضاض في سنة 1471 على مدينتين من مدن الشمال المغربي هما أصيلة وطنجة، وبقيت هذه الاخيرة في ايدي البرتغاليين الى سنة 1662 (7) ، عندما سلمت للانجليز كجزء من مهر الاميرة كاثرين دي بركانزا Catherine de Braganza

التي اصبحت زوجة شارل الثاني ، أي ان المدينة انتقلت الى السيطرة الانجليزية في وقت كانت فيه الاسرة العلوية لا زالت تحاول تثبيت سلطتها في المناطق الشرقية ، اما بالنسبة للانجليز فان احتلال طنجة لم يكن يمثل الا خطوة اولى فقط من اجل توسيع « ممتلكات جلالته في هذه المنطقة » (8) . إلا ان المجاهد غيلان أحبط مطامعهم وظل يناوشهم ويضيق عليهم الخناق الى ان اشتد عضد الدولة العلوية الفتية .

ولم يحتد الصراع بين سلاطين الدولة العلوية والانجليز حول طنجة الا بعد مقتل غيلان (1673) الذي كان يتحكم في المنطقة الشمالية ـ الغربية ، وبعد أن ضاق الانجليز ذرعا بالحصار المفروض عليهم من طرف المجاهدين بعثت حكومة لندن سفيرا الى البلاط الاسماعيلي في سنة 1681 طلبا للصلح ، فتوجت هذه السفارة بعقد هدنة لمدة أربع سنوات ، وكان انشغال المولى اسماعيل بقمع تمرد ابن أخيه أحمد بن محرز بجنوب البلاد في طليعة الاسباب التي جعلته يؤجل معركة استرجاع المدينة آنذاك

بدا التفكير في حصار طنجة قبل سنة تقريبا من انصرام مدة الهدنة المتفق عليها (1681ـ1684) ، في الوقت الذي كان فيه المولى اسماعيل لا زال منكبا على معالجة تمرد ابن أخيه بسوس ، وفي وقت لم تكن قد صفيت فيه مشاكل الحدود الشرقية مع أتراك الجزائر . من هنا يحق لنا ان نفترض بأن تفكير مولاي اسماعيل في حرب الانجليز بدل التفكير في تمديد الهدنة الى أن ينتهي من أمر ابن أخيه وينهي مشاكله مع الاتراك ، ربما كان نتيجة ضغوط عثمانية ملحة من أجل التعجيل بتحرير المدينة .

ومن الوثائق التي تؤكد هذا الاعتقاد رسالة طويلة وبالغة الاهمية (9) وجهها احد رجال المخزن المقربين من المولى اسماعيل وهو محمد بن حدو أعطار الى شارل ملك انجلترا (10) والغرض من هذه الرسالة التي أرادها صاحبها أن تكون سرية للغاية ، هو حث الانجليز على الرحيل عن طنجة وتحذيرهم من عواقب البقاء بعد انصرام الهدنة . وفي هذه الرسالة يطلع أعطار ملك الانجليز على نوايا مولاي اسماعيل الذي لم يكن ينتظر الا انصرام مدة الهدنة ليتقدم الى طنجة على رأس ستمائة الف مقاتل . كما نلمس في هذه الرسالة ـ وهو ما يهمنا هنا بالدرجة الاولى ـ أثر الضغوط الشديدة التي كان يمارسها الباب العالي على السلطان المغربي من أجل تصفية جيوب الاحتلال الاجنبي بالسواحل المغربية .

أول ما يتبادل الى الذهن عند قراءة الرسالة المذكورة هو أن مولاي اسماعيل كان يوجد تحت ضغوط قوية من الطرف « العثماني » الذي كان يحثه على جهاد النصارى ويعده بالمساعدة العسكرية، بل وذهب أبعد من ذلك فأصبح يمنيه بوصاية سياسية على ولاية الجزائر ، يقول محمد بن حدو أعطار :

« فات منه (مولاي اسماعيل) كتب هذه الساعة للعثماني ملك برالترك والشرق كله واشتكى له ضيفنا (المولى اسماعيل دائما) بهذه الايالة (كذا) التي بالجزائر فاتاه الجواب ، وكتابه كما هو عندنا بطابعه قال له فيه أهل الجزائر يكونون عند أمرك ونهيك في كل ما تريده منهم ويعطونك الحركة والجيش لجهاد النصارى في الوقت الذي تريد ، وان لم يبادروا لك بكل ما تحتاجه منهم فقد اذنا لك انتقم منهم بنفسك . وصرف لهم ضيفي نسخة من كتابه ومسك كتاب العثماني عنده ... (11) ذلك أهل الجزائر وأجابوه بالسمع والطاعة على الذي يأمرهم به من حركات النصارى وغيرها . وها ضيفنا يريد رد الجواب والهدية له ثانيا . لانه كان قبل هذه المكاتبة ما بينه وبين (العثماني) مواصلة ، والآن أتاه كتابه وتعرف به كثيرا (و) اتصلت المحبة والاخوة بينهما فلا يصبر ضيفي عن مواصلته ومكاتبته بكل شيء . وأول ما ذكر العثماني في كتابه لضيفي وأكد ما حرض عليه جهادكم . قال له فيه : « أنتم أشراف أهل قرابة الرسول صلى الله عليه وسلم وذريته واولاد بنته وأحق الناس باتباعه وخدمته وجهاد أعدائه . فكيف بكم تصبرون على الجهاد وعلى أربعة مدن للنصارى في بركم وبلادكم (12) ولا بينكم وبينهم الا يوم (كذا) أو يومين » . وحرضه كثيرا على الجهاد ولا قبل له عذرا فيه . فرأيت ضيفي عمل بوصيته والتفت لتحريضه وأصغى بأذنيه لقوله ، وعمل بما كتب له في قلبه وجوارحه لانه ملك ملوك الاسلام والروم والعجم وخادم الحرمين الشريفين ومصر وبر الترك وهو نازل في بحبوحة النصارى عن يمينه ويساره ، وتحت يديه وطاعته وواجب على الاسلام العمل بقوله والالتفات اليه..»(13)

هذا المقطع الذي أوردناه من رسالة أعطار يتضمن عدة نقاط جديرة بالاشارة :

أولا : يظهر أن العلاقات المغربية العثمانية وصلت في سنة 1683 الى منعطف يمثل تحولا جذريا في موقف كل طرف من الآخر . فبعد سنوات من الصراع والمواجهة اقتنع كل طرف بانه يستحيل عليه تحقيق مكاسب ترابية على حساب جاره . وربما اتضح للعثمانيين بأن هذه الدولة العلوية الفتية خلقت لتبقى ، وأنها بتوحيدها للبلاد وسحقها لمعظم التمردات ـ وخاصة تلك التي ساندها أتراك الجزائر

ـ تكون قد اثبتت أنها تختلف نوعيا عن الكيانات التي عرفها المغرب منذ اندثار دولة الاشراف السعديين وأنها جديرة بأن تعتبر الوارث الشرعي لهؤلاء ، واذا كان العثمانيون قد اقتنعوا فعلا بهذه الحقيقة فانه بوسعنا أن نجزم بأن أحلام هؤلاء بالتوسع غربا تكون قد تبخرت الى غير رجعة .

ثانيا : ان الطرفين لم يقفا عند حدود التعايش والاقتناع بضرورة الاعتراف بالطرف الآخر ، بل خطوا خطوة أخرى الى الامام عندما اقتنعا بضرورة جمع جهودهما ضد الخطر المسيحي . بل أكثر من ذلك أن مولاي اسماعيل قبل الجهاد تحت راية العثمانيين عندما اعترف بزعامتهم وقيادتهم للمسلمين في مشارق الارض ومغاربها . ولاشك أن تقدم الجيوش العثمانية في وسط أوربا ووتوفهم عند أبواب فيينا في سنة 1683 جعل منهم الحاملين لراية الاسلام بدون منازع وكان بدون شك من العوامل التي حذت بالمولى اسماعيل الى القبول بالخلافة العثمانية والاعتراف لها بدور القيادة بالنسبة للامة الاسلامية جمعاء ، وهذا شيء جديد بالنسبة للعلاقات بين العلويين والعثمانيين، وسوف يفتح الطريق أمام علاقات أفضل خاصة خلال القرن الثامن عشر .

ثالثا : ماذا كان بوسع الباب العالي أن يقوم للمولى اسماعيل مقابل « اعترافه » بالخلافة العثمانية؟ العثمانيون لم يعبروا فقط عن استعدادهم لدعم المغرب عسكريا في جهاده ضد النصارى المحتلين للثغور ، ولكن ذهبوا أبعد من ذلك فوعدوا مولاي اسماعيل بنوع من الوصاية على ولاية الجزائر ان هو عمل بنصائحهم ، ولو أن هذه الوصاية لم تكن لتتجاوز في نظر الباب العالي المجهود العسكري لتحرير الثغور. وحتى في هذا النطاق الضيق لم يوضح العثمانيون حدود الوصاية التي كانوا ينوون السماح لسلطان المغرب بممارستها على حكام الجزائر . وغالب الظن أن وعود الباب العالي لمولاي اسماعيل لم تكن لتتعدى المساعدة العسكرية التي قد تتجلى بالملموس في دعم الاسطول الجزائري . لكن قد تكون هذه الوعود مجرد أمنية كاذبة من طرف العثمانيين هدفها الاساسي هو تخفيف الضغوط المغربية على الحدود الغربية لولاية الجزائر .

ومهما تكن نوايا العثمانيين فان المؤكد أن هؤلاء وجدوا في مسالة الثغور المحتلة بالمغرب وسيلة للتدخل في الشؤون المغربية واحراج ملوك الدولة العلوية في نقطة بالغة الحساسية هي مسالة الجهاد . ولن تكون هذه المرة الوحيدة التي استعملت فيها قضية الثغور المحتلة كذريعة من طرف الاتراك لتبرير مطامعهم في المغرب أو على الاقل لتحويل أنظار المخزن عن الحدود الشرقية (14) .

مولاي اسماعيل يقول للانجليز : الاتراك لن يرضوا الا بتحويل طنجة الى ملاح

واضح من خلال ما كتبه محمد بن حدو أعطار لملك انجلترا ان الضغوط العثمانية لعبت دورا ملحوظا ـ الى جانب عوامل أخرى دون شك ـ في تشدد مولاي اسماعيل اتجاه الانجليز وعزمه على استرجاع طنجة . وقد تجلى هذا في رفض المولى اسماعيل لتمديد مدة الهدنة رغم جميع المحاولات الانجليزية في هذا الاتجاه . فتصلب السلطان هو الذي يفسر رفضه المصادقة على مشروع المعاهدة الذي رجع به كاتبه أعطار من لندن في سنة 1682 ، وهذا التصلب كان كذلك وراء فشل سفارة نيكولسون الى مكناس في السنة التالية (15) ، مع أن العلاقة بين البلاطين المغربي والانجليزي كانت جيدة أو على الاقل لم تكن تعرف مشاكل من شأنها أن تحول دون تمديد الهدنة بنفس الشروط القديمة .

ان الضغوط العثمانية قد حدت من حرية تصرف مولاي اسماعيل وجعلته يتقدم الى الانجليز بشروط قاسية مقابل بقاءهم بطنجة ، وهي شروط لم يكن هؤلاء ليقبلوها بوجه من الوجوه ، بل لم يكونوا مستعدين حتى للنظر فيها . فالمولى اسماعيل أصبح يتفاوض بشأن طنجة وكأنه مطالب بتبرير سياسته أمام العثمانيين ، ولذلك أبلغ الانجليز بأنه لن يقبل بأي بقاء للنصارى بالمدينة الا اذا كان ذلك قائما على نفس الاسس التي يعامل بها العثمانيون «نصاراهم» أي الدخول تحت ذمة المسلمين والغاء كل المظاهر العسكرية للوجود الانجليزي بطنجة . يقول مولاي اسماعيل في رسالة الى شارل الثاني كتبت بعد أسابيع قليلة من الجلاء الانجليزي :

« من قال لك اني أرضي بهدنة او صلح على أرض الاسلام وهي واقعة تحت قهر انفاضك فقد كذب عليك وخدعك ولم يقل لك الا الباطل . كيف

اقبل منك البقاء بأرض الاسلام وانت مقيم فيهـا بالقـوة ؟ والترك لابد وأن يشنعوا بي ويعيبوا على ذلك ، فهم لا يعقدون صلحا مع النصارى الا اذا كانوا تحت ذمتهم أمـا انت فنطلب الصلـح وابراجك لازالت قائمة وانفاضك منصوبة ..» (15) .

وكان محمد بن حدو أعطار قـد عبر قبل ذلك عـن نفس الفكـرة وذلك في رسالتـه الى شارل الثانـي التي أشرنا اليها سابقا . يقـول أعطـار :

« وأطلب منه (المولى اسماعيل) المهادنة ورد له طنجة ملاحا ، وأطلب فيه الخير تجده قبل ان تطلبه ولا تجده ان نزل لك على طنجة .. فاذا سيرتها (كذا) كالملاح حقيقة قولا وفعلا وقمت على ساق الجد فـي الخدمة لضيفنا باعطائك له كل ما يحب من البارود والمكاحل وغيرها ويصله ذلك على يدنا بالفور (و) يجد ضيفنا حتى هو العذر للعثماني في مسألة طنجـة ان رد له هذا الجواب الذي هو يريد رده اليه هـذه الساعة ، ويقول له هي عندي مثل المدن التي عندك للنصارى تحت يدك تؤدي لي الجزية وغيرها » (16) .

يتضح مما سمعت أن ما كتـب به « العثماني » الى مولاي اسماعيل فـي سنة 1683 ـ وربما حتـى قبل هذا التاريـخ ـ أصبح يشكـل هاجسا مزعجـا وكابوسا مقلقا بالنسبـة للسلطـان لا يفـارقه فـي تفكيره بشأن الثغور المحتلة ، وطنجة بصفة خاصة ، ان الهدنة التي اصبح المولى اسماعيل يقترحها علـى الانجليز هي هدنة من نوع جديد : انها تقتضي نـزع سلاح الحامية الانجليزية وتفكيك ترسانتها الحربية وحصر الوجود الانجليـزي في الانشطـة السلمية أو التجارة بصفة أساسية . وهذا ما لم يكن سهل القبول من طرف الانجليز الذين نزلوا بطنجة ليس لأغـراض تجارية أو بسبب موقعها على طريق الهند ـ وان كانت هذه الاعتبارات واردة ـ ولكن لانهم كانوا يحلمـون بتحويلها الى نقطة انطلاق من أجل توسيع ممتلكات « جلالته » في هذا الجزء من المعمـور .

خـلاصـة :

ان أي تقييم شاف لاهميـة الـدور الذي لعبته الضغوط العثمانية في تكييف سياسة الدولة العلوية ازاء الثغور المحتلة لا يمكن أن يتاتى الا بعد استغلال الوثائق الاجنبية والعثمانيـة منها علـى الخصوص . كما أن استغلال هذه الوثائق قمين بأن يسلط الاضواء على عدة جوانب من العلاقـات المغربية ـ العثمانية لا يزال يكتنفها الغموض لحد الآن . ومن الفرضيات التي قد يثبتها ـ أو ينفيها ـ اطلاعنا علـى هـذه الوثائق وجود اتجاه دائم لـدى العثمانييـن وحكام الايـالة الجزائرية ، ومنذ نهـاية القـرن السابع عشر علـى الاقل، نحو تحويل انظار المغرب عن حدوده واهتماماته القارية وشغله بدل ذلك بالشـؤون البحـرية ، سواء تعلق الامر بمقارنة الاحتلال الاوربي للثغور أو بتعزيز الروابط التجارية مع اوربا . فهل بامكاننا ان نربط حدوث انفراج في عـلاقات مـولاي اسمـاعيل بالباب العالي بنمو علاقـاته التجارية باوربـا ؟ وهل يمكن الربط بين العلاقات الجيدة التي كانت لسيدي محمـد ابن عبد الله فيما بعد بالدولة العثمانية و « التوجـه الاطلسي » لهذا السلطان ؟ فلو تمكنا من اثبات هذه الفرضية لكان بوسعنا ان نجزم بوجود ثوابت فـي سياسة جيراننا الشرقيين لا تتغير مع مرور الزمن : العمل بكل الوسائـل لابعـاد المغرب عـن اهتماماتـه القاريـة .

الهوامش

1) أبو القاسم الزياني ، الروضة السليمانية في ملوك الدولة الاسماعيلية ومن تقدمها من الدول الاسلامية ، مخطوط الخزانة العامة رقم د 1275، ص. 61 أ .

2) أحمد خالد الناصري ، الاستقصا لاخبار دول المغرب الاقصى ، الدار البيضاء ، 1956 ، الجزء 7 ، ص ص. 26_27 .

3) أبو القاسم الزياني ، الروضة ، ص ص. 60 ب. 61 أ .

4) الناصري ، الاستقصا 7 ، ص ص. 89_90 .

5) نفس المرجع ، 7 ، ص. 21 .

6) بنفس المرجع ، 7 ، ص . 26 .

7) بمقتضى الزواج الانجليزي ـ البرتغالي فان طنجة أصبحت انجليزية في سنة 1661 لكن المدينة لم تسلم فعليا للانجليز الا في السنة التالية .
P.G. Rogers, *A History of Anglo-Moroccan Relations to* 1900, London, n.d., p. 46.

9) رسالة من محمد بن حدو أعطار الى شارل الثاني بتاريخ 2 شعبان 1094/5 غشت 1683 . الرسالة موجودة في وثائق وزارة الخارجية البريطانية SP 102/4 كما أن ترجمتها الانجليزية نشرت مؤخرا في كتاب .
J.F.P. Hopkins, *Letters from Barbary* 1576-1774, Oxford, 1982, pp. 25-29.

10) محمد بن حدو اعطار هو أحد رجال المخزن الاسماعيلي المرموقين الا أننا مع ذلك لا نجد له اثرا في المؤلفات التاريخية المغربية ، بعثه السلطان كسفير الى لندن (1681_1682) وبقي هناك أكثر من سبعة اشهر لاعداد اتفاقية بين المغرب وانجلترا . ولدى عودته الى المغرب ثويت شكوك مولاي اسماعيل حول اخلاص اعطار وحاول منافسوه النيل منه عن طريق الوشاية فانسدوا سمعته ومكانته في البلاط الاسماعيلي، وهو ما حذا بالسلطان الى ابعاده من دائرة خدامه المقربين لمدة تقرب من السنة ، ويظهر أن محمد بن حدو أعطار كان يمثل « رجل الانجليز » داخل المخزن المغربي ، ولاشك أن هؤلاء قد استفادوا من المعلومات المنقولة اليهم عن نوايا المولى اسماعيل لتحضير انساحبهم « المنظم » والذي صاحبه تدمير التحصينات والمرسى . ورغم ندوة المعلومات المتعلقة بشخص أعطار فاننا نرجح انه قد أبعد من الخدمة المخزنية في ظروف غير مشرفة خلال عملية الانسحاب الانجليزي او بعدها بقليل ، اذ لا نجد أثرا لمراسلات بعد الرسالة المشار اليها أعلاه (11 شعبان 1094/5 غشت 1683) ، كما أننا لا نجد اسمه ضمن سفراء السلطان الذين بعثوا الى لندن بعد سنة 1683 .

11) كلمة غير مقروءة .

12) في الواقع كان للنصارى خمس مدن بالمغرب وهي الجديدة والعرائش وطنجة وسبتة ومليلية ، بالاضافة الى الجزر الصغيرة الموجودة بالبحر المتوسط .

13) نفس الرسالة المشار اليها في الهامش (9) أعلاه.

14) في بداية عهد مولاي سليمان مثلا عندما لم تكن سلطة المخزن قد امتدت بعد الى المناطق الشمالية الشرقية انتهز اتراك الجزائر الفرصة للتوغل في الريف الشرقي زاعمين أن هدفهم هو تحرير مدينة مليلية المحتلة ، بعد أن تمكنوا من استرجاع مدينة وهران من يد الاسبان (1792)

15) P.G. Rogers ، ص ص. 59_60 .

16) رسالة من مولاي اسماعيل الى شارل الثاني بتاريخ 6 ربيع الاول 1095/26 فبراير 1684 . وثائق وزارة الخارجية البريطانية 102/2 SP الرسالة منشورة بمجموعة هو بكينس المشار اليها في الهامش (9) اعلاه ، ص ص. 30_31 .

عبد المجيـد القـدوري

شخصيـــة ابـن أبي محــــلي ورحلتــــه

تعتبر شخصية ابن ابي علي شخصية معقـدة صدرت في حقها احكام متناقضة : فهو في النصوص اما ساحر ودجال وشيطان واما قطب وغوث او عالـم منظر . ولا يذكره الناصري مثلا الا واتبع اسمه ب : عفا الله عنــه .

يظهر ان تكوين هـذه الشخصية ـ كـما حاولت ان ابين ذلك في الرسالة ـ لا ينفصل عن الاحداث التي عرفها المغرب والمشرق عـموما ، ومنطقة الجنــوب الشرقي المغربي على الخصوص ، وبالتالي فان الاهتمام بدراستها ، سيساعدنا على فرز عناصر بشرية اخرى تنتمي الى جيل ابن ابي محلي ، وتعتبر بمثابة معالم تدل على مجتمع مغرب نهاية القرن السادس عشــر ومطلع القرن السابع عشر من امثال يحيى الحاجي ، وابي مهدي عيسى السجتاني ، وابي حسون السملالي وابي بكر الدلائي وعبد القادر بوسماحة الخ ...

قد نتساءل في البداية عن مغزى وعمق ثورة ابن ابي محلي : فهل هي مجرد حدث عابـر ضمـن مرحلة فوضى عرفها المغرب ، منذ وفاة ابي العباس المنصـور الذهبي ، واستمرت زهاء نصف قرن من الزمان كمـا يعتقد البعض ؟ أم انها تنـدرج ضمن مد ثوري عـم البلاد وسعي الى هدم بنى المخزن السعدي الاستبدادية؟

لقد نشأت الدولة السعـدية معتمـدة على الزعامة الروحية ، ومتخذة في منطلقهـا استراتيجية الجهاد ، لكنها سرعان ما تخلت ـ لاسباب كثيرة ـ عن هــذا المسار ـ بلجوئها الى ضرب واضعاف النظم القبلي . فاصبح مبتغاها الاساســي هو الدفاع عـن السلطة ، والمحافظة عليها ضد اي احتجـاج داخلـي . وعوض الجهاد لجأ بعض امـرائها الى التعامل مـع الاجانب ضد هذا الاحتجاج ، توجد امثلة كثيرة في هذا الباب وتكفي الاشارة الى تسليم العرائش من طرف المامون لاسبانيا والذي كان اهم مبرر تذرع به ابن ابـي محلي في قيامه على السلطة السعدية .

كما عمل ملوكهـا على خلق جيش ارتبـط اساسا بالنخبة الحاكمة ودافع عـن مصالحهـا ، ولم تتردد هذه الاخيرة في استخـدامه لدوس البوادي من اجـل اضعاف البنيات القبلية وتفكيكها .

ونظرا لهذه المجموعة من العوامـل فانه بالامكـان اعتبار ثورة ابن ابي محلي جزءا من الاحتجـاج الذي شمل البلاد باكملهـا في مطلع القـرن السابع عشر ، وتستدعي هذه الثورة تسجيل التساؤلات التالية :

1) نلاحظ ان وفرة الانتــاج الفكـري عند ابن ابي محلي قد سبقت بقليل اعلانه للثورة ، فهل كانت لديه نية مسبقة وارادة في تهييء هـذا الاعلان ؟ ثم مـا هو نوع الارتباط الموجود فيما بين كثافة الاحداث وهذه الوفرة في الانتاج الفكري ؟

2) الم تستفد حركات لاحقة من تجربة ابن ابـي محلـي ؟

هل يمكن القول بان فشل ابن ابي محلي كان له انعكاس على استـراتيجية العلوييـن ؟ ثم الى اي حد تاثرت حركات اخرى كحركة السملاليين بفشلـه فانزوت على نفسها ؟

والظاهر انه كان لابـن ابي محلي تاثير روحـي على اتباعه ومريديه بلغ من القوة حدا جعلهم يعتقدون

بانه لم يمت ولكنــه اختفــى في بـعض المغامـرات للتعبد وأنه سيعود لا محالة .

وفيما يخص الـدراسات التــي تناولت ابن ابــي محلي يمكن تصنيفها الى صنفين .

اولا : الكتابة التقليدية ، يبدو انها تاثرت اساسا بما كتبه الحسـن اليوسي عن ابـن ابي محلــي فـي موضوع « وسـواس المهدوية » الـذي هاجـم فيه مدعييها لانهم ـ في نظره ـ لا يريدون في الواقـع الا السلطة ، لقد نقل عنه كل الذين كتبوا من بعـده عن ابن أبي محلي كالقادري في نشر المثاني فــي القرن الثامن عشر ، أو الناصري في الاستقصاء فـي القرن التاسع عشر ، أو ابن ابراهيم في الاعلام فـي القرن العشرين .

واما المؤرخ المجهول فقد تميـز بموقف مخالف : لانه اعتبر ثورة ابن ابي محلي عقابا من الله أنزله بالامير زيدان الذي تخلى ـ في رأيه ـ عن مسؤولياته راكنا الى « تضييع الدين والبلاد » ، وقد عبـر عـن موقفه بقوله :

« فعاقبه الله (زيدان) في دنياه بان سلط عليـه ثائر الصحراء الفقيه ابو العباس احمد بن ابي محلي» .

واما الدراسات المعاصـرة فقد تميزت بتناولهـا لثورة ابن ابي محلي من منظورات مختلفة ، وفي اطار الاشكاليات التي انطلقت منها ، وحاولت معالجتهـا . فقد رأى البعض ان الثورة تدخل ضمن صراع الزوايا سواء تعلق ذلك بالصراع الذي خاضته فيما بينها ، أو ذلك الذي واجهت فيه السلطة . وهكذا راى اصحاب هذا الراي في ثورة ابن ابي محلي مجرد « مغـامرة او صورة مشوهة للمرابط الحقيقي لانه تظاهر بالولاية ليبرر طموحاته الدنيوية » .

كما اهتم آخرون بابن ابي محلي وبثورته من منظور ضعف وغياب السلطة المركزية في مطلع القرن السابع عشر ، او ضمن اعمال درست اساسا قضايا فكرية .

وضمن الدراسات الاجنبية يتميز مؤلف جاك بيرك الاخير الذي حاول فيه ان يتعرف على ابن ابي محلي من الداخل ، واعتمادا على مناهـج حديثة . فاستطاع أن يعطي عنه نظرة جديدة في رأيه ، عالم منظر تجاوز بنقده وعلمه معاصريه » . بالرغم من هذا فان جـاك بيرك لم يهتم به الا في اطار اشكالية عامة لخصها بقوله : « ان الوقت قد حان لتاليف كتاب عن معارضي الشرفـاء » .

لقد استفدت كثيرا من هذه الدراسات لانجاز هذه المحاولة المتواضعة والتي قسمتها الى قسمين كما يظهر ذلك في العنوان .

خصصت القسم الاول منها للبحث عن جذور الثورة في ثوابت الازمة وظرفيتها . (مشكل البيعة ، القحط ـ غـزو السودان) .

فاذا كان عمق الازمة العام مفسرا لجانب مـن جذور هذه الثورة ، فان حياة ابن أبي محلي الخاصة تفسر الجانب الآخر . لذا لجـأت الى رصد مـراحل حياته ، مع التركيز على العناصر التي ساهمت فـي بلورة هذه الشخصية .

واذا كان التنقيب عن الوثائق ليس بالامر الهين بالنسبة للباحثين المغاربة فـي الحقب القريبة منا ، فانه شبه مستحيل في الفترات البعيدة ، وقد تزداد الوضعية تعقيدا في فـترات الازمة التـي تشل فيـها دواليب الدولة المسؤولة بطريقة أو باخرى عن انتـاج الوثائق كما هو الشأن بالنسبة لمطلع القرن السابـع عشر ، تجـاوزا لهـذه المشاكل ، كـان مـن الضروري توسيع مفهوم الوثيقة والانفتاح على مناهج اخرى . لذا حاولت أن اتعرف على ابن أبي محلي من خـلال قراءة المخطوطات التي تركها ، والتي لا زلت موجودة. وقد سعيت الى التعامل مـع خطابـه كبنية متـراصة متكاملة ، تتوفر على منطق خاص بهـا ، لا كشذرات مبعثرة الجأ اليها من حين لآخر لآخذ منها ـ كلما دعت الضرورة في التحليل الى ذلك ـ ما احتاجه من عناصر، لأقابلها او لأقوم بمواجهتها ، مع معلومات ربما توجد خارج بنية الخطاب بنفسه ، علما مني بان انتاج هذا الاخير لا يفصل عن انتماء المؤلف الاجتماعي والفكري. وقد استعنت على ذلك بعلوم اخـرى ، باحثا فيهـا عن وسائل منهجية تمكنني من قراءة النصوص قراءة جديدة . فاعتمدت مثلا على اللسنيات لأتجاوز المعلومات الواردة في النص واصل الى منطقة ، ضمن هـذه الزاوية حاولت استغلال السيرة الذاتية ، كمصدر من مصادر البحث في التاريخ الاجتمـاعي . قد يتسـاءل البعض هل كتاب الا صليت سيرة ذاتية ؟ ثم كيـف يمكن استغلال الاطوبيوغرافيا كمنهج مكتشف في الغرب وفق معطيات خاصة ـ اقول كيف يستغل في النصوص

المغربية ؟ للجواب على هذه الاسئلة ندرج أولا تعريف السيرة الذاتية المتداول :

« السيـرة الذاتية عرض استرجاعي يكتبه شخص واقعي عن تاريخ حياته » .

وحتى يكتمل التعريف لابد في السيرة الذاتية مـن الشروط التالية :

ـ ان يكون للمؤلف معروفا .

ـ ان يتقاسـم الهوية مـع الحاكـي والشخصيـة المركزيـة .

ـ أن لا تموت الشخصية في الاطوبيوغرافية ولكنها تكبر وتتقمص ادوارا مختلفة عبر مراحل حياتها .

ـ ان المؤلف في الاطوبيوغرافيـا يعطـي احـداثا تاريخية معتمدا في ذلك على الذاكرة ، الا أن كلامه عن الماضي يكون مركبا لانه يمـزج باستمـرار فيما بين شخصية « الانـا » الآنية وشخصية « الانـا » الماضية وبالتالي فان الاحداث التي يرويهـا تخضـع للبنـاء والتقويم .

اعتمادا على التعريف المقترح والشروط المفروضة في الاطوبيوغرافيا يمكننـا التسليم بأن الاصليـت سيرة ذاتية لان الكتاب حكاية نثرية يحكيها شخص واقعي عن تاريخ حياته الخاصة معتمدا أساسا على الذاكرة . تتبعت من خلال الاصليت مـراحل حيـاة ابن ابي محلي الذي يحمل اسما علما يعرف به وقـد ثبت بأن الكتاب من مؤلفاته .

كما يحتل مركز « الانـا الواقعية » و « الانـا الحاكية » و « الانـا الشخصية » .

اذا كانت شروط الاطوبيوغرافيـة متـوفرة فـي الاصليت فاننا قد نتساءل عن نوع هذه السيـرة ثم عن امكانية الاستفادة منها في التاريخ الاجتماعي .

تبقى الاجابـة صعبة لان العمـل يتطلب تظافـر الجهود فيما بيـن تخصصات متعـددة . لا شك أن المبادرات التي بدات تظهر عند بعض الباحثيـن ، وإن كانت متفرقة وغير منسقة ، لانها لا زالت فـي البداية فهي تسير في هذا الاتجاه . بالرغم من هذه الصعوبـات فان دراستـي للاصليـت مكنتنـي مـن تسجيل الملاحظات التالية :

1 ـ ليس الاصليت سيرة ذاتية عادية لان مؤلفه ليس بانسان عادي .

2 ـ وبالتالي فان الاصليت سيرة ذاتية فعلا ، تحكي تاريخ حياة ابن ابي محلي ، الا انها تحكيهـا ضمن مشـروع مستقبلي وانطلاقـا من نمط معـروف مسبقا ، أي من سيـرة الرسـول انطلاقا من الـزمن الاصلي ، زمن البـداية الاسـلامية ، وهكذا نلاحـظ تطابق مراحل حياته بمراحل حياة الرسول .

ـ مرحلة النشاة النموذجية .

ـ مرحلة الهجرة فهو لا يتردد في تسمية فـاس بالمدينة المنورة .

ـ مرحلة الانعزال للتامل في زاوية الشيخ ابـي عبد الله محمد بن مبـارك .

ـ مرحلة الدعـوة بالطـرق السلمية بالمراسـلات وبالتنقـلات .

ـ واخيرا مرحلة الدعـوة بالقـوة وذلك حينمـا قرر وضع القلم لياخذ السيف .

وهكـذا نـرى أن الاصليـت يتضمـن مشـروعـا مستقبليا كان يهدف الى بعث الخلافة الاسلامية

اذا كان ابن ابي محلي قـد انطلـق من النموذج مركزا في الوقت نفسه عن الذات ، يبقى الاشكـال اذن منهجيا بمعنى كيف يستطيع الباحث في التاريخ الاجتماعي المرور مما هو ذاتي الى ما هو موضوعي ؟ أي من الجزء الى العـام من الميكـروا اجتماعي الـى الماكرو الاجتماعي ؟ يستطيع الوصول الى ذلك بطريقة غير مباشرة ، عن طريق المحيط الاجتماعي والمجموعات التي ينتمي اليها الفرد . لان حياة هذا الاخير تكـون المقطع الافقي والعمودي في المنظومة الاجتماعية . هذا يعني اننا نجد هذه الاخيرة كاملة في اية حركة أو أي حلم نقوم به كأفراد ما دام الفرد كائنا مركبـا انطلاقا من هذه الملاحظات يستطيع الباحث أن ينفذ الى العمق الاجتماعي عن طريق الادوار التي يتقمصها صاحب السيرة : كطفل ، وكمراهق ، وكرجل او عن طريق المؤسسات الاجتماعية التي تتوسط فيما بين الفرد والمجتمع اعني : الاسرة ـ الكتاب ـ الزاوية الخ ...

بينت كيف اثرت الاسرة القاضوية كمؤسسة اجتماعية ذات وظائف متعددة على شخصية ابن ابي محلي لانها ارادت منه ان يكون « متبوعا لا تابعا » ، وقد توفقت في ذلك لانها كانت غنية وبالتالي استطاعت ان تستغني عنه في اعمال اخرى لترسله الى فاس للتعلم .

انطلقت من افتخار ابن ابي محلي باسرته وبنفسه لاضع الاسس المادية والنظرية لثورته ، فاظهرت كيف وظف واستثمر نسبه العباسي وجاه اسرته ورياستها للعلم وخطة القضاء ليطالب ببعث الخلافة العباسية لانها في - رايه - لم تنقطع وما الاتراك الا حماتها ووزراؤها ، كما اوضحت كيف لتخذ المهدوية ذريعة اديولوجية لتجاوز النصوص التي تحرم الخروج عن الجماعة وتفتح باب الفتنة .

تحقيق الرحلة

اذا كنت قد خصصت القسم الاول لدراسة حياة وثورة ابن ابي محلي فاني قد قمت في القسم الثاني بتحقيق الرحلة . لكن لماذا الرحلة بالذات ؟ ان ذلك يكتسي في نظري اهمية لاعتبارات الخصها فيما يلي :

1 - لقد ساهمت الرحلة في تعميق واغناء شخصية ابن ابي محلي في جوانب كثيرة ساعود اليها فيما بعد .

2 - اتضحت لديه من خلال الرحلة ملامح المشروع الذي اشرت اليه اعلاه (أعني بعث الخلافة) .

3 - هناك نقطة بالغة الاهمية يجب الوقوف عندها في رحلته الى الشرق تتعلق بالضجة الكبيرة التي احدثها صدور فتوى عنه تحلل تناول طابة أو التبغ في وقت كان الصراع محتدا في شانها بين علماء الشرق وقد اعتمد على هذه الفتوى لاباحة تعاطي التبغ وزراعته والمتاجرة به الشيء الذي جعل ائمة الشرق يحملونه مسؤولية تفشيه .

لقد تعاملت مع الرحلة في مفهومها العام مبينا فيها كيف اثر ابن أبي محلي وتاثر ، ومن خلال المعطيات التي اوردها فيها نستطيع استخراج المحاور التالية :

1 - معطيات اجتماعية سياسية تهم العالم الاسلامي والبحر الابيض المتوسط .

أ - (الجفاف - قلة الانتاج) . ب - (النهب والسرقة) . ج - (ثورات ضد الاتراك ولقد انفرد باعطاء احداث جديدة كثورة السائح ومساهمة المغاربة فيها . ثم تشجيع فرسان مالطة لهذه الثورات من اجل اضعاف الاتراك .

2 - الحوار الذي فتحه ابن ابي محلي مع علماء الشرق من خلال هذا الحوار نطرح السؤال التالي :

هل حقا كان المشرق ينوب عن المغرب في التفكير والاجتهاد ؟ هل لكتفى المغرب بالتقليد والتطبيق ؟

لقد حاور ابن ابي محلي علماء الشرق في المواضيع التي كانت تشغل بال معاصريه ، غير انه تجنب اسلوب الافتخار ، على عكس ما نجد في رسالة ابن حزم في « فضائل اهل الاندلس » (نفخ الطيبب ج4) او عند الشقندي في « رسالة في فضل الاندلس » .

ان المتمعن في جدل وحوار ابن ابي محلي يقتنع بان النقاش قد تجاوز الاستفسار أو الاسترشاد ليرتقي الى مستوى الاجتهاد سواء تعلق الامر بالعبادات او بالمعاملات . لقد حاور ابن ابي محلي كبار الائمة كسالم السنهوري عند المالكية وحسن الطناني عند الشافعية في مواضيع مختلفة لينتقد التعصب للمذاهب وليبين في الوقت نفسه . ارتباط المذهب بالسلطة اي كيف تساهم هذه في تقوية ذلك فاعطى كمثل على ذلك موقف الاتراك وتشجيعهم للمذهب الحنفي على حساب المذاهب الاخرى. فاقترح عوض التعصب بالقول والفعل ضرورة الالتزام بمبدأ الانتقائية اي محاولة الاخذ بما هو احسن في كل مذهب . اضافة الى كل هذه المعطيات فان اختياري لتحقيق الرحلة كان يهدف من جهة ثانية الى غاية منهجية .

هل يوجد منهج معين في التحقيق ؟ ما هي السبل والمراحل اللازم اتباعها فيه ؟ من الصعب تحديد منهج معين ، يكون صالحا لكل النصوص لان المنهج يخضع لخصوصية النص من جهة ولتكوين واهتمامات المحقق من جهة ثانية .

توجد مدرسة تلح على ابراز التحقيق على حساب المحقق ، ترى هذه المدرسة في تدخل المحقق عدوانا على النص وعلى صاحبه . وتعتبر المقدمة كموضح ومساعد لفهم المتن .

يبدو أن الاتجاه الحالي يميز بين التحقيق للنشر والتحقيق الهادف الى انجاز بحث . ينبغي على المحقق في هذه الحالة أن يكون بارزا في عمله عن طريق الحوار المستمر مع المتن في الهوامش قد يعترض البعض على تقديم المحقق لقراءته للنص المحقق قبل ان يتمكن غيره من القراء من التوجه الى النص مباشرة . واعتقد أن ذلك ممكنا ، لاننا بفضل هذا المنهج نتمكن من تجاوز القراءة الموروثة ، للقيام باعادة قراءة النص بشواغل واهتمامات راهنة ومعاصرة لنا .

ان البحث الذي أعددته محاولة ربما أصبت في نواحي منها ، وربما اخطات في نواحي أخرى ، ان هذا العمل يظل في النهاية قراءة وكل قراءة هي افتراضية تلزم معها نتائج ، اني لن أجد ما أعبر به في هذا المقام احسن مما قاله ابن أبي محلي مخاطبا أحد أصدقائه حين لامه على عدم ارساله اياه نسخة من الاصليت نسخة بخط يدي ... فالعذر مقبول اذ لا يمكنني عادة كتب كلامي مرتين فاكثر لان الثاني ربما ظهر لي معه في أحوالي ما يصير الاول منها كالمنسوخ لفظا أو حكما » .

عبد الله حمودي
ترجمة : محمد الامين البزاز
عبد العزيز التمسماني خلوق

الانقساميـــة
والتراتب الاجتماعي والسلطة السياسية والولاية

تأملات حول مقولات كيلنيـــر *

من بين النماذج النظرية التي أسقطت على المجتمع المغربي ، المنعوت بالتقليدي ، يبدو أن النموذج الانقسامي يمارس حاليا تاثيرا قويا ومغريا على الباحثين ، وهو النموذج الذي حاول ايرنيست كيلنير تطبيقه على قبائل الاطلس الكبير في كتاب ظهر له بالانجليزية منذ عدة سنوات ، تحت عنوان : «صلحاء الاطلس» (1) . وغرض المؤلف من هذا الكتاب هو الاجابة على مجموعة من الاسئلة ، أهمها : كيف تتم المحافظة على النظام بين هذه القبائل في غياب سلطة الدولة؟ أما الجواب ، فيراه كامنا في طابعها الانقسامي ، وفي الدور الذي يقوم به الصلحاء وسط القبائل .

وقبل كيلنير ، حاول باحثون آخرون تطبيق النظرية الانقسامية على الحياة القبلية المغربية ، نخص بالذكر منهم د. م. هارت الذي تناول بالتحليل من وجهة النظر هاته ، ثلاث قبائل مغربية ، وهي : آيت عطا ، وبني ورياغر بالريف ، ودكالة (2) .

وبما أن «نشرة المغرب الاقتصادية والاجتماعية» نشرت مؤخرا فصلا من كتاب كيلنير (3) ، فقد بدا لنا من المناسب أن نناقش اليوم بعض الجوانب الرئيسية من النظرية الانقسامية كما طبقت على القبائل «التابعة» للزاوية الحنصالية . وسنعتمد في ذلك أساسا على أهم مؤلفات كيلنير : « صلحاء الاطلس» ، تاركين جانبا مقالاته العديدة التي لن نشير اليها الا لتوضيح هذه النقطة أو تلك . أخيرا ، فاننا نعتزم مناقشة أطروحات كيلنير بناء على أمثلة استقيناها من تحريات ميدانية حول آيت عطا التي تعد ، كما يذكر المؤلف بنفسه ، من بين القبائل الرئيسية «التابعة» للزاوية الحنصالية .

على أنه لن يكون بالامكان ، في الحدود الضيقة لهاته الدراسة ، أن نناقش مجموع الافكار والافتراضات التي يتضمنها كتاب كيلنير ، وسنركز النقاش على ثلاث نقط رئيسية نجملها فيما يلي :

- النسب ودوره في تعيين الجماعات الاجتماعية.
- التراتب والتقسيم الاجتماعي ، وهي مسالة تفضي بنا الى مسالة خصائص السلطة السياسية .
- السمات التي تميز الصلحاء عن الجماعات الزمنية ، وخاصة طبيعتهم السلمية ودورهم السياسي .

وسنختم هاته الدراسة ببعض التاملات حول دور التاريخ ودور البنية في بروز الاجداد الذين يحددون هوية الجماعات الاجتماعية . وقبل أن نتناول النقط الثلاث - المذكورة اعلاه - الواحدة تلو الاخرى ، سنقوم بتلخيص الجوانب الرئيسية من النظرية الانقسامية (4) .

1) الانقسامية ومتضمناتها الرئيسية

لقد استمد كيلنير النظرية الانقسامية من الانطروبولوجي الانجليزي افانز بريتشارد الذي سبق له ان طبقها في دراسة المجتمعات الافريقية شمال وجنوب الصحراء (5) . فما هي الخطوط العريضة لهذه النظرية كما تبناها كيلنير لوصف قبائل الاطلس الكبير الاوسط وتحليل الدور الذي يلعبه صلحاء زاوية أحنصال بين هذه القبائل .

يتكون المجتمع الانقسامي من جماعات متداخلة بعضها في بعض . وكل نقطة من نقاط التداخل تعين وحدات مستوى من المستويات . وهكذا فان القبيلة مثلا ، تتكون من وحدات سلالية مرتبطة فيما بينها وفقا لقواعد معينة ، وتكون في مجموعها وحدة اجتماعية وسياسية مستقلة استقلالا قد يقوى أو يضعف . فالوحدات السلالية هاته هي عبارة عن أجزاء اجتماعية (6) . وتندرج الوحدات الاجتماعية في اطار نسب يحدد نظاما خاصا من العلاقات تحديدا لا التباس فيه ، سواء بين الجماعات أو بين الافراد ، وهو تحديد يتلافى النزاعات الالزامية .

ولئن كان حبل النسل أو الاطار الجغرافي المشترك يبرران عادة قيام الروابط بين الاجزاء الاجتماعية ، فان كيلنير يقترح قصر مفهوم النسق الانقسامي على المجتمعات التي يكون فيها حبل النسل العامل الوحيد الذي يضبط العلاقات بين الاجزاء (7) .

وفي مثال الاطلس الكبير ، نجد أن حبل النسل من نوع أبوي ، اذ أن الجماعات تتحدد نسبة الى مجموعة من الاجداد الذكور ، من أسفل الى فوق ، الى المستوى الاعلى ، حيث تنتهي جميع الاصول ، نحو جد مشترك تنسب اليه القبيلة أو اتحادية من القبائل .

وتكون الاجزاء المتداخلة بنية شجرية تمتد فروعها انطلاقا من القمة ، وتزداد تشعبا في اتجاه القاعدة ، وهو تشعب يفرز في كل مستوى وحدات متميزة ومتكاملة في آن واحد . وهكذا تتفرع من جد مشترك عدة خطوط تتحدد بذريته من الذكور . ويكون هؤلاء بدورهم خطوطا أخرى ، وهكذا دواليك الى المستوى الادنى ، وهو مستوى الاسر ، وكل جيل من الاجداد هو ، في آن واحد ، عامل انشطار وانصهار ، فهو عامل انشطار من حيث أنه يعين أجزاء جديدة ، محددا بذلك مستوى معينا من مستويات الانقسام والتداخل. فالمستوى الاول ، مثلا ، هو مستوى القبيلة ، والثاني هو مستوى الفرقة ، والثالث هو مستوى الوحدة السلالية ، وهكذا دواليك الى الحد الادنى . وفيما يخص الجماعات ، فان هاته البنية تتبلور بالنسب ، ويمكننا أن نرمز اليها على المستوى الفردي بواسطة سلسلة من الدوائر المتحدة المركز ، تتطابق اكبرها على الوحدة القبلية ، وأصغرها على الفرد (8) .

أخيرا فان الاجزاء تقوم بوظائف متباينة . وهكذا فان الاسرة الموسعة تستغل الميراث العائلي ، بينما تضبط الوحدة السلالية داخل القرية المشاكل المتعلقة بتوزيع الماء والارض ، في حين تختص القبيلة بوصفها الجزء الاعلى ، بالعلاقات الخارجية مع القبائل الاخرى (الحدود ، المراعي ، السوق ، الخ..) بيد أنه على الرغم من تباين الوظائف التي تقوم بها الاجزاء الاجتماعية ، فان هذه الاجزاء متشابهة وتخضع لنفس التنظيم. فالوحدة السلالية هي قبيلة مصغرة نوعا ما وذلك ما اسماه كيلنير « جوهرية» البنية الانقسامية (9).

الخاصية الثالثة الهامة للبنية الانقسامية هي أن الجماعات الاجتماعية تكون فيها متضادة في مستوى أدنى بينما تتحد اتحادا آليا في مستوى اعلى . وهكذا يمكن لوحدتين سلاليتين بسبب مشاكل الماء أو الارض ، أن تجنحا الى السلم لتشكيل جبهة واحدة داخل فرع لمواجهة الفرع المنافس ، المكون هو نفسه من تحالف وحدات سلالية أخرى . كما أن الفرقتين المتضادين تصبحان متحالفتين آليا دخل القبيلة عندما يتعلق الامر بخوض القتال ضد قبيلة منافسة داخل الاتحادية نفسها (10) .

ويرى كيلنير أن الجماعات التي تتحدد بالنسب (النسب الابوي بالنسبة للاطلس الكبير الاوسط كما هو الشأن بالنسبة لباقي جهات المغرب) تكون في حالة استقرار قد يقوى أو يضعف ، وأن ظهورها الناجم عن حركية الانشطار من أعلى الى أسفل . يتجسد في ظهور الاجداد الجدد الذين يشكلون نقط الانشطار عند كل مستوى من الانقسام . وبذلك تظهر جماعات جديدة حول عدد من المصالح المشتركة . بيد أنه كلما اقتضى الامر ضرورة الاتحاد الا واستندت

الجماعات الى نقطة لقاء خطوط النسب ، نحو الجد الوحيد من حيث تنطلق نظريا جميع الخطوط . وهذا ما أسماه كيلنير بميكانزم الانصهار . ويدلي المؤلف بفرضية ، يعترف بانه يصعب اقامة الدليل عليها ، وهي أن الانصهار والانشطار يبقيان في كل مستوى من الانقسام على عدد من الاجزاء في حالة معينة من الاستقرار ، وهذا على الرغم من التقلبات التاريخية التي تطرأ عليها (11) . فالانصهار والانشطار يقتبسان منطقهما الرمزي من حبل النسل الابوي .

بيد أن المجتمع لا يعتبر انقساميا لمجرد توافقه مع نوع التنظيم المبين آنفا. فلكي نقول ان هذا المجتمع انقسامي ، ينبغي أن يكون وجود الاجزاء المتداخلة وكذا الامر بالنسبة للعبة التضاد والتكاملية التي تميز هذه الاجزاء ، القاعدة الوحيدة للتنظيم والعمل (12) .

بالفعل ، فان المجتمعات الانقسامية تجهل التراتب الاجتماعي ، وتكون فيها سلطة الزعماء ، على الصعيد السياسي ، ضعيفة ومحدودة . فهي مجتمعات مطبوعة بالمساواة ، تحول بنيتها دون قيام زعامات قوية ، كما تحول بوجه عام دون بروز مؤسسات مختصة بالمحافظة على النظام ومزاولة «العنف المشروع» .وبعبارة أخرى ، فان البنية الانقسامية تتفادى تركيز السلطة (13) .

كيف تتم المحافظة على النظام في المجتمع الانقسامي؟ يجيب كيلنير بان معادلة الخوف والدور التسكيني للصلحاء ، بحكم وظيفتهم التحكيمية ، هو الذي يضمن المحافظة على مستوى معين من النظام والسلم المدني (14) .

تلك هي الجوانب الرئيسية للنسق الانقسامي الذي تقدم عنه ، حسب كيلنير ، قبائل الاطلس أوضح مثال (15) . وهكذا فان هذه القبائل لا تعرف ، حسب قوله ، لا تراتبا اجتماعيا ولا تقسيما للعمل ، كما ان الزعامة فيها ضعيفة . فسلطة الزعيم محدودة في آن واحد بالبنية الانقسامية وبسلطة الصلحاء . ويلح كيلنير مرة أخرى على هذه الفكرة في مقالته الحديثة التي سبقت الاشارة اليها ، حيث يؤكد أن قبائل الاطلس الكبير الاوسط تجهل كل تراتب دائم ومعترف به رمزيا .

وعلى عكس الجماعات الزمنية ، فان الجماعات الدينية تراتبية وغير متساوية . والسلطة فيها مركزة. وتخول استمراريتها للزعيم نفوذا حقيقيا . وحيث ان سلطة الولي مستمدة نظريا من السماء ، فلا تحدها اية قيود على وجه الارض ـ كما أن الولي يسمو فوق التعارضات الانقسامية . وبفضل هذا الحياد ، وبفضل طبيعته السلمية (الولي لا يحمل السلاح) يصبح الحكم الضروري في كل نزاع . وعن طريقه ، تتمكن الجماعات الزمنية من تجديد أواصر التعاون بينها ، وتفادي الوقوع في تناحر دائم . فهو بذلك يضمن استمرارية المجتمع المهدد دائما بالانقراض من جراء الصراعات التي تفرزها بنيته الصرفة . أخيرا ، فان الولي يشكل رابطة الاتصال بين القبائل ومجموع الامة الاسلامية(16).

تلك هي الخطوط العريضة لاهم متضمنات المفهوم الانقسامي المطبق في دراسة قبائل بربر الاطلس الكبير الاوسط ، ونود الآن مواصلة هاته الدراسة بمناقشة النقط التي اقترحنا محورة النقاش حولها في بداية هذه المقالة .

2) النسب ، التمثيل ، الاندماج ، التراتب .

يكون النسب الاسلوب المهيمن في تمثيل التنظيم الاجتماعي في قبائل الاطلس الكبير . فمجموعة الاجداد التي يوظفها ، هي عوامل انصهار بقدر ما هي عوامل انشطار ، وتمكننا في آن واحد من تحديد الجماعات والعلائات القائمة بطبيعة الحال فيما بينها . ولا يسعنا حول هذه الجوانب الا أن نكون متفقين مع كيلنير ، كما لا يمكننا أن ننكر ان النسب ، كأسلوب من أساليب التمثيل ، قد وظف بعناية لتفسير الاوضاع الراهنة . فالنسب يلعب هنا بالفعل الدور الذي يلعبه التاريخ في مجتمعات أخرى.

غير أن ثمة مسألة يبدو انها لم تثر انتباه كيلنير وغيره من أنصار النظرية الانقسامية ، وهي المتعلقة باختيار الجد عندما تكون العناصر المكونة لجزء من الاجزاء غريبة منذ البدء بعضها عن بعض . وتتجلى هذه الظاهرة ، المنتشرة على نطاق واسع ، في أوقات الحروب والغزوات ، كما تتجلى عندما يقوم الافراد بتغيير الوحدة السلالية ، أو الفرقة ، أو القبيلة ، أو المنطقة . هنا بالفعل سواء في الحالة الاولى أو الثانية ، تلحق الجماعات المغلوبة ، شأنها شأن العناصر الطارئة ، ضمن نسب الجماعات التي تفرض عليها سيطرتها او تمنحها حمايتها .

لا نرى من اللازم ان نستغرق في بحث مسألة الجماعات الطارئة والملحقة . فالاثنوغرافيا والسوسيولوجية المغربيتان تطفحان بالامثلة التي تظهر كلها الحركة المدهشة التي تميز بها السكان في الماضي ، وفي آن واحد ، الطاقة الاستيعابية للجماعات التقليدية (17) . بيد ان بعض الامثلة المستقاة من دراسة آيت عطا ، ستمكننا من توضيح النقط التي نريد مناقشتها .

كما هو معروف ، فقد غزت آيت عطا ، غداة الاعلان عن الحماية ، قسما كبيرا من واحات درعة (18) ، حيث ملكت الاراضي ، والماء ، والاشجار ، واقامت المستوطنات . وكانت القبيلة كلما استوطنت قرية الا وبادرت بدءا الى اعطائها اسما جديدا . وهكذا فان قرية امرير قرب زاكورة ، التي غزتها قبيلة ايلمشان اصبحت تسمى امريرن ايمشان (19) . بيد ان التغيرات لم تكن تقتصر على هذا الامر. فالوحدتان السلاليتان اللتان تتقاسمان سكان هذا القصر تحملان معا اسماء اجداد القبيلة الغازية من برابر آيت عطا . بينما يظهر البحث ان غالبية السكان يتكونون من عرب روحة ومن الحراطين . فنحن هنا بالفعل امام تلك الظاهرة التي قلنا انها منتشرة انتشارا واسعا ، ونعني بها ظاهرة الدمج والاستيعاب .

وقد اضفى الغزاة بذلك صبغة المشروعية على حضورهم وعلى الخيرات التي ملكوها في اراضي القرية. وحيال القبائل الاخرى ، فقد حاولوا الظهور ، مع مضيفيهم ، بمظهر الجماعة المتماسكة . فاية فائدة من التذرع بالجد في مثل هاته الحالة ؟ بالتاكيد ، كما يقول كيلنير ، فانه يفيد في تحديد الجماعة الا انه يفيد كذلك في التمييز داخل هاته الجماعة ، وعند الاقتضاء ، بين الاصليين والآخرين ، بين الغزاة والمغلوبين . وفي الحالة التي نحن بصددها ، فان زعيم القرية سيختار حتما من بين الفريق الاول .

قد يعترض علينا بان الدمج الذي نتحدث عنه من اختصاصات مجتمع الواحات بحيث لا يمكن التذرع به بالنسبة لجماعة غير مستقرة كآيت عطا التي كانت تحترف حياة الانتجاع بين صغرو والاطلس الكبير الاوسط . وقد يعترض علينا ايضا ، كما يدعي ذلك كيلنير ، بان عدد العناصر الدخيلة قليل . بيد ان الاعتراض يبدو غير ذي بال ، وهو لا يصمد امام استنطاق الامثلة .

ولنعد مرة اخرى الى مثال آيت عطا التي تعتبر ، كما سبق القول ، من بين القبائل التي يطبق عليها كيلنير النظرية الانقسامية . فنجد في مثالها (كما هو الشأن بالنسبة للغالبية الساحقة من القبائل المغربية الاخرى) ان الاتحادية تضم جماعات كثيرة معروفة بكونها من العناصر القديمة الملحقة والتي لا تربطها بآيت عطا صلة قربى .

ويرجع اصل هذه الجماعات ، اولا ، الى اتحادات قديمة تعرضت للتفكك ، وبقيت منها جماعات متفرقة في كل جهة تقريبا بين قبائل آيت عطا ، في صغرو واونيات . وقد احتفظت في الغالب باسمها القديم، وحتى بالنسبة لآيت عطا نفسها ، فانها تتردد طويلا قبل تصنيفها ضمن العناصر الطارئة . وابلغ مثال في هذا الصدد هو مثال ايملوان التي نجد بقايا منها في جهات اخرى من المغرب . ثم هناك قبائل اخرى التحقت بالاتحادية ، كبني محمد ، وهي قبيلة عربية من تافيلالت فقدت العروة التي كانت تشد لحمتها في السابق ، والتي نجد جماعات عديدة منها بين آيت عطا بدرعة (آيت ايسفول وكطاوة) وخاصة بين آيت عطا بتافيلالت (آيت خباش) (20) .

ومن الامثلة الاخرى ، نذكر مثال آيت علوان التي تشكل مع آيت ايسفول احد اخماس آيت عطا ، والتي هي من اصل عربي على الارجح . وتشكل بالفعل جماعة «تابعة» للاتحادية ، وليس لها نفس الحقوق السياسية التي تتمتع بها القبائل الاخرى. وسنقتصر في الاخير على ذكر مثالين لهما دلالة واضحة فيما يخص الجماعات الطارئة والملحقة بسلالات او فرق آيت عطا : مثال آيت شاكر ومثال آيت شعيب . فالقبيلة الاولى التي التحقت في البدء بآيت ايسفول ، اندمجت في آيت عطا اومالو ، واصبحت «تابعة» لها . والقبيلة الثانية ، المكونة من قبائل عربية قديمة في جنوب الاطلس ، نجدها متواجدة في آن واحد بين آيت ولال الجنوبيين وآيت ولال قبائل عطان اومالو. واصل آيت شاكر وآيت شعيب عربي تبعا لما هو معروف لديهم منذ القديم . وهذا معترف به من طرف ايت عطا .

والحقيقة ان الامثلة المتعلقة بدمج الجماعات المغلوبة ، او الجماعات التي التحقت عن طيب خاطر منها ، في ظروف تاريخية مختلفة ، امثلة كثيرة جدا، ومن العبث تقديم مزيد منها في هذا المقام الا ان

الامثلة التي ذكرناها تكفي لاقناعنا بضرورة ادخال فكرة «الاتباع» والولاء ، مما يفضي بنا الى المسألة الرئيسية المتعلقة بالتراتب الاجتماعي . حقا ، ان هذا التراتب ليس واضحا وضوحا كبيرا ، لان ثمة مناسبات تحرص فيها الجماعة على اظهار تماسكها قبل كل شيء . وبالطبع ، فقد كان من شان هذا الجانب ان يهيمن فيما مضى على جميع الجوانب الاخرى ، نظرا لضروريات الدفاع . الا ان التراتب والتمييز بين الاصليين والطارئين ، بين الغزاة والمغلوبين ، الذي يكون عادة مقنعا في الاوقات العادية ، كان يطفو على السطح كلما تعلق الامر بتقسيم سلطة او ثروات : مثلا ، في اختيار زعيم ، وفي الاستفادة من المراعي ، وفي توزيع مياه السقي. ومن ثم المحاولات التوفيقية بين التراتب والنزعة الى المساواة التي نلاحظها في «الجماعة» ، والبحث المستمر على الاجماع حول حلول يتحكم فيها التراتب مسبقا . سنعود الى هذه المسائل عندما سنتحدث عن مسألة السلطة . ونكتفي هنا بالاشارة الى ان الطارئين كانوا يشاركون في الغالب في تحمل جميع اعباء الجماعة التابعين لها وهذا دون ان يتمتعوا بنفس الحقوق التي يتمتع بها الاصليون. ففيما مضى، مثلا ، لم يكن لبني شاكر الحق في ماء السقي ، كما لم يكن بامكان آيت علوان تقديم مرشح منها للزعامة العليا لاتحادية آيت عطا . بحيث ان مبدا دورة الوظيفة الشهير لم يكن يشملها .

ان كل ما قلناه آنفا لا ينفي كون النسب يعبر على وجه العموم ، وكلما تعرض وجود الجماعة للخطر، عن واجبات كل فرد ، ويحدد له مكانته في المواجهة، كما يحدد الحقوق المتعلقة بالدفاع عن الاشخاص والممتلكات . مع ذلك ، فان النسب يعين ويؤدي ايضا الى نشوء التراتب كما سبق الذكر عند الحديث عن دمج العناصر الطارئة والمغلوبة . ونود الآن شرح هذه النقطة الاخيرة ، وخاصة نتائجها على صعيد الارتقاء الى الزعامة والسلطة السياسية .

2) التراتب الاجتماعي والزعامة

ان النقطة الثانية التي نقترح مناقشتها بصدد اطروحات كيلنير تتعلق بالتراتب الاجتماعي وبنتائجه على صعيد اللعبة السياسية . ونذكر ان كيلنير يؤكد بالفعل ان المجتمعات الانقسامية مطبوعة بالمساواة ولا تعرف تراتبا مستديما .

وغني عن البيان ان وجهة النظر هاته تلتقي مع الراي القائل بعدم وجود سلطة سياسية مركزة ، وبالجوانب الديموقراطية لهاته السلطة . وهاتان بالضبط هما الفكرتان اللتان نود مناقشتهما الآن ، حيث يبدو ان التخطيط النظري لكيلنير تدعاته ، هنا كذلك ، عن ادراك مظاهر التراتب الاجتماعي وتاثيره في اللعبة السياسية .

ان الملاحظات التي ابديناها حول دور النسب جعلتنا نستشف آنفا انه يوجد بين الجماعات التي يحددها تراتب اجتماعي معترف به ، وان له نتائج عملية . وسينصب اهتمامنا الآن على وصف بعض جوانب التراتب داخل الاجزاء الاجتماعية نفسها . وهنا كذلك ، فان الامثلة المعتمد سناخذها من آيت عطا . ففي هذه القبائل ، كما هو عليه الأمر في كل جهة تقريبا داخل القبائل المغربية يزعم الجميع ان الأفراد متساوون مساواة مطلقة . وقد ردد هارت ، بعد كيلنير ، اصداء هاته الفكرة عندما اكد ان من حق كل فرد من آيت عطا ان يصبو الى الزعامة العليا (21) .

بيد اننا نتبين ، عند دراسة بعض العينات ، الى اي حد بقي الانطروبولوجيان حبيسين لهذه الصورة الايديولوجية التي تتظاهر بها آيت عطا . فاذا تمسكنا بهذه الصورة ، فانه لا يمكننا ان نفهم سر هيمنة « العائلات الكبيرة » ، تلك التي تتقدم بالذات المرشحين لتولي الزعامة ، والذين يعرفون بـ « ايخطرن » (مفرد اخطر) .

ماذا تعني هاته الكلمة ؟ عند آيت ن آومالو ، في اراضي احنصال ، كما هو الشان عند آيت عطا جنوب الاطلس ، وفي الصحراء ، فان «اخطر» يعني اولا الكبير ، الشيخ ، كما يعني الشخص الذي يتمتع بالتقدير من طرف قومه ، والذي له نفوذ معترف به من رجال جماعته . وان يكون المرء «اخطر» ، فذلك يعني ايضا ان يكون رجلا كريما . فمثل هذا الرجل ينبغي ، ان جاز القول ، ان تكون خيمته مفتوحة للضيوف . مع العلم ان المناسبات لم تكن نادرة لكي يظهر كرمه وجاهه . وهو تحد يلزم على كل من يدعي مقارنة نفسه بـ «اخطر» ان يواجهه والا عرض نفسه للسخرية . و «اخطر» يعني ايضا الرجل الشجاع ، ذلك الزعيم المهيج للرجال الذي يصول ويجول في ساعة الوغى . بيد ان جميع هذه الخصال قد لا تساعد

كثيرا الرجل الذي يتحلى بها اذا لم يكن بوسعه اثبات تحدره من «اصل طيب» . وهذا ما يقودنا الى مسالة النسب . فالرجال الذين يستطيعون اثبات نسبهم الاصيل ، بمعنى ان يقيموا الدليل على انهم جزء من الجماعة التي تشكل حولها تدريجيا جزء اجتماعي ، يمكنهم لذن ان يطمحوا الى الهيمنة والرفعة داخل جماعتهم . ومطيتهم الوحيدة الى ذلك هي ذكر اجدادهم . وتشترط العادة في بعض الجماعات من آيت عطا ، على من اراد اثبات نسبه ، أن يكون قادرا على ذكر سبعة اجداد ، بينما هناك جماعات اخرى اكثر تساهلا من ذلك . بيد ان مسالة عدد الاجداد الذي تشترطه كل جماعة لا يهمنا كثيرا ، ويكفي ان نلاحظ هنا ان هذا المعيار يحدد مباشرة العناصر الطارئة والاجنبية ، على اختلاف انواعها ، بوصفها عناصر مستبعدة عن السباق الى الصيت والسلطة . وثمة ذاكرة تاريخية حقيقية يختص بها «القدماء» ، تعين مكان الافراد والاسر نسبة الى معيار الاصل ، وهو ما يمكن تسميته بالعمق النسبي . وكل شخص أراد منازعة حق زعيم ، او اقصاء خصم اجتماعيا ، الا وكان عليه ان ينطلق من محاولة ايجاد اصل له يثبت انه غريب عن القبيلة .

ولذا كان النسب في خطوطه العريضة يعين الجماعات ومستويات الانقسام التي توجد فيها ، ونقط الانصهار والانشطار ، محددا بذلك الاجزاء الاجتماعية ، فان هذه الاجزاء ليست متساوية بمقتضى التحليل التاريخي حول الاصول التي يمكن التذرع بها عند الاقتضاء . ونسبة للجد المشترك للقبيلة ، يمكن للوحدات السلالية وللاسر ان تعتز بمجموعة متواصلة من الاجداد التي تربطها بها ، في حين ان وحدات سلالية اخرى واسرا اخرى لا يكون في وسعها ذلك ، او تاتي بوشائج قربى لا تعترف بها الجماعة . ومرة اخرى ، فاذا كان النسب يشخص الانقسام ، فانه يؤدي كذلك الى نشوء التراتب والصيت مع نتائجهما العملية ، خاصة على صعيد اللعبة السياسية .

ويؤكد كيلنير ، مواصلا حديثه عن انعدام وجود تراتب اجتماعي في قبائل الاطلس الكبير الاوسط ، ان اللامساواة والمخالفات للاصول التي نجدها فيها ، والتي تعد على اية حال استثنائية ، انما هي وليدة حالات عارضة ، او وليدة حاجيات البنية الانقسامية نفسها . ولذا كان الصلحاء غير متساوين ، ويندرجون ضمن تراتب قوي ، واذا كانت السلطة التي يتمتعون بها مركزة تركيزا قويا ، على عكس سلطة الزعماء الزمنيين الضعيفة والآنية ، فلأنهم يضمنون نوعا ما الاستقرار في البنية التي هي غير مستقرة في حد ذاتها . فالامور تسير ، يقول كيلنير ، كما لو ان الصلحاء يمتصون طاقات التفاوت لدى الجماعات الزمنية .

تجدر الاشارة في البدء الى أن نظرية كيلنير تضع الصلحاء ، بصورة ما ، خارج المجتمع نفسه ، كما يبدو انها لا تميز بين هامشيتهم المبدئية وهامشيتهم الاجتماعية . ذلك إن الصلحاء لا يشكلون نوعا من الزائدة الضرورية في البنية الاجتماعية ، بل يدخلون بالعكس ، وبشكل لا غموض فيه ، في تراتب وتقسيم اجتماعي معترف بهما . فاذا ما عدنا الى مثال آيت عطا ، يمكننا بسهولة ان نعاين وجود تراتب يضم ثلاث فئات اجتماعية : ايمازيغن ، وايكرامن ، وايحرادن . وهذه الكلمات الثلاث لا التباس فيها ، ولها مدلول واحد في كل جهة ، سواء في السفح الشمالي ، او السفح الجنوبي من الاطلس الكبير الاوسط ، عند آيت عطان اومالو ، او آيت عطا بجبل صغرو ، أو بالصحراء ، في تافيلالت كما هو عليه الامر في درعة . فالتمييز بين هاته الفئات الاجتماعية الثلاث واضح جدا ، ويذكرنا بشكل آلي بنظام العشائر خاصة المتعلق منه بمبدأ الزواج الداخلي (22) .

في قمة السلم الاجتماعي ، ياتي الصلحاء ، ويستاثر منهم بمركز الوجاهة والرفعة ذوو الاصل الشريف او من يزعم ذلك . وكذلك هي الحالة ، مثلا ، بالنسبة لأحنصالة التي تعترف بنسبها الادريسي القبائل التي تخصها بالتوقير والاحترام . وفي اسفل السلم ، يوجد «الايحرادن» . وينفصل هذه الفئات الثلاث تقسيم حقيقي للعمل : فالايحرادن يختصون باشغال الارض وبالانشطة السكافية ، ويختص «الايمازيغن» بالتحجين الانتجاعي الذي يعتبر نشاطا شريفا ، كما يختصون بالسياسة والحرب . اخيرا ، يختص «الايكرامن» بالنشاط الديني وبالكتابة وتطبيق احكام الشريعة ، واضفاء المشروعية على القرارات السياسية التي تتخذها ، مبدئيا ، الجماعات الزمنية . وهذه الفئات الاجتماعية المكونة على هذا النحو معترف بها ، وهذا أمر مهم جدا ، من جزء الى آخر . فهي بذلك تمر عبر البنية الانقسامية (23) .

ان الملاحظات التي ابديناها آنفا حول آيت عطا من جهة نظر التراتب الاجتماعي ، تفضي بنا الى التعرض في الاخير الى صعوبة اخرى تتعثر امامها اطروحات كيلنير . وبالفعل ، يبدو ان هذا المؤلف قد ركز ملاحظاته خاصة على آيت عطان اومالو ، واهمل آيت عطا جنوب الاطلس ، مع ان هؤلاء يخصون بشكل خاص الزاوية الحنصالية بالتوقير والاحترام ، وتربطهم باخوانهم في السفح الشمالي من الجبل علاقات وثيقة . وهذا ما يتجلى بصفة خاصة في فصل الصيف من كل سنة ، حيث يقود آيت عطا الجنوبيون قطعانهم الى مراعي السفح الشمالي من الاطلس . فاذا امعنا النظر في المجال الذي تنتقل فيه مجموع الاتحادية ، فسنلاحظ في الحين مدى تنوع ولتمه البيئي : فبجانب المراعي ، نجد قطاعات كثيرة مخصصة للفلاحة المسقية وللاستقرار (ولدي داس ، وادي تودرة ، اوميكين ، واحات تافيلالت ، ودرعة ، وتازارين) . فالتكامل بين الواحات والمراعي واضح . وقد تمكنت آيت عطا تدريجيا، منذ تاسيس الاتحادية، من غزو قسم كبير من الواحات مما ادى الى نشوء علاقات التبعية التي نجحت في فرضها على الجماعات المستقرة ، ومن ثم اندمجت في تنظيم اجتماعي متفاوت كان من الارجح سائدا قبل قدومها .

على ضوء مثال آيت عطا ، تسنى لنا ان نبين لحد الآن أن الطابع الانقسامي لهذه الجماعات ينسجم ظاهريا ايما انسجام مع التراتب والتقسيم الاجتماعي الذي يمر عبر الاجزاء الاجتماعية . وقد حاولنا ان نبين ان الصلحاء يشكلون هم انفسهم جزءا لا يتجزا من هذا التراتب . وبوسعنا الآن ، بعد هذه المرحلة من التحليل ، ان نركز انتباهنا على خصائص الزعامة والسلطة الزمنية ، معتمدين دائما على مثال آيت عطا.

ان كيلنير ، بعد هارت ، يلح على الحدود المفروضة على سلطة الزعماء في البنية الانقسامية لدى قبائل الاطلس الكبير الاوسط . ونذكر ان هذه الحدود نشات على حد قولهما ، بحكم دورة الوظيفة وطابعها الآني (السنوي) ، وان لا سلط للزعيم الزمني عدا تلك التي يتنازل له عنها افراد جماعته الذين ينتخبونه . ويتم هذا الانتخاب ، حسب هذين المؤلفين ، تبعا لمبداي الدورة والتكاملية (25) . ففي كل سنة ، وفي كل مستوى من الانقسام ، تتقدم جماعة معينة المرشح بينما تنتخبه الجماعات الاخرى .

بادىء ذي بدء ، تطرح ضرورة توضيح بعض المصطلحات . اذ علينا ان نستعمل كلمة تعيين بدلا من انتخاب التي يستعملها كل من هارت وكيلنير ، لان هذه الكلمة الاخيرة تصف ظاهرة مجهولة لدى آيت عطا . فالزعيم يتم تعيينه بواسطة الاجماع الذي يجرى في اجتماع تحضره الجماعات الرئيسية ويتم فيه تقديم المرشح . وحتى لو قبلنا بمبدا الدورة ، الذي يعرف مع ذلك عدة استثناءات ، فماذا يعني بالضبط من وجهة النظر التي تهمنا ، اي فيما يخص توزيع وتركيز السلطة ؟ وبعبارة اخرى ، من له الحق من بين آيت عطا في الطموح الى السلطة العليا ؟ حول هذا الجانب ، نجد ان معايير الصيت تؤدي وظيفتها وعند استقصائها ، نتبين حينئذ استحالة وجود عدد كبير من المرشحين . فينبغي اقصاء اولائك الذين لا يشكلون جزءا من النواة المؤسسة : الاتباع احفاد المتجئين ، الملتحقين بوسيلة الذبيحة المعروفة ، الحراطين ، العبيد . والواقع ان الزعماء المحتملين يكونون معروفين مسبقا ، حيث انهم يمارسون عموما، وبشكل مستمر ، اختصاصات اخرى ، تكون محظورة على غيرهم . بحيث ان الارتقاء الى السلطة السنوية لا يكون سوى نهاية وتتويج لهذه الاختصاصات الدائمة . وبالفعل ، فقد كان رؤساء العائلات الكبيرة، بفضل اصلهم وجاههم ، هم الذين يضطلعون ببعض الوظائف المحظورة على غيرهم . نذكر منها ضمان الاتفاقيات المبرمة بين الجماعات ، وضمان اموال الاشخاص الذين تستضيفهم جماعاتهم الصرفة وتتمسك بهم ، وضمان امن الطرق ، وحماية المسافرين مقابل الدفع المالي . اخيرا ، حماية واحترام اموال افراد العائلات المتحدرة من الاولياء وكذلك امن منشآتهم . ورؤساء العائلات القوية هؤلاء ، هم الذين كانوا يتكلفون كذلك حيال المخزن ، ومن حين لآخر ، بأمن القوافل على الطرق الرئيسية . ونتبين من خلال استنطاق كثير من الوثائق العائلية التي جمعناها والمتعلقة بآيت عطا (26) ، ان عدد هؤلاء الضامنين الملقبين بـ «مزراك» ، لم يكن يزيد ابدا على ثلاثة او اربعة في كل قبيلة . وان دل هذا على شيء ، فعلى قلة عدد الاشخاص الذين يانسون في انفسهم القدرة على تحمل مثل هاته الاعباء . وهناك مسالة ثانية ، تستاهل الذكر في هذا الصدد ، وهي ان بعض الوثائق تظهر بشكل جلي فكرة الوراثة ، او على الاقل استمرار هذه الوظيفة في بعض الاسر ،

وتنص النصوص بالفعل على أن تمارس اختصاصات « امزوارك » بعد وفاته من طرف ذريته ، او اقربائه ، وفقا لنظام اقرب الاقرباء . وتساعدنا مقارنة هذه المعطيات مع الشهادات المتعددة ، على ان نؤكد أن الزعماء ، او المرشحين للزعامة ، كانوا يقدمون على وجه العموم من طرف الاسر التي يستقطب منها « امزوارك » .

ان مسألة ضمان الاتفاقيات ما بين القبائل تقودنا الى مناقشة مبدأ التكاملية . بالفعل ، فقد كان الزعماء يختارون ، حسب كيلنير ، من طرف جماعات أخرى ، ويقتصر دور جماعتهم الصرفة على تقديم مرشحها . وهكذا ، وباختيارهم من طرف الجماعات الاخرى تلك التي لا ينتمون اليها ، فان الزعماء لن يتجاوزوا سلطتهم بيد أن مبدأ التكاملية قد يعني بالعكس وجوب تمتع المرشح بنفوذ وصيت ، ليس فحسب في جماعته الصرفة ، ولكن كذلك في الجماعات الاخرى تلك التي ستكون مع جماعته الوحدة السياسية المفروض انه سيتولى زعامتها . فهنا تتجلى بوضوح اهمية الاختصاصات الدائمة التي اشرنا اليها أعلاه . فالجماعات المختلفة لا ترتضي زعيما من جماعة معينة الا بعد أن يكون قد برهن على كفاءته في ممارسة سلطة كافية على جماعته ليحملها على مراعاة الالتزامات حيال الجماعات الاخرى . وهذا لا يتم كذلك دون احتكار متواصل بالزعماء الدينيين الذين من مصلحة الزعيم الزمني المحتمل أن يعقد معهم علاقات وطيدة . اخيرا فان المصاهرات مع جماعات أخرى تمكن المرشح للزعامة من توسيع دائرة نفوذ كلمته . وهكذا ، يبدو أن مبدأ الزواج الداخلي ، الذي تذرع به كيلنير بصدد الاجزاء الاجتماعية ، يبدو نسبيا تماما في هذا المستوى .

ان اطروحة الطابع الآني ، والمؤقت ، والضعيف ، لسلطة الزعماء الزمنيين توافقها ، في نظرية كيلنير ، أطروحة السلطة الدائمة التي يركزها الصلحاء (او بالاخرى السلالات التي يقلدونها الولاية) في ايديهم . فبما أن الصلحاء لا يشكلون طرفا فعالا في المعارضات الانقسامية ، فانهم يلعبون دور الحكم في النزاعات التي تنشب بين الزمنيين ، ويربطون المجتمعات الانقسامية بمجموع الامة المغربية الاسلامية ، ويمكنهم أن يلعبوا هذا الدور بفضل صيتهم الديني ونزعتهم السلمية التي تميزهم عن الزمنيين . لن مسمانا هنا لا يستهدف مناقشة هذه الاطروحة في مجموعها ، وسنظهر لا غير ان الصلحاء لا يربطون فحسب المجتمعات الانقسامية بكلية ايديولوجية ودينية اوسع من جماعتهم ، ولكنهم يدمجونها ايضا في اللعبة السياسية التي تدور بين الكيانات المحلية والاقليمية من جهة ، والسلطة المركزية من جهة اخرى . وبقيامهم بهذا الدور ، يتجلى أن الصلحاء يتجاوزون اطار النماذج التي تحاول النظرية الانقسامية حصرهم فيها ، كما يتجاوزون على الخصوص اطار النزعة السلمية التي تنسبها اليهم .

4) الطبيعة السلمية للصلحاء ومكانهم في اللعبة السياسية

في كل جهة من جهات الاطلس الاوسط ، كما هو الشأن في جهات أخرى من المغرب ، فان الروايات تقدم معلومات غزيرة حول النشاط الذي يقوم به الصلحاء وذريتهم بوصفهم حكاما في الحروب وفي النزاعات القبلية . وتقتضي المبادىء كذلك ، من وجهة النظر التقليدية ، ان الاسر المتحدرة من الصلحاء لا تحمل الاسلحة مطلقا ، على عكس الزمنيين الذين كانوا مسلحين دائما . وكانت اضرحة ومقابر الصلحاء اماكن محايدة تستقطب الزوار ، ويمنع القتال حولها ، كما كانت المسالك والاسواق والمستودعات الجماعية (اكدير) تقام بجوارها . فهذا الحياد الذي تميز به الصلحاء هو الذي سما بهم فوق النزاعات وجعلهم حكاما مؤهلين . لكن ، هل كان هذا المبدأ محترما دائما ؟ ان استنطاق الروايات الشفوية ، وتكميلها ببعض المعطيات التاريخية ، يمكننا من الاجابة جزئيا على السؤال بالنسبة للزاوية الحنصالية .

ان التاريخ والرواية الشفوية يخلدان حياة شخصين من بين مؤسسي الزاوية الحنصالية ، ويتعلق الامر بالمؤسس الاول الذي تقدمه روايات السيرة كمعاصر لأبي محمد صالح (القرن 13) . والشخصية الثانية ، الذي سيستأثر اكثر باهتمامنا هو سيدي يوسف أو سعيد احنصال الذي نعرف حياته ونشاطه بشكل احسن من الاول بفضل كتاب مكالي مرسي الهام (27) .

وتتحدث الرواية بصدد الشخصية الحنصالية الاولى ، وهو دادة سعيد ، عن نزاعات دامية جرت

بينه وبين السكان الذين حل بديارهم . فعند وصوله الى المنطقة ، استقر عند آيت تغله التي احسنت استقباله في البداية ، الا ان اقرباءها من آيت واسر حاولوا طرده . حينئذ ، استنجد دادة سعيد بـدادة عطا الذي وصل بمعية انصاره ، وطرد آيت واسر وآيت تغلة .

ولا داعي هنا الى اشارة المسائل التي يطرحها تاويل هذه الاسطورة ، وتكفي الاشارة الى اننا لا نرى كيف تمكن دادة سعيد من الاستعانة بآيت عطا التي لم تتكون اتحاديتها الا في القرن 16 ، اي بعد وفاته بعدة قرون (القرن 13) (28) . وبالمقابل، فان ما ينبغي ان ناخذه بعين الاعتبار هو ان تاسيس الزاوية نفسها ارتبط بحادثة عنف . فقد استدعى الولي اتباعه الذين طردوا واستاصلوا شافة السكان السابقين . ثم تحالف الصلحاء والمحاربون الزمنيون، وتقاسموا غنائم المنهزمين . وهذه الحالة ليست فريدة من نوعها . ففي جهات اخرى ، لم يكن الصلحاء يعبئون اتباعهم فحسب لتاديب المتمردين ، بل كانوا يشاركون كذلك في الحرب بانفسهم. ففي قدم تزرهن، اصطدم صالح ازدن ، وهو سيدي ابراهيم او ناصر، الذي بعثه شيوخه بتمصلوحت ،اصطدم بسكان احدى القرى الذين حاولوا طرده . ونجمت عن ذلك سلسلة من النزاعات والحروب بين الزاوية والزمنيين ، لم يستعمل فيها الولي كراماته فحسب ، بل رايناه يستعمل بالفعل البندقية للدفاع عن الزاوية والانتقام لأتباعه .

اذا كنا قد اضطررنا الى نبش الاسطورة بصدد دادة سعيد ، لنقف على بعض الاصداء عن الدور الذي لعبه العنف في حياته ونشاطه ، فان النشاط الحربي لسيدي يوسف احنصال معروف اكثر لدينا . بيد انه لا حاجة الى اعادة الحديث عن مجموع الوثائق التي سبق لمكالي مرسي ان خصصت لها قسما هاما من كتابها (29) وسنكتفي هنا لا غير بتلخيص الجوانب التي تهم موضوعنا .

في حروب ولاية العهد التي اعقبت وفاة المولى اسماعيل ، ساند سيدي يوسف احنصال احد الامراء المطالبين بالعرش ، وهو احمد الذهبي . وبعد وفاة مرشحه هذا ، وجدنا الولي يدخل في ثورة معلنة ضد خلفه مولاي عبد الله بن اسماعيل . ويصف توماس بلـو ، الذي تورد مكالي مرسي روايته ، يصف الولي كرئيس حرب حقيقي ، يتزعم الوحدات العسكرية العديدة النازلة الى سهل تادلا ، ويتصرف هنالك بمنتهى المجرفة . وقد تطلب الامر «حركة» كبيرة قادها السلطان بنفسه للقضاء على هذه الثورة التي حرض عليها الولي .

ان سيدي يوسف ، الذي كان وليا وزعيم حرب ، لا يعد حالة استثنائية في تاريخ المغرب . فنحن نعرف الحروب الضارية التي نشبت بين يحيى تاروданت وابي محلي ، كما نعرف الحروب التي قامت بين الطلويين في بداية عهدهم واحفاد صالح تارودانت ، ثم في وقت لاحق بينهم وبين الزاوية الدلائية . فالطلويون وامراء تازروالت ، والزعماء الدلائيون ، ينتمون الى زوايا حاولت في وقت معين السيطرة على الحكم .

وهكذا يظهر من الصعب ، في اطار النظرية الانقسامية ، تفسير شخصية ودور سيدي يوسف ، الولي والزعيم الحربي . ونرى من الاحسن ، فيما يخص الطبيعة السلمية للصلحاء ، ان نفسر كل حالة ضمن سياقها التاريخي الصرف . وفيما يخص الزاوية الحنصالية ، يلزم معاينة مستويين :

ـ المستوى المحلي ، حيث يبدا الصلحاء بنسج روابط الولاء والتبعية ، وحيث يلتزمون جانب الحياد في النزاعات لاستقطاب اكبر قدر ممكن من التاييد . في هذا المستوى ، يبدو بالفعل ان التحكيم يكون من اهم وظائفهم ، كما تبدو الطبيعة السلمية من بين أهم خصائص الولاية .

ـ المستوى الثاني ، سواء المحلي او الوطني ، حيث يحاول الصلحاء خوض المغامرة التاريخية الكبرى، وحيث لا يحتجب دور التحكيم ، ولكنه يتزحزح الى المرتبة الثانية . فحينئذ ، يلعب الصالح على روابط غامضة بين المقدس والسياسي . فيعظ الناس، ويجند الجيش ، ويستوى في حركية السلالات الحاكمة. ونعتقد ان احنصال قد ظهروا من هذا النوع من الولاية.

ويبدو بالفعل ان النشاط السياسي للزاوية الحنصالية تجاوز اطار الحدود الضيقة لموطنها الاصلي . وذلك ما كان عليه الامر فيما يظهر خلال الحقبة الممتدة بين 1699 و 1722 ، والتي نتوفر حولها ، وبمعزل عن المعلومات التي يقدمها كتاب مكالي مرسي ، على بعض الوثائق التي تم العثور عليها

حديثا في دمنات والمتحدرة من زاوية تناغملت (30). وتؤكد الحقائق التي تزودنا بها هذه الوثائق معطيات اخرى مستقاة من المعاجم البيبليوغـرافية ، ومن رواية عاش صاحبها في القرن 18 . وتمكننا مجموع هـذه المادة الـوثائقية مـن تحديد العلاقة بيـن آيت عطا ونشاط احنصالة من جهة ، ومن جهة اخـرى ، من تسليط بعض الاضـواء على الـروابط التي يبدو أن الزاوية الحنصالية قد عقدتها مع السلطة المركزية .

ثمة زاويتان تحظيان بتقدير خاص من آيت عطا : الزاوية الحنصالية وزاوية تمصلـوحت . وتستشف العلاقات الممتازة مع الزاوية الاولى بكامل الوضوح سواء من الرواية الشفوية او من الزيارات التي تقوم بهـا القبائل للزاوية ، أو مـن الوثائـق المكتوبة . وحيث انه سبقت الاشارة الى الدور المنسوب لآيت عطا في حماية الزاوية ، فاننا لن نعود اليه مرة اخرى . على انه علينا ان نوضح ان دادة سعيد لم يكن ، في غالب الظن ، تلميذا لمحمد صالح ، كما تزعم رواية السيـر وتوحي الينا العلاقات بين الولي وآيت عطا ان الامـر يتعلق باحد ذريته ، وهو ابو عثمان سعيد احنصال ، الذي تروي حياته بعض المعاجم البيوغرافية . والفرضية تبدو ممكنة . ذلك ان ابا عثمـان كان يعاصـر بالفعل مولاي رشيد ومولاي اسماعيل اللذين وقعت في عهديهما هجمة آيت عطا . وسنـعود الى ذلك بصدد الحـديث عن حياة الولي كما يرويها مترجموه .

كما سبق القول ، فان آيت عطا تخص بالاحترام والتوقير بشكل خاص اسرتين صوفيتين : اسرة بني امغار تمصلحت ، واسرة احنصال . وتستقطب هاتان الزاويتان اكبر قسم من الزوار ومن الهبات التـي تقدمها آيت عطا الى الاوليـاء .

وتتجسد العلاقات بين صلحاء احنصال ومنتجمـي آيت عطا في الزيارات المتعددة التي كانت تقوم بهـا القبائل في فصـل الصيف للـزاوية فضلا عن زيـارة سنوية لها . وهكذا فقد كانت هذه القبائل تزور في دادس زاوية احنصال تيدريت ، بينما كانت تـزور في وادي درعـة زاوية سيدي عـبد العلي الذي تنتمي ذريته الى مولاي عبـد الله بن الحسـن ، وفي نفس الوقت ، الى سيدي سعيد احنصال (31) . ويعتبـر موسم سيدي عبد العلي من اكبر المواسم عند آيت عطا بدرعة وجنوب الاطلس . هذا وتبدو الروابط الملحوظة في عادة المواسم والزيارات كامتداد لعادة قديمة تثبتها الوثائق المكتوبة .

ان حياة سيدي سعيد او عثمان ، كـما يرويهـا مترجموه ، تعطي في البدء بعض الايضاحات الهامـة حول العلاقات بين آيت عطا واحنصال . وهكذا فقـد استقر الولي ، بعد عدة تنقلات ، عند ولي آخـر ، كان مشهورا في العصر ، وهو سيدي علي بن عبد الرحمن الدرعي . وقد خلف استـاذه (المتوفـى سنة 1091/ 1680) على راس زاوية ولويزغت التي اسسها سيدي علي . ويروي اصحاب التراجم كذلك ان سيدي علـي دفن في «جبل آيت عطا» . اخيرا ، يشير احد الاخباريين من القرن 18 الى ان آيت عطا حملت معها جثمان الولي لدفنه عندهم ، مدعين ان سيدي علي واحد منهم (32). فاذا صدقنا مختلف هذه الروايات ، فان استاذ سيدي سعيد ، ذلك الـذي اورثه زاويته ، قد دفن عند آيت عطا ، وان هاته كانت شديدة الولاء له . ومن الراجـح جدا أن سيدي سعيد ، بعد ان خلف سيدي علي وورث عنه ولايته وزاويته ، قد ابقى وعزز الروابط الوثيقة التي يبدو ان استاذه قد اقامها مع آيت عطا .

ان التوضيحات التي يقدمها مترجمو سيدي سعيـد تبدو ، على الرغم من اهميتها ، مقتضبة جدا ، بيد اننا نجد ما يـزكيها في رسـالة وجهـها خليفة مولاي اسماعيل في تادلا ، وهو احمد الذهبي ، الى زعيـم حنصالة في شان آيت عطا (33) .

والرسالة المشار اليها والمؤرخة في 24 صفر 1114هـ (يوليوز 1702م) ، كتبت بعبارات تنم عن كثير مـن الاحترام ، ناشد فيها مولاي احمد الذهبي سيدي سعيد بان يتدخل لدى آيت عطا لكي تضع حدا لهجومـاتهـا على السهل ، مضيفا بانه لذا كان قـد التجا اليه ، فلانه على علم بالنفوذ الكبير الذي يحظى به وسـط هاته القبائل ، أو على حد تعبيره : انهم يحترمـون كلمتك ويطيعون اوامرك . كما اعرب الامير من جهـة اخرى ، عن تذمره واستيائه من اقدام هاته القبائـل على ارتكاب جرائمها على مشارف الحواضر اللمخزنية: علـى مسيـرة يـوم ونصـف يوم مـن الحـاضـرة السلطانية (34) .

لقد كان للزاوية الحنصـالية اذن نفوذ كبير علـى اتحادية قوية يبدو انها انتشرت بسهولة بين المنطقة شبه الصحراوية والسفح الشمالي من الاطلس الاوسط ، وهددت سهل تادلا . وتبرز رسالة احمد الذهبي بوضوح هذه الحقائق كما انها تدخلنا راسا في اللعبة السياسية التي يبدو انها قامت في العصـر بين رجال الديـن المساندين من طرف قبائل قوية ، وبين المخزن .

لقد خلف سيدي سعيد او عثمان ، كما نعرف ذلك ، سيدي علي بن عبد الرحمن على راس الزاوية فـي

وليوزفت سنة 1680، اي في عهد مولاي اسماعيل، الذي خلف مولاي رشيد سنة 1672 . وحول العلاقات بين الدولة الاسماعيلية والزاوية الحنصالية ، فان الاستريوغرافية الرسمية لا تفيدنا باية معلومات . وقد الحت مكالي مرسي بحق على هذه النقطة محاولة تفسير صمت الاخباريين (35) . كما ان المعاجم البيبليوغرافية لا تسعفنا هي الاخرى . وبالمقابل ، فان ارشيف زاوية تنغملت يعطي ايضاحات مفيدة حول العلاقات بين الزاوية الحنصالية ومخزن مولاي اسماعيل . ولن نعود هنا الى الرسالة الاولى التي سبق ان ذكرناها حول غزوات آيت عطا في السهل ، اللهم الا لكي نشير الى دلالتها الواضحة على دور الوساطة الذي كانت تلعبه الزاوية بين السلطة المركزية والقبائل . وتساعدنا ثلاث رسائل اخرى بالاضافة الى ظهير على توضيح هذه المعلومات الاولية بشكل افضل .

الرسالة الاولى مؤرخة في 1110هـ (1698ـ1699م)، وهي موجهة من مولاي لسماعيل الى المدعو غازي بو حفرة (36) . أ خبره فيها السلطان ان احد اقرباء سيدي سعيد قام بزيارته طالبا منه بقعة ارض في تادلا . واوضح العامل ان الولي يرغب في اقامة زاوية في هذه المنطقة . واختتم السلطان رسالته بان اوصى ممثله برعاية سيدي سعيد ، موعزا اليه بان يهبه هدية من الحبوب .

الرسالة الثانية كتبت بعد حوالي عشر سنوات من الاولى ، في 1122 (1710) . وقد وجهها احمد الذهبي ، الذي كان وقتئذ خليفة لأبيه على تادلا . الى سيدي يوسف بن سعيد احنصال ، الذي خلف اباه على راس الزاوية سنة 1720 (36)* . وقد اخبره فيها باستعداده لاطلاق عدد من اسرى آيت سعيد اذا ما قام بمصاحبة اقربائهم اليه . وذكر في الاخير ان هؤلاء الاسرى سبق ان احضرهم الولي نفسه .

اما الرسالة الثالثة ، التي انمحى تاريخها من سوء الحظ ، فهي موجهة من مولاي اسماعيل الى عامل تادلا (37) . أخبر فيها السلطان بان عددا من المرابطين من ذرية سيدي سعيد قاموا بزيارته ، وعبر فيها عن ارتياحه من العقلية التي اكد انه آنسها من حنصالة خاصة وانهم كما قال (مخاطبا ممثله) : قد اثنوا كثيرا عليك وعلى كرمك حيالهم . ويبين السلطان انه استجاب لطلبهم ، وصرفهم الى دورهم موصيا اياهم بطاعة رؤسائهم . كما اضاف بانه ذكر زائريه بحقوق «السلطة الشرعية» (38) وكذلك بواجبات الرعايا نحوه ، وانه اكد ان من يفلح من المرابطين هم الذين يوالون السلطة الشرعية ويحثون الناس على الطاعة .

والوثيقة الرابعة ، كما سبق القول ، هي ظهير مؤرخ في رجب 1116 (نوفمبر 1704) ، جدد بواسطته عامل تادلا الظهائر السابقة التي تعترف بالامتيازات المنعم بها على الزاوية ، واوصى النص ممثل احمد الذهبي في المنطقة برعاية احنصالة (39) .

ما هي النتائج التي يمكن استخلاصها من هذه النصوص ؟ وبعبارة ادق ، كيف يبدو نشاط الصلحاء في نهاية القرن 17 وخلال السنوات العشر الاولى من القرن 18 ؟

نرى اولا انهم كانوا مهتمين بالسهل ، ولا يترددون من اجل ذلك عن طرق ابواب السلطة المركزية . واذا كنا لا نعرف جواب هذه الاخيرة ، فاننا نعرف بالمقابل انها كانت تقابلهم بالاحترام ، وتتظاهر بالاريحية حيالهم . وكان الحنصاليون يستهوون دير تادلا الذي كان بالطبع منطقة اتصال بين السهل والجبل ، وفي نفس الوقت ، بين المخزن ومعقل العصيان .

ونرى ، ثانيا ، ان الصلحاء نجحوا في نسج روابط ودية في الظاهر مع السلطة المركزية . فقد استقبلهم السلطان ، وعقدوا مع عامل تادلا علاقات متواصلة . ويبدو انهم لم يتنكروا لرغبة السلطان وللدور الذي كان هذا الاخير ينتظره منهم ، الا وهو استغلال نفوذهم وسط القبائل الثائرة لحملها على الطاعة . فقد استجابوا لهذه الرغبة بطريقتهم الخاصة ، بان نصبوا انفسهم وسطاء بين المخزن والقبائل . ونرى في الاخير ان الزاوية الحنصالية ، شانها جميع الزوايا الاخرى ، كانت تلتمس بانتظام الظهائر التي كانت السلطة المركزية تعفي عادة بموجبها الزوايا من بعض الضرائب والاتاوات التي تطالب بها سواد السكان .

لقد صدرت الوثائق ، التي قمنا بتحليلها ـ بالنسبة للمؤرخ منها ـ بين 1698ـ1699 و 1710 . وفي هذه الفترة ، كانت سلطة مولاي اسماعيل قد توطدت ، حيث تم القضاء على ثورة الحران ، ووضع حد نهائي للثورة التي تزعمها مولاي محمد ، وتم سحق ثورة

صنهاجة في الاطلس المتوسط وجبل العياشي ، واصبحت هذه الكتلة منذئذ محاصرة بالحاميات المخزنية . وبالمقابل ، وعلى الرغم من ان الدولة كانت قد احكمت سيطرتها ، فيما يظهر على درعة وسكورة ، فقد كانت آيت عطا تسيطر على منطقة واسعة تقع بين تافيلالت ودرعة ، وتواصل زحفها عن طريق دادس وتدغة الى المراعي العليا للسفح الشمالي من الاطلس الاوسط . والواقع ان الفترة التي ترجع اليها تواريخ نصوصها هي فترة لاحقة المحلات التي قادها السلطان ضد آيت عطا . منذ 1678 ، كان مولاي اسماعيل قد قام بحملة كبيرة ضدها (40) . ومن المحتمل جدا ان تكون هذه الحملة قد استهدفت عزل آيت عطا في الجنوب عن آيت عطا في السفح الشمالي من الاطلس ، وقطع الطريق امامها ، ليس فحسب نحو المراعي العليا ، وانما من الممكن كذلك نحو طريق تادلا . وقد دارت المعارك الكبرى بين آيت عطا وجيوش المخزن بالذات في الاخدود الجنوبي الاطلسي بفيجة ، حيث تنتهي المسالك المؤدية من صغرو ومن اونيات الى اودية تدغة ودادس ، ومن هناك الى الفجاج التي يسهل منها الدخول الى ازيف احنصال . ونعرف ان هذه كانت تشكل بالفعل احدى الطرق التقليدية نحو تادلا (41) . وقد وطدت آيت عطا فيما بعد استقرارها في دادس ودرعة وتدغة واحكمت هناك سيطرتها على سكان القصور . ويفسر تنظيمها الاجتماعي ، وخاصة التوزيع الجغرافي للأجزاء التي تشكل الاتحادية ، الاهمية التي كان المخزن يوليها للسيطرة على فيجة . وبالفعل ، فقد كانت قبائل آيت عطا تتوزع في المكان بصورة متقطعة ، بحيث أن الاجزاء التي تكونها لم تكن تعيش بالضرورة متجمعة في ارض متصلة . وكانت هذه الوحدات غالبا ما تنشطر لتكون جماعات تستقر في اماكن مختلفة تفصلها في الغالب مسافات شاسعة ، وهذا دون ان يؤدي الامر الى حدوث تغيير كبير في الاحساس بالوحدة وبالواجبات والحقوق التي تستلزمها .

وهذه العلاقات التي تقيمها آيت عطا فيما بينها على الرغم من تشتتها الجغرافي ، هي التي تفسر تلك الطاقات الحية التي كانت تظهرها هذه الجماعات التي تبدو منعزلة في مواجهة المخزن او مواجهة قبائل اخرى . فعلى الرغم من تفرقها الجغرافي ، فانها كانت تتعبأ بسرعة بمجرد تورط احداها في قتال . ومن وجهة النظر هاته ، فلم يكن من شأن استقرارها على السفح الشمالي من الاطلس الكبير الاوسط الا ان يثير قلق السلطة المركزية . ان هذه الملاحظات تشكل الاطار العام الذي ينبغي ان نضع فيه المعطيات التي تقدمها الوثائق التي تهمنا بتحليلها آنفا . لقد كانت السلطة المركزية ، كما هو معروف ، تعتمد في علاقاتها مع القبائل المتمردة على استعمال القوة والدبلوماسية في آن واحد . ومن هذه الزاوية ينبغي تحليل العلاقات بين المخزن والزاوية الحنصالية. فقد كان من الضروري مداراة الصلحاء للتخفيف من هجمة آيت عطا ، او حتى لحملها على الطاعة . ولم يكن ثمة حل بديل غير ذلك . فمحاولة فرض سلطة مباشرة على المتمردين كانت تتطلب تكاليف باهضة فضلا عن انها كانت محفوفة بالاخطار : فيمكن ان تؤدي الى منافسة الصلحاء في عقر دارهم والمجازفة بذلك بتحولهم الى خصوم . اما بخصوص الزاوية الحنصالية ، فكان بامكانها ان تستغل هذا الوضع لنيل امتيازات متعددة . فقد كانت تدين بنفوذها ، أولا ، لصيتها وسط القبائل العاصية . وثانيا للعلاقات التي تقيمها مع السلطة المركزية او مع ممثليها . ولم يكن من شأن هذه العلاقات ان توضع موضع جدال من طرف اتباعها : فبوصفها ممثلة محلية للاسلام ، الم تكن لها واجبات حيال الامير ، الذي كان زعيما سياسيا ودينيا في نفس الوقت ؟ من جهة أخرى ، فان نفوذها وسط العصاة السياسيين ، كان من الممكن ان يعود عليها باكبر المكاسب لدى المخزن . وهذا ما يفسر عطايا السلطة المركزية وطلبات الامتيازات التي كانت الزاوية الحنصالية ، كباقي الزوايا الاخرى ، لا تتردد في تقديمها الى المخزن .

اننا لا نعرف شيئا تقريبا عن العلاقات بين السلطة المركزية والزاوية الحنصالية بعد عام 1711. وعلى ما يبدو فان الزاوية لن تثير الانتباه اليها الا فيما بعد ، سنة 1732ـ1733 ، بمناسبة المواجهة بين سيدي يوسف احنصال ومولاي عبد الله بن اسماعيل الذي كان وقتئذ سلطانا على المغرب (42) . فهل اراد الصالح استغلال ضعف السلطة المركزية والاضطرابات التي كانت تتخبط فيها البلاد ، لمحاولة القيام بمغامرة سياسية عسكرية وغزو السلطة ؟ والواقع ، اننا لا نتوفر على ادلة موضوعية مباشرة تساعدنا على تقديم جواب شاف على هذا السؤال .

وسنكتفي بالاشارة الى بعض الوقائع التي يبدو انها تنم عن مغامرة تستهدف السيطرة على الحكم .

ان الوثائق الرسمية التي قمنا بتحليلها توحي بوجود مفاوضات حقيقية بين السلطة المركزية والزاوية الحنصالية . بالفعل ، فقد حاول السلطان اقناع الحنصاليين الذين قاموا بزيارته (كما راينا) بان النجاح لا يحالف الا الزوايا التي تدخل في خدمة المخزن ، الشيء الذي يدل على ان العلاقات بين الطرفين لم تكن على الوجه الاحسن . وتبدو هذه الفرضية محتملة جدا سيما وان السلطان اعرب عن ابتهاجه من الاستعدادات الحسنة التي آنسها من مخاطبيه . وعلى الاقل ، فان الملاحظة تدل على ان هؤلاء لم يكونوا يتمتعون دائما بشهرة طيبة وسط حاشية السلطان . كما ان هذا يتوافق ، من جهة اخرى ، مع العلاقات الوثيقة التي كان الصلحاء يقيمونها مع العصاة . اخيرا ، فان مثال الزاوية الدلائية كان ما يزال عالقا بالاذهان وكانت محاولة سيدي يوسف احنصال تزكي ذكرها .

هل يمكن اعتبار الزاوية الحنصالية امتدادا للزاوية الدلائية ؟ ان مكالي مرسي تبسط الكلام حول هذه الفرضية (43) ، وسنكتفي هنا بالاشارة الى بعض الوقائع التي تضفي عليها مزيدا من الاحتمال . وتتعلق هذه الوقائع بالمشاعر التي يمكن ان ننسبها الى سيدي سعيد احنصال حيال السلطة المركزية . وحول هذا الجانب ، تقدم المعاجم البيوغرافية معلومات هامة ولو انها غير مباشرة . وهي لا تتعلق بسيدي سعيد احنصال نفسه ، وانما باستاذه سيدي علي ابن عبد الرحمن الذي يمكننا من خلال حياته وتكوينه ان نسلط الاضواء على الارث الذي تركه لتلميذه وخلفه سعيد احنصال .

لقد ولد سيدي علي بن عبد الرحمن ، حسب بيبليوغرافياته ، في وادي درعة (44) سنة 1609 . وبعد ان حفظ القرآن ، الم بالطرق الصوفية في تمغروت لدى عبد الله بن حسين الذي كان استاذا كذلك لمحمد بن ناصر ، مؤسس الزاوية الناصرية .

بعد ذلك ، عاش سيدي علي ، كغيره من المرشحين للولاية ، حياة متنقلة ، قام خلالها بعدة اسفار . فتوجه الى سوس حيث دخل في خدمة امير تازروالت وقد تعلق به هذا الاخير مدة معينة بان كلفه بمسؤولية خزينته .. ثم غادر بعد ذلك سوس للقيام بزيارة ضريح ابي يعزى الذائع الصيت . وهناك ، نصحه الولي الكبير في الحلم (كما يقال) بالتوجه الى الدلاء ، حيث اقام مدة من الزمن قبل ان ينتهي به المطاف الى زاوية واويزغت لدى سيدي محمد الدادسي احد قدماء تلامذة ابي بكر الدلائي . وعند وفاة الدادسي تولى سيدي علي ادارة الزاوية التي اورثها بدوره الى ابي عثمان سعيد احنصال سنة 1680 (45) . وهكذا نرى ان سيدي علي بن عبد الرحمن قد تعرف واحتك بالمركزيين السياسيين الاكثر نشاطا في النصف الاول من القرن 17 . ويبدو انه عقد مع الدلاء ، انطلاقا من هذين المركزين ، اوثق العلاقات. ومما لا شك فيه ان ذكرى الزاوية الدلائية هي التي كانت وراء المصاعب التي اصطدم بها مع السلطان مولاي رشيد عندما تمكن هذا الاخير من الاعتلاء على العرش . وبالفعل ، فقد كان الولي يقلق الامير بشعبيته واتباعه . ويروي اصحاب التراجم ان الزاوية تعرضت للنهب ، وان صاحبها اعتقل في سجن مراكش ، ولم يطلق سراحه الا بعد وفاة الامير .

مصاعب اذن مع السلطة المركزية ، وعلاقات ممتازة مع آيت عطا ، وتعلق بالدلاء ، ذلك هو الارث الذي يبدو ان سيدي علي بن عبد الرحمن قد تركه لسعيد . وبهذا تتضح لنا المغامرة السياسية والعسكرية التي قام بها بعد حوالي ثلاثين سنة ابنه وخلفه سيدي يوسف احنصال . الا يمكن ان تكون هذه المغامرة تتويجا لحركة تضرب جذورها في الدلاء ، وتعتمد قواعدها البشرية على القبائل المتمردة في الاطلس الكبير الاوسط ؟

ان هذه المحاولة تذكرنا بمحاولات اسروية اخرى . ولذا كنا نجهل كل الابعاد لمطامع سيدي يوسف ، فاننا متاكدون على الاقل ، من تورطه في الحروب التي نشبت بين اولاد مولاي اسماعيل حول الحكم . من جهة اخرى ، يبدو من الصعب ان نجد له دوافع اخرى عدا المطامع الشخصية في الثورة المعلنة ضد مولاي عبد الله ، باعتبار ان الولي لم يساند في العصر ـ على ما يظهر ـ دعيا من ادعياء العرش . مهما يكن ، فان نشاط سيدي يوسف استوفى جميع العوامل المساعدة بالنسبة للمرشحين للحكم ، سواء السياسية منها او العسكرية : المشروعية عن طريق النسب الشريف (فحنصالة كباقي الزوايا الاخرى لدى آيت عطا

يدعون تحدرهم من نسل الادارسة) ، والقاعدة البشرية القوية المتمثلة في القبائل المتمردة ، واتواها هي آيت عطا . وما من شك ان الرواية المحلية ترتكز على اساس عندما تتحدث عن حنصالة كملوك سابقين (ايكلدن ، مفرد اكليد) . ومها يكن ، فان محاولة سيدي يوسف ، والظروف التي احاطت بها ، تضعنا امام هؤلاء الزعماء الذين تحدث عنهم برك (47) ، حيث يتجاوز نشاط الصلحاء حدود المقدس ليصبح نشاطا زمنيا . افلا ينبغي اذن تصور الولي في طار هاته الدينامية التي تقوده من السلمية الى النشاط السياسي المكشوف ، فالحرب ، فالسيطرة على الحكم ، بدلا من تقديمه في تلك الصورة الثابتة التي تظهره حكما مسالما ، كما يفعل ذلك انصار النظرية الانقسامية ؟ ومن ثم ، فان العصيان او ما اشتهر بالسيبة ، والذي يزود الولي بقواته الضارية، سيصبح لا كحالة دائمة مبنية على الشعور العرقي ، او رفض اداء الضرائب ، كما يقال في الغالب ، وانما كخزان بشري للتجديد السياسي ، ولمنافسة السلط القائمة . وهكذا فان الانشقاق سيكون شيئا آخر غير مجرد فوضى انقسامية .

ولكي نعيد بناء تقلبات الصلحاء بين النزعة السلمية والنشاط السياسي والحربي ، نرى من الضروري اجراء ابحاث تاريخية مطولة تكون قمينة بمساعدتنا على وضع المعلومات التي يقدمها الاخباريون في اطارها الصحيح . ومفارقة كيلنير تكمن في انه حاول القيام بالتاويل باهمال التاريخ راسا . وبالفعل فقد قام هذا المؤلف بعملية تاويل ، لان بلاد احنصالة كانت في الوقت الذي اجرى فيه ابحاثه ، قد عاشت نصف قرن من تاريخ جديد ، ترجع بدايته الى استقرار الادارة الاستعمارية . فلا يمكن أن تكون البنية الاجتماعية في العصر ، والدور الذي لعبه فيها الولي ، مطابقين لما كان من الممكن ان يلاحظه لو انه عاش في نهاية القرن 19 ، سيما بالنظر الى التغيرات الكبيرة التي شهدتها المنطقة . وتلك مسالة لا داعي الى التشديد عليها .

ونود في الختام ، كما اشرنا الى ذلك في بداية هاته الدراسة ، صياغة بعض الملاحظات حول العلاقة بين التاريخ والبنية بصدد مسالة خاصة : مسالة العوامل التي تحدد اختيار الاجداد الذين يعينون الاجزاء الاجتماعية . وهنا نجد ان كيلنير ، عند مناقشته هذه النقطة بصدد الفرع الرئيسي الحالي لحنصالة ، يفضل الفرضية البنيوية (48) . ولتبريرها يقدم دليلين :

ا) ليس الجد هنا سوى نقطة تقارب مجردة : فهو اما اسم علم بشري ، ولما تمييز خاص في تعريف (كتمييز اولاد س من اولاد ي) .

ب) الاساطير المتعلقة بالاجداد المعترف بهم اكثر واقعية من الشخصيات نفسها . ويعطي كيلنير كدليل على ذلك ان الاسطورة يمكنها ان تخلط بين الشخصيات ، وتقفز من شخصية الى اخرى ، وتنسب لاحداها الصفات التي تنسبها الى شخصية اخرى . وهذا دون ان يتحرج الراوي من التناقض

ويستخلص كيلنير من هذين الدليلين ان الدور الراهن للاجداد (والمتمثل في تعيين الجماعات وتحديد وضع والتزامات كل شخص وكذا الشان بالنسبة لخطوط التعبئة المعينة سلفا في حالة حرب معلنة) هو الذي يفسر التاريخ وليس العكس .

وبعبارة اخرى ، يمكن ان يكون الاجداد الذين يحفظهم نسب ما قد لعبوا دورا في التاريخ ، الا ان هذا لا يعد مطلقا السبب الرئيسي لورودهم في عداد اجداد جماعة من الجماعات .

ان ضرورة الجد لتعيين الجماعات في مجتمع قبلي أمر معروف . فهو اسلوب للتصنيف كغيره من الاساليب . ولكننا نلاحظ ان النسب المشترك لجماعة ما لا يعتمد دائما على اسم شخص (49) . ويمكن ، ظاهريا ، تاويل هذه الحقيقة في حد ذاتها في سياق فرضية كيلنير ، الذي يعتبر ان الجد مجرد تجريد لازم في اي تعريف . الا انها يمكن ان تعني كذلك ان الجماعة ، اذا كانت لا تنتسب الى شخص ، فما ذلك الا لانها لم تقف له على اثر ، ولان ذاكرتها التاريخية لا تعرف الشخصية التي اثرت في حياتها تاثيرا كافيا . وتقودنا هذه المسالة الى مناقشة الدليلين اللذين اوردهما كيلنير .

حقا ، نحن لا نتوفر ، فيما يخص الحالة التي ناقشها ، على وثائق حول الوجود الحقيقي للاشخاص. بيد ان ثمة اجدادا آخرين اقدم عهدا كانوا بالفعل شخصيات تاريخية ، وكان لهم نشاط واقعي اثر

في معاصريهم وفي خلفهم . وذلك هو شأن سيدي سعيد او عثمان وسيدي يوسف او سعيد ، وهما الشخصيتان اللتان عينتا بالفعل جماعة احنصال ، واللتان كان وجودهما ، كما تعرضنا الى ذلك ، وراء ازدهار الزاوية . فالنسب يحفظهما كتعريف اكيد ، ولكنه من الصعب ان نؤكد ان لا دخل لنشاطهما وشخصيتهما في الامتيازات التي تخصهما بها الذاكرة النسبية .

ويبدو الدليل الثاني الذي اورده كيلنير اكثر اقناعا . فالخطاب البيوغرافي والاسطورة يجوبان ، اذا جاز القول ، ابطالهما ، ويكيفانهم تبعا للظروف ، ومن الممكن كذلك تبعا لمصالح واهتمامات الاشخاص الموجه اليهم الخطاب . ولكن علينا هنا ان نلتزم جانب الحذر . اذ من الواضح ان كيلنير لم يميز تمييزا كافيا بين الاسطورة عندما تأخذ معيارا ، او تقوم بتوضيحه او حتى بابتكاره ، وبين ما يمكن ان تتضمنه من حقائق تاريخية . فان تجوب الاسطورة و «تساند» ابطالها ، فذلك امر صحيح بالفعل . وما علينا لنتاكد من ذلك الا ان نقوم بجولة سريعة عبر روايات السير ، ومعاجم التراجم ، والاساطير التي تروى عن هذا الولي او ذاك . بيد ان ثمة فكرة تفرض نفسها عندما نتساءل عن هذه المسألة الخاصة : الظهور الحتمي للولي ولمعيار الولاية احدهما في الآخر وهذا ما يفسر كيف ان اولياء يتباعدون بعضهم عن بعض في المكان والزمان ، يوصفون بعبارات واحدة، وكيف ان الكرامات والصفات المنسوبة اليهم تكون تقريبا من نمط واحد . فالاسطورة تضع الولي مع نظرائه في اطار مقولات جاهزة (فاضل ، يصلي بالليل ويصوم بالنهار ، كريم ، يسلم امره الى الله) ، بحيث ان الامور تسير كما لو ان هذه المقولات لم توضع لولي بعينة ، وانها مجرد معيار يابى اصحاب التراجم الانتقاء الا وضع ابطالهم في اطارها .

بالتاكيد ، فان كل هذا يكون مهيا مسبقا ، كما يقال . الا ان ذلك لا ينفي ان المعيار يظهر دائما في الخطاب المتعلق بنشاط ما ، وان هذا النشاط ينعكس على اماكن معينة في الغالب ، وبحضور شخصيات ووسط جماعات معينة هي الاخرى . كما ان الرواية تعبر عن السلوك والمواقف . وكل ذلك يهم المؤرخ ، حيث ان الحالات المشار اليها ، والشخصيات ، وكذلك الاماكن التي تعكس عليها الاسطورة بطلها . تشكل مادة تاريخية اولية . وبعد التعامل مع هذه المادة بالشكل الملائم ، ومقارنتها بوثائق اخرى مستقاة من مصادر وثائقية ، نتبين أنها من التاريخ الواقعي . فتفضيل التاريخ هنا يمكننا من ان نتجنب التاويلات النظرية التي تشوه الحقائق .

ولناخذ بعض الامثلة . لقد نصح سعيد أو عثمان ولده سيدي يوسف قبل وفاته بالا يستجيب لطالب شخص سيزوره ذات يوم ، ويجلس فوق صخرة امام الزاوية . الا ان سيدي يوسف لم يعمل بهذه النصيحة. وهكذا ، فقد حج الى الزاوية سلطان من مكناس طالبا من زعيمها مساعدته على استرجاع عرشه ، فاستجاب له الولي . الا ان المغامرة انتهت بما لا تحمد عقباه ، حيث هاجمت آيت عطا الزاوية في غيابه . واشعلت فيها النيران (50) .

فها نحن امام احدى الكرامات المدهشة لسيدي احنصال الذي كان يتنبا بالمستقبل . ولئن كانت الحكاية اسطورية ، فان ثمة اماكن وفترة زمنية تظهر جانبيا : مكناس ، عاصمة المغرب في القرن 17. كما ان ثمة اسماء اخرى مذكورة . كآيت عطا مثلا (51) ومن الواضح ان هذه الاسطورة تؤدي رسالتها التاريخية بعد قراءتها على ضوء وثائق اخرى ، وبعد معرفتنا على الوجه الاحسن للدور الذي لعبه سيدي يوسف في حروب ولاية العهد التي اعقبت وفاة مولاي اسماعيل . وهي تؤدي رسالتها كذلك عند قراءتها على ضوء الروابط الموجودة بين آيت عطا وآيت شخمان ، واحنصالة . ونعرف الخطر الذي شكلته القبيلتان الصنهاجيتان على آيت عتاب التي كانت مدفوعة اكثر فاكثر نحو السهل ، ومحاصرة بين معقل العصيان والسلطة المركزية .

ولناخذ الآن مثالا آخر ، يبدو فيه ان الاسطورة . كما يقول كيلنير ، تخلط بين الشخصيات . لقد وصل دادة سعيد (جد سعيد او عثمان وسيدي يوسف) الى المنطقة بعد ان تتلمذ على سيدي ابي عثمان صالح الذائع الصيت . وقد استقبله آيت تغلة استقبالا حسناء الا ان قسما من القبيلة كان معاديا له . ومن ثم استنجد دادة سعيد بدادة عطا ، واسفر الامر عن طرد الجماعتين من المنطقة . وثمة كرامة اخرى . فقد وجه دادة سعيد نداء من بعد . وذلك ما فعله صلحاء

آخرون قبله ، وهنا ، فان الاسطورة اكثر واقعية من الشخصية . واكثر من ذلك ، يبدو انها تخلط بين السعيدين الحنصاليين . سعيد القرن 18 ، وسعيد القرن 17 . وبالفعل ، فان اتحادية آيت عطا لم تكن قد تكونت بعد في القرن 13 . بيد انه مهما كانت التناقضات التي تتضمنها الحكاية ، فانها تعيد بناء حقيقة تاريخية : العلاقة بين توسع حنصالة وتوسع آيت عطا في المنطقة . وذلك ما اثبتته مصادر وثائقية اخرى .

في سيدي او عثمان كما هو الشان في سيدي يوسف ، فان الدور التصنيفي للجد يلتحق بدوره التاريخي . فالتاريخ ينحس في الاسطورة . ومهما قال كيلنير عن ذلك ، فان الاجداد الذين يحفظهم النسب ليسوا دائما نقطا مجردة و « شخصيات» بدون واقع تاريخي .

الهوامش

* سبق نشر هذه الدراسة في مجلة هسبرس تامودة ، 1974 .

1) Ernest Gellner : Saints of the Atlas, London, Weindefeld and Nicolson, 1969.

2) D.M. Hart : Segmentary systems and the role of « five fifths » in the rural Morocco, « Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée », Aix-en-Provence, nº 3, 1er semestre 1967.

3) E. Gellner : Comment devenir marabout ?, « B.E.S.M. », numéro double 128-129, paru au cours du 1er trimestre 1976, pp. 1-43.

4) نجد تفسيرات اخرى للنظرية الانقسامية في منشورات اخرى للمؤلف ، وهي :

— Système tribal et changement social, « Annales Marocaines de Sociologie A, 1969, pp. 13-19 (numéro unique).

— Saints of the Atlas, A Méditerranéen Countrymen », edited by Julian Pitt-Rivers, Mouton & Co/Maison des Sciences de l'homme, Paris, La Haye, 1963, pp. 145-159.

— Pouvoir politique et fonction religieuse dans l'Islam marocain, Annales-Economies, Sociétés, civilisations, mai-juin 1970, pp. 699-712.

5) E. Evans-Pritchard : Les Nuer trad. Louis Evrard, Paris, Gallimard, 1968 (Edition anglaise : Oxford, Clarendon Press, 1937) The Sanusi of Cyrenaïca, nouvelle éd., Oxford, Clarendon Press, (cf. surtout les chap. I & II).

6) Gellner : Saints..., pp. 42-43.

7) Ibid., p. 48.

8) Gellner : Saints.., pp. 36-37 & 38-39 : المخططين اللذين يعرضهما المؤلف .

9) Ibid., p. 49.

10) Gellner : Saints..., p. 41-42.

11) Ibid., pp. 6061.

12) Gellner : Saints..., pp. 41-42 & 54-55.

13) Ibid., pp. 44-45, p. 64, pp. 81-85 et pp. 91 et ss,

في هذه الصفحات يوضح المؤلف اطروحة ضعف سلطة الزعماء الزمنيين ومؤسساتهم الزمنية بالحالة القصوى لآيت كوسر . حول هذه المسالة ، انظر ايضا:

— Gellner : Pouvoir politique et religion dans l'Islam marocain, art. cit., pp. 702-703.

14) Gellner : Saints..., pp. 41-43 - 52-53 et 67-68.

15) Ibid., p. 64.

16) E. Gellner : Saints..., op. cit., pp. 74-78, 126-136. Pouvoir politique et fonction religieuse, « Annales », op. cit., p. 702.

17) J. Berque : Structures sociales du Haut Atlas, Paris, 1955, pp. 63-64.

18) Général Spillman : Les Aït Atta du Sahara et la pacification du Haut-Dra, Rabat, Félix Moncho, 1938, p. 11 et surtout pp. 35-37.

19) A. Hammoudi : Evolution de l'habitat rural dans la vallée du Dra, « Revue de Géographie du Maroc » nº 18, 1970, p. 37.

20) الابحاث التي قمنا بها في وادي درعة وجبل صغرو، مكنتنا من تعليم جماعات عربية كثيرة ـ روحة وبني محمد ـ مكونة جزءا من اتحادية آيت عطا . حول هذه المسالة ، انظر :

— Lt De La Chapelle : Le Sultan Moulay Ismaïl et les Sanhaja de l'Atlas Central, « Arch. Mar. », vol. XXVIII, pp. 19, 55 59-60; et G. Spillmann : Les Aïta Atta du Sahara et la pacification du Haut-Dra, op. cit., pp. 74 et 84-88.

21) كما يقال تقريبا في الولايات المتحدة بان كل فرد له الحق في ان يصبح رئيسا للجمهورية . فهي مساواة شكلية صرفة ، وقد اسقطت على القبائل البربرية وخاصة منها آيت عطا . انظر :

— D.M. Hart : op. cit., p. 85.

22) C. Hames : La société maure, ou le système des castes hous de l'Inde, « Cahiers Internationaux de Sociologie », vol. XLVI, janv.-juin 1969, pp. 163-177.

23) ينبغي ان نضيف الى هذا مثال اليهود الذين كانوا يعيشون تحت سلطة و «حماية» الجماعات القبلية والشخصيات القوية . وقد كانوا يشكلون اقلية دينية ، كما كانوا يشكلون فئة اجتماعية «منحطة» تجنح الى التخصص في بعض الانشطة كالتجارة والسكافة (معالجة المعادن ، الدباغة ، الخ) ؛ وتبقى وضعيتهم غامضة في التراتب الاجتماعي : فقد كانوا يوجدون في اسفل السلم ، كما كانوا في نفس الوقت على الهامش ومستبعدين من التراتب « التقليدي » الذي يميز بين الفئات الاجتماعية المسلمة .

25) D.M. Hart : op. cit., pp. 83-85. E. Gellner: Saints..., op. cit., p. 82 et 55, et p. 174.

26) مجموعة وثائقية يجري تحليلها حاليا .

27) Magali Morsy : Les Ahansala. Examen du rôle historique d'une famille maraboutique de l'Atlas Marocain, Paris, Mouton, 1972.

28) Ibid., pp. 5 et ss.

29) M. Morsy : op. cit., p. 10-11, 14 et surtout pp. 20-23.

30) نود ان نتقدم بتشكراتنا الجزيلة الى احمد التوفيق ، المؤرخ والاستاذ بكلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط على تفضله بتزويدنا بهذه الوثائق .

31) الافراني : سلوة من انتشر ، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم د 54 ، ص 212ـ214. ـ محمد المكي ابن ناصر : الدرر المرصعة في اخبار اعيان درعة ، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط ، تحت رقم ك 265، ص 272ـ276. ـ الحضيكي : طبقات علماء سوس ، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط ، د. 1124 ، ص 162ـ163 .

32) الضعيف : تاريخ الدولة السعيدة ، بالخزانة العامة بالرباط ، د. 758 ، ص 33 وص 55 . حول سيدي علي ، انظر كذلك القادري : نشر المثاني ، أوردته مكالي مرسي ، ص 16ـ17 .

33) مجموعة وثائقية زودني بها احمد التوفيق .

34) الرسالة لا تحدد اسم المدينة . ونعتقد أن الامر يتعلق بقصبة تادلا او مكناس .

35) مرجع سبق ذكره ، ص 16 وما بعدها .

36) لم نتمكن من التعرف على آيت او سعيد . من جهة اخرى ، فان الرسالة غامضة في فقراتها الاخيرة.

36 مكررة) توفي سيدي سعيد سنة 1701ـ1702 . الافراني : سلوة ...، مصدر سبق ذكره ، ص 244 : انظر كذلك القادري : نشر ...، أوردته مكالي مرسي ص 16 .

37) احمد الذهبي .

38) يستعمل السلطان كلمة خلافة .

39) يتعلق الامر بالمدعو عبد الله بو كرين او بو كرايين .

40) Lt De La Chapelle : Le Sultan Moulay Ismaïl et les berbères Sanhanja du Maroc central, « Arch. mar. », op. cit., p. 22. Brignon et collab : Histoire du Maroc, Paris, Hatier, 1067, pp. 243-244.

41) J. Célérier : L'Atlas et la circulation au Maroc, « Héspéris » t. VII, 4e tr. 1927, pp. 483 ss.

42) M. Morsy : op. cit., p. 14.

43) Op. cit., pp. 32 et ss.

44) اليفراني : مصدر سبق ذكره ، ص 244 .

45) ينظر حول هذه الجوانب ، اليفراني ، محمد المكي بن ناصر ، الحضيكي .

ـ حول حياة سيدي بن عبد الرحمن ، ينظر كذلك أحمد بن محمد بن محمد بن يعقوب الولالي : « مباحث الانوار » ، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط ، د. 390 ، ص 13ـ14 .

ـ حول الولالي (الذي كان معاصرا لسيدي علي ، والذي كان يدرس بالدلاء) ينظر محمد حجي « الزاوية الدلائيـة » ، المطبعـة الوطنية ، الربـاط ، 1964 ، ص 123ـ124 .

ـ حول الدادسي ، ينظر محمد المهـدي الفاسـي « ممتع الاسماع » ، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط ، 2297 ، ص 122 .

47) « Structures sociales du Haut-Atlas », op. cit., p. 90, « Al-Youssi ou les problèmes de la culture marocaine au XVIIe s. », Paris-La Hay, Mouton, pp. 85-86.

48) E. GELLNER : « Saints.. », op. cit., pp. 184-185.

49) غالبا ما تعرف المجموعـات بأسماء الاماكن ، والنباتات ، واحيانا باسماء الحيوانات .

50) ينظر حول هذه الاسطورة : M.Moroy:op.cit.

51) وهي قبيلة تقيم حاليا في دير بني ملال .

عبد العزيز التمسماني خلوق

وثائق مغربية عن قبيلة أنجرة وعلاقتها بالسلطة المركزية المغربية (1837 ـ 1892)

• تقديم

يتزايد اهتمام الباحثين المغاربة اليوم بالدراسات المونوغرافية الاقليمية الهادفة الى تقصي لتطور التاريخي للقبائل المغربية وتحليل مظاهر حياتها وتنظيماتها الداخلية ، ورصد علاقاتها بالسلطة المركزية وتاثير التسرب الاوربي على تطور هذه العلاقات . ولاذا كانت القبائل الجنوبية والوسطى قد نالت حصة الاسد من هذه المونوغرافيات ، فاننا بدأنا نلاحظ اليوم اهتماما متزايدا بالقبائل الشمالية ، كما تجلى ذلك ـ مثلا ـ في الدراسة التي قام بها مؤخرا الاستاذ المختار الهراس حول « تطور الهياكل القبلية شمال غرب المغرب : قبيلة انجرة كنموذج .

وفي هذا الاطار ، نقدم مجموعة من الوثائق المغربية حول قبيلة انجرة ، التي كان لها دورها البارز في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر ، وبخاصة دورها الطلائعي في حركة المقاومة والجهاد ، والذي خوله لها موقعها الاستراتيجي الهام بحكم وقوعها على مضيق جبل طارق في اقصى الشمال الغربي من المملكة .

والوثائق المذكورة لا تشكل في الواقع حلقة متواصلة ، فهي وان كانت تمتد من 1837 الى 1892 فانها تلوذ بصمت تام حول عهد سيدي محمد (1859ـ1873) كما انها لا تغطي سوى جزء من عهد المولى عبد الرحمن بن هشام (1822ـ1859) وجزء آخر من عهد المولى الحسن (1873ـ1894) . وهي بذلك مجرد عينات ونماذج لتوجيه الباحثين ، ويمكن اعتبارها لبنة اولى ، في انتظار تكميلها وتضخيمها بما يمكن العثور عليه من وثائق ، سواء منها وثائق الدولة ، او وثائق الاسر والخواص ، فضلا عن الوثائق الاجنبية التي تحتضنها الارشيفات الاوربية والتي لم تستغل لحد الآن .

ويمكن تصنيف الوثائق التي نحن بصددها الى مجموعتين :

المجموعة الاولى ، تمتد من 1837 الى 1852 ، وهي عبارة عن عشرة ظهائر صادرة عن السلطان المولى عبد الرحمن الى عامل تطوان وطنجة (عبد السلام السلاوي ، عبد القادر اشعاش ، بوسلهام بن علي) ، والى شيوخ وقياد انجرة او الى اعيان القبيلة . اما القضايا التي تتطرق اليها هذه الظهائر فيمكن اجمالها في موضوعين :

1) النزاع الذي احتدم في حدود سبتة سنة 1837 بين الاسبانيين والانجريين (الوثائق 1، 2، 3، 4)، وقد قام هذا النزاع بسبب مطامع الاسبانيين في ضم أرض مجاورة للمدينة المحتلة ووقوف الانجريين لهم بالمرصاد . وهي بذلك تقدم لنا نموذجا للدور التقليدي الذي اضطلعت به قبيلة انجرة كحرس وطني امامي مكلف بمراقبة تحركات العدو انطلاقا من سبتة السليبة ، كما انها تؤشر على الاحداث الخطيرة

التي ستعرفها المنطقة والبلاد قاطبة بعد حوالي عشرين سنــة .

2) علاقات القبيلة بالسلطة المركزية ، (الوثائق 5، 6، 7، 8، 9، 10) ، وتتضمـن معلومات واشارات حول تعييـن القـواد والشيوخ والوضع الداخلي فـي القبيلة ، ونلاحظ من خلالها تلك الروابط التقليديـة التي كانت تربط أنجرة بفاس . فقد كان السكـان يسارعون الى انذار عاملهم بالتحرشات الاسبانية ، كما كانوا يتوجهون اليه لتقديـم تظلماتهم من جـور القواد والشيوخ ، أو لالتماس تحكيمه في نزاعاتهـم المحلية . وكان العامل يولي من جانبه أهمية قصـوى لرعاية شؤون القبيلة لانه يعتبرها رأس حربة فـي مواجهة العدو ، فأفرادها على حد قوله « مجاهـدون في سبيل الله وليس في قبائل المغرب أنصح منهـم في عداوة النصارى وجهادهم » . ولا أدل على هاتـه العناية من حرصه علـى اسناد أمورهـم الى الشخص الذي ترتضيه القبيلة ، ثـم مسارعتـه الى عزله ان هو أساء السيرة . وما من شك في أن عسف وجـور الشيوخ والقواد كان من الاسباب الرئيسية التي أدت الى اضطـراب الوضـع الداخلـي في القبيلـة ، ذلك الاضطراب الـذي تعكسه الوثيقتان 8 و 9 ، والـذي سيزداد في النصف الثاني من القرن 19 مع التسرب الاوربي والتناقضات التي أفرزها داخل القبيلة .

المجموعة الثانية ، تشتمل على 14 وثيقة ، يرجع أقدمها الى 1877 ، وأحدثها الى 1892 ، وهي عبـارة عن ظهائر صادرة عن المولى الحسن ، بالاضافة الـى رسائل مختلفة صـادرة عن السلطـة المحلـية بقبيلة أنجرة أو بالعاصمة الدبلوماسية (طنجة) . وهـي تتطرق لموضـوعات متنوعة وبخاصة للاضطـرابـات التي عاشتها القبيلة لما شقت عصا الطاعة من جديد سنة 1892 بزعامة ولد الحمـام .

وبطبيعة الحال ، فان هذه الاضطرابات لا يمكن فهمها بمعزل عن الوضع المتردي الذي أصبح يعيشه المغرب كنتيجة حتمية للضغوط الاجنبية ، العسكرية والاقتصادية ، وكنتيجـة لتفاحش مشكلة الحمايـة القنصلية وانتشار حركة تهريب الاسلحة العصرية داخل القبـائل .

وبغض النظر عما تقدمه لنا هذه الوثائق مـن تفاصيل عن وقائع الثورة الانجـرية وتصدي المحلـة المخزنية لقمعها ، فانها تسلط أضواء جديدة علـى مسألة أثارت ضجة كبيرة في العصر ، وهي المتعلقة باحتمال تورط انجلتـرة في الثـورة ومدها بالمـال والاسلحـة .

فقد تزامنت الثورة مع سفارة السفير البريطـاني أفان سميث الى فـاس لمحاولة فرض مجموعـة من « الاصلاحات » على السلطان ، كانت تستهدف فـي الواقع فرض حماية حقيقية عليه . كما أنها قـامت في منطقة تعتبر منطقة نفوذ تقليدية لانجلترة . ومـن ثم ، فقد اتهم السفير البريطاني في العصر بايقـاذ نار الفتنة للاصطياد في الماء اللعكر . وهذا ما يلخصه المؤرخ مييج بقوله :

« لقد كان بوسع السفير البريطاني أن يستغل كذلك القلاقل التي اندلعت في أنجرة ، قرب طنجة ، تلك القلاقل التي كانت تشم منهـا رائحة الدسائس البريطانية . فقد كانت المنطقة مسرحا واسعا لنفوذ جون دريمونت هـاي (السفير البريطانـي سابقا) الذي كان يمتلك فيها عقارات واسعة . وقد أكد سفير فرنسا أن السكان تلقوا الدعم المالي ، كما أنه أدان العلاقات القائمة على حد قوله بين الثوار والسفارة البريطانية . لقد كان بوسع انجلترة ، يقول مييج ، أن تستغل الاضطرابـات لتهديـد السلطان باحتمـال انفصال المنطقة عن سلطته ، ولاتخاذها ذريعة للتدخل المباشـر بدعـوى حمايـة أمن الجاليـات الاوربيـة بطنجة » (1) .

فحول هذه المسألة ، تقدم لنا الوثائق المغربية التي بين أيدينا معطيين جديدين :

1) وصول أخبار مفصلة الى فاس تؤكد تواطؤ السفير البريطاني مع الثـورة ، حيث نجد المولـى الحسن يخبر الطريس بأن « الفاسد الحمـام الانجري ورد عند باشدور بـداره بعد رجـوعه من حضرتنا الشريفة وبقي عنده يوميـن وأمده بعدد من العـدة والقرطوس وغيرهما .. » (الوثيقة 22) .

2) تسـارع الطـريس الى تكذيب هـذه الاخبـار مستدلا بعدد من الحجج (الوثيقة 23) .

وطبعا فانه لا يمكننا أن نخرج بجواب حاسـم انطلاقا من وثيقة أو وثيقتين ، والمسألة ما تـزال مطروحة على بساط الدرس والبحث .

تلك هي بعض الجوانب التي تتطرق اليها المجموعة الوثائقية التي نضعها اليوم بين يدي الباحثين ، وهي ـ كما سبق القول ـ مجرد عينات ونماذج قد تحث هذا الباحث أو ذاك على التنقيب في مظان أخرى عما يكملها ويغنيها .

الهامش

1) Miège (J.L.), Le Maroc et l'Europe, *1830-1893*, Paris, 1963, t. IV, p. 270.

الوثيقة 1

رسالة من المولى عبد الرحمن بن هشام الى القائد عبد السلام السلوي
(الطابع السلطاني)

كاتبنا الارضي الطالب عبد السلام السلوي

وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله تعالى وبركاته

وبعد ، فقد وصلنا كتابك على شأن ما وقع من الخلاف بين خدامنا أهل أنجرة ونصارى سبتة في الحدود ومحل العسة ، وصلتنا كتب قنصوهم واطلعنا على ما كتب لك به وما أجبته عليه وهو يخبط خبط عشواء وقد طول وهول بما لا طائل تحته على عادة النصارى دمرهم الله في مثل ذلك . وها نحن أجبناه بما يقنعه ومضمنه أن الحد الذي جعل أهل أنجرة العسة فيه هو الاصل الذي وقع عليه العقد بين سيدي الكبير قدسه الله وجنسكم ونحن انما جددنا عليه وأقررناه . والحد الذي أحدث خديمنا أميمون انما هو رجل بدوي لا يعرف مثل هذه ولا يقتدى به في ذلك وتبعه السعيدي على ذلك ، والشرط الخامس عشر الذي لا حجة له فيه اذ ليس المحل معلوما ولا محدودا ، والمعروف قديما هو أن لا يتعدى النصارى الغرابات ويتصرفون فيما هو داخلها وقد وقفنا على ذلك وشاهدناه وان وقعت زيادة منه في هذا المعنى ولم يقصر فقبيلة الحوزية المجاورين لهم يعرفون الحد القديم الذي كان في عهد سيدي الكبير قدسه الله ، ولا توافق على جعل العسة في المحل . (المنخفض) فان العسة انما تكون في المكان المرتفع بحيث يكون العساسون يبصرون ما هم بصدده . وقد استطرد في كتابه دعوى قتيل قتله أهل أنجرة لانهم كانوا أولا ضربوا بقوة فقتلوها .. وكنا قد أجبناه على ذلك بما فيه .. (الكفاية) ومن جملة ما أجبناه به عن ذلك أنكم لا تنصفون في نفوسكم بل تتكلمون عن المسائل التي لا أصل لها وتتركون ما هو ظاهر فيكم كالشمس فقد قتلتم في الامان ثمانية عشر رجلا من أهل الريف ، وكتبنا لكم على ذلك فأجبتم بما لا طائل تحته وربما سكتتم فلم تجيبوا أصلا عن ذلك على أنا بحثنا في هذا القتيل الذي زعمتم فلم تتبين لنا صحة ذلك والذي بلغنا انكم لما علمتم أن أهل أنجرة يتكلمون على شأن البقرة التي قتلتم لهم أردتم التستر بدعواكم عليهم أنهم قتلوا لكم قتيلا وأمثال هذا النحو ثم زد وقس فسل عن تمام الخبر وانح على هذا النحو ثم زد وقيس أصلحك الله ورضي عنك والسلام في 13 جمادى الاولى عام 1253 (15ـ8ـ1837) .

الوثيقة 2

رسالة من المولى عبد الرحمن بن هشام الى بوسلهام بن علي (27 حجة 1258/29ـ1ـ1843)
(الطابع السلطاني)

وبعد ، وصلنا كتابك وعرفنا مضمنه وما ذكرت على شأن بلاد المحادة بين المسلمين وأهل سبتة وأنك سمعت من بعض كبراء أهل أنجرة أنها للنصارى دمرهم الله وكان أهل أنجرة يحرثونها حين تكون بينهم مهادنة ويعوضونهم منها بلادا أخرى لرعي معزهم ، فقل لعدو الله قونصو الاصبنيول أنه منذ ولاني فلان وأنا أسمع النزاع بينكم وبين المسلمين عليها والمسلمون يدعونها لانفسهم ولم تسمح أنفسهم بها ولا ينبغي أن نعطي بلاد المسلمين للنصارى من غير موجب هذا ما تجيبه به زيادة على ما أجبناه به حسبما قدمنا لك في النسخة التي وجهنا لك فان استظهر بحجة

نجيبه بوقف البلاد بحيث لا يتصرف فيها احد من المسلمين ولا من النصارى والسلام في 27 ذي الحجة الحـرام 1258 .

الـوثيقـة 3

رسالة من المولى عبد الرحمن الى بوسلهام بـن علي (14 ربيـع الاول 1259 14ـ4ـ1843
(الطابـع السلطانـي)

وبعد ، وصلنا كتابك مخبـرا بمماطلة عدو الله قونصو الاصبنيول في فصل الدعاوي التي للمسلمين على جنسه وتعلله بمـا كتبت له به طاغيته قبحـه الله وقبحها من أن فصلها متوقف على فصل قضيـة البلاد التي يتنازعون عليها مع أهـل أنجرة فانا لا نحدث أمرا لم يكن قبل ، فاجعل العسة في المحـل الذي كانت فيه على عهد كاتبنا السيد عبد السـلام السلوي رحمـه الله ومحـل المحادة لا يتصـرف فيه النصرى ولا المسلمـون وأما خـروجك لنظـر ذلـك المحل فلا يناسب لان فيه استخفافك وربما يلزمـك العار ان خرجت اليه وقد كتب لنا القونصو المذكور وأجبناه بأنا رفعنـا القضيـة اليـك لتفصلها والله يوفقك والسلام في 14 ربيع الاول عام 1259 .

الـوثيقـة 4

رسالة من المولى عبد الرحمن بن هشام الـى بوسلهام بن علي (25 جمادى الثانية 1259/23/6 1843)

(الطابـع السلطانـي)

وبعد ، فالبلاد التي يتنازع فيها المجاهدون أهل انجرة مع أهل سبتة حيث كان أهل سبتة يتصرفون فيها على عهد جدنا سيدي الكبير قدسه الله وأقرهم على التصرف فيها بعده عمنا رحمه الله حتى قتـل النصرى فيها بقرة المسلمين وقتل المسلمون نصرانيا فيها على عهد كاتبنا الطالب عبد السلام السلوي رحمه الله فقد ابقيناهـا حدا لا يتصـرف فيها النصـرى ولا المسلمون والعسة ترجع لمحلها القديم كما كانت وتبقى بلاد الحدود مرعى لماشية الفريقين المسلمين والنصرى والسلام في 25 جمادى الثانية عام 1259.

الـوثيقـة 5

رسالة من المولى عبد الرحمن بن هشـام الى الكاتب القائد عبد السلام السلـوي ، بتاريخ 13 صفر 1255 (28ـ4ـ1839)
(الطابـع الرحماني الشريف)

الحمـد لله وحـده
وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه

وبعد ، فغير خاف عليـك أن أهـل أنجرة نـاس مساكين مجاهدون في سبيل الله ولـيس فـي قبائل المغرب أنصح منهم عداوة للنصارى وجهادهم فينبغي أن يولي عليهم من يتعفف عن أموالهم ويحسن السيرة فيهم ، وقنجاع كان أضر بهـم وشكلوا عليك بـه فعزلته عنهـم ووليت عليهم غيـره ثم رددته عليهم فأساء السيرة فيهم وأضر بهم حتى اختل نظامهـم ورحل عدد كثير منهم من البـلاد . فبوصول كتابنا هذا اليك انظر في أمـره ، فـان علمت أنه يأتـي لحضرتنا العلية بالله ان وجهته فوجهه لتكفيك أمره، وان علمت أنه يروغ يمينا وشمالا ان وجهته فاقبض عليه وأعلمنا به وول عليهم من يتعفف عن أموالهـم ولا يلحقهم بسوء ولا أظن قنجاع يستنكف عن القدوم لحضرتنا الشريفة ان رغبته في تجديـد العهد بهـا والقدوم في عـيد ونحـوه والله يعينـك والسـلام في 13 صفر عـام 1255

الـوثيقـة 6

رسالة من المولى عبد الرحمن بن هشام الى القائد عبد السلام السلـوي بتاريـخ 10 ربيع الثاني 1255 (23ـ6ـ1840)
(الطابـع السلطانـي)

وبعد ، فانظر ما كتب خدامنا أهل أنجرة من ولاية محمد بنحسين الحساني فان كان ذلك صحيحا وظهر لك توليته عليهم فوله وقنجع انما هو خديم أجعلـه

على العسة واستوص به خيرا لما ذكرت فيه من الحزم والبغض للنصارى دمرهم الله والتضييق عليهم فانه لا ينبغي لهم الا ذلك والذي يشكون منه هو الذي ينبغي أن يقابلهم فما ضجروا منه الا لمنعهم من أغراضهم والسلام .

في 10 ربيع الثاني عام 1255

الوثيقة 7

رسالة من المولى عبد الرحمن بن هشام الى عبد السلام السلوي (18 جمادى الثانية 1256 (1840/8/17)

(الطابع السلطاني)

وبعد ، فاعلم أن أهل قبيلة أنجرة قد أكثروا الشكاية بشيخهم تنجع وذكروا شدة أضراره بهم حتى حمل أكثرهم عن الخروج من البلد وتفرقهم في القبائل ، فبوصول كتابنا هذا اليك أعزله عنهم وليجتمعوا على رجل يرضونه كلهم وتتفق كلمتهم عليه من غير الذين تقدمت لهم الولاية عليهم لترتفع النفس والشهوة ويرجع المتفرق لعمارة بلده ويتفرغوا لما هم بصدده من الحراسة وضبط ثغور بلدهم وقد ذكروا أنه لم يصلهم منك مكروه غير أنهم ان أتوا شاكين ببابك يردهم ابن عبد الوهاب الزموري ولا يتركهم يشكون شكواهم وما له وللدخول في أمر قبائل الجبل وهو لم يصلح لقبيلته فكيف يصلح لغيرها . في 18 جمادى الثانية عام 1256 .

الوثيقة 8

الظهير الرحماني الشريف الصادر الى أهل أنجرة بتاريخ 15 رمضان 1256 (10ـ11ـ1840) حول تولية أمرهم للقائد بوسلهام بن علي

(الطابع الرحماني الكبير)

خدامنا أهل أنجرة كافة وفقكم الله وسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

وبعد ، فقد ولينا عليكم خديمنا الارضي الطالب بوسلهام بن علي وأسندنا اليه أموركم الخاصة والعامة وبسطنا له يد التصرف عليكم فاسمعوا قوله وأطيعوا أمره في جميع ما يأمركم به من أمور خدمتنا الشريفة أسعدكم الله به وأسعده بكم والسلام في 15 رمضان الاعظم عام 1256 .

الوثيقة 9

ظهير المولى عبد الرحمن الى قبيلة أنجرة بتاريخ 29 رمضان 1263 (10ـ9ـ1847) ينهاهم فيه السلطان عما هم عليه من فساد ويدعوهم الى الاستقامة

(الطابع السلطاني الكبير)

قبيلة أنجرة كافة سلام عليكم ورحمة الله ان اتقيتم الله في أنفسكم وأردتم الستر على أولادكم

أما بعد ، فقد بلغنا ما أنتم عليه من الفساد والبغي والعناد وعدم الانقياد للعامل والاشتغال بالخوض وارتكاب ما لا يرضى الله عنه ورسوله عليه السلام من أكل أموال الناس بالباطل واباحة المحرمات وارتكاب المنهيات والتهاون بأمور العسات الجهادية ومهمات الدين والانخراط في سلك البغات المعتدين والانحراف عما كان عليه سلفكم الصالح في اغاظة الكفار والكون شجو في حلوقهم وقذى في أعينهم وهذا مما لا يرضاه ذو همة ودين مع أنكم في محل رباط وجهاد ومقابلة النصارى دمرهم الله بالجد والاجتهاد ينبغي لكم أن تكونوا أشد الناس قياما بأمور الدين ومهمات المسلمين وأسرعهم للامتثال والطاعة والاستمساك بحبل الله هو الجماعة فقد بدلتم وغيرتم وان لم تراجعوا رشدكم وتذكروا نعمة الله عندكم يوشك أن يبدل الله بكم من نقمته وعذابه ما يصيركم عبرة وتندمون حيث لا ينفعكم الندم ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم واذا أراد الله بقوم سوءا فلا مرد له وما لهم من دونه من وال ، أين علماؤكم وخياركم وكبراؤكم وعرفاؤكم ، ليس فيكم رجل رشيد وذو عقل سليم ورأي سديد ، فقد طالما عالج خديمنا الحاج عبد القادر أشعاش ومن قبله أمركم وحاولوا صلاحكم ونجاحكم وذكروكم بالله وأغضوا عن هفواتكم وغظوا الطرف عن عشواتكم وبالغوا في تحذيركم وانذاركم رجاء أن ترجعوا لاحسن أحوالكم وتنتهوا عن سوء فعلكم فلم يزدكم ذلك الا تجبرا

واستكبارا واستنكافا عن الحق ونفارا وقد اطغاكم حلم الله .. وامنتم مكر الله ولا يامن من مكر الله الا القوم الخاسرون ، وقد قدمنا اليكم كتابنا هذا طالعة انذار ومقدمة أعذار ليهلك من هلك عن بينة .. فان رجعتم من الشك الى اليقين وقمتم على ساق الجد في أداء الحقوق ورد المظالم وزجر أهل العقوق ... وسعيتم في صلاح انفسكم وقمتم بامور الخدمة مع العامل ورجعتم لاحسن أحوالكم من القيام بخدمتكم في عمارة العسات وغيرها فقد استبراتم لدينكم وعرضكم وقمتم بالواجب عليكم والا فسطوة الله لكل ظالم بالمرصاد .. وفي 2 رمضان عام 1263 .

الوثيقة 10

رسالة من المولى عبد الرحمن بن هشام الى الحاج عبد القادر اشعاش بتاريخ 15 رمضان 1264 (15ـ8ـ1848)

وبعد ، فقد وصلنا كتابك مخبرا بوصول امرنا الشريف اليك في شان قبيلة انجرة واراحتك من الولاية عليهم لزيغهم وفسادهم وخروجهم عن الجد وانا رددنا لولاية خديمنا الطالب بوسلهام بن علي شفقة عليك مما تكابده من المشاق في امرهم لعلمنا انك ولد الدار لا تزيدك الولاية عليهم قربا كما لا يكسبك عدمها بعدا أصحلك الله ، وذكرت ان القبيلة الودراسية أكثر من قبيلة انجرة فسادا في البغي وعنادا وانك عالجت امرهم بكل وجه فلم ينفع فيهم شيء ولم يعبئوا بمن تحت يدك من المراهين وأهل الجرائم وعددهم يزيد على المائة وطلبت الاعفاء من الولاية عليهم لكونهم بالجيش الريفي انسب من أنجرة فقد ارحناك من الولاية عليهم ورددناهم لولاية خديمنا الطالب بوسلهام ابن علي لان الفساد كالجرب يعدي وقبائل ايالتك من الصلاح بمكان ، ولاكن ربما يسرى فساد هؤلاء الفاسدين اليهم فيتعلمون منهم الفساد والقيام على العمال ، وقد بلغنا ما كان عليه هؤلاء الفاسدين من الدخول للمدينة مشهرين السلاح متطاولين لتسرح لهم المساجين وذلك توهين لك ونحن نريد لك العز وزيادة المكانة والرفعة لان داركم دار خدمة خلفا عن سلف اصلحك الله ولا تسرح احدا من مساجينهم الذين تحت يدك والسلام في 15 رمضان المعظم عام 1264.

الوثيقة 11

الظهير الرحماني الشريف الصادر الى اهل انجرة في 28 ربيع الثاني 1268 (20ـ2ـ1852) حول تولية الحاج عبد القادر اشعاش على القبيلة (الطابع الرحماني الكبير)

خدامنا اهل انجرة وفقكم الله وسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

وبعد ، فقد ولينا عليكم خديمنا الارضى الحاج عبد القادر أشعاش واسندنا اليه أموركم الخاصة والعامة وبسطنا له يد التصرف عليكم فاسمعوا له واطيعوا في جميع ما يامركم به من امور خدمتنا الشريفة اسعدكم الله به وأسعده بكم آمين والسلام في 28 ربيع الثاني عام 1266 .

الوثيقة 12

رسالة من المولى الحسن الى القائد الجيلاني بتاريخ 24 محرم 1293 (20 فبراير 1876) (الطابع السلطاني)

وبعد ، فان القائد أحمد بن محمد الانجري اخبر بان ايالة القائد لحسن .. تدموا لاسواق اهل انجرا واشتعلوا بايقاذ نار الفتنة وتسعرها الى ان اضرموها بسوق الخميس وضربوا بالبارود كل من رام ردهم عن هذا الفعل الشنيع ، وان حمان بن عليلوا والحاج محمد بن يامون وعلي بوزيد ومحمد بن قاسم ايالته هو هم الذين اعانوهم على ذلك باغراء من احمد البقاش وقنجاع لانهما هما المتوليان كبر الفساد من اهل انجرا . فنامرك أن تبحث عن هذه القضية .. والوقوف على حقيقتها وتعلمنا بها لنامر بما يكون عليه العمل في شانها ان شاء الله والسلام في 24 محرم الحرام عام 1293 .

الوثيقة 13

ظهير المولى الحسن الصادر في 3 ربيع الثاني 1293 (28 ابريل 1876) بتعيين علي بن احمد بو زيد على قبيلة انجرة (الطابع الكبير)

خدامنا الارضيين أهل لنجرة كافة وفقكم اللـه وسلام ورحمة الله تعالى وبركاتـه .

وبعد ، فانا ولينا عليكم خديمنا الارضي الطالب علي بن احمـد بو زيد اللنجـري واسندنا له النظـر فيكم وبسطنا له يد التصرف عليكـم فاسمعوا لـه وأطيعوا فيمـا يامركـم أو ينهاكـم عنه من أمـور خدمتنا الشريفة اسعدكم الله به واسعده بكم آمين والسـلام في 3 ربيع الثاني عام 1293 .

الـوثيقـة 14

ظهير المولى الحسن الصادر في 28 ربيع الثـاني 1292 (3 يونيو 1876) يجدد فيه ظهائـر التوقير والاحترام المنعم بها على الشريف السيد المهدي ابن الحسنـي

(الطابـع الحسنـي الكبيـر)

يعلم من هذا الكتاب الكريم المتلقى بالاجلال والتعظيم العالي بالله قدره النافذ بحول الله نهيه وامره أنـا جددنا لماسكه الشريف السيد المهدي بن الحسنـي البقالي حكم ما بيده من ظهير سيدنا الوالد قـدس الله روحه واسكنه من الجنان فسيحه فيما تضمنه من التوقير والاحترام والحمل على كاهل المفدة والاكترام ووقرنا اصحابه لاجله بحيـث لا يفهم لهم جنـاب ولا يسامون بمكـروه بسبـب من الاسباب . فنامر الواقف عليه من خدامنا وولاة أمرنا أن يعمل به ولا يحيد عن كريم مذهبه . صدر به امرنـا الشريف المعتز بالله تعالى في 28 ربيع الثاني عام 1292 .

الـوثيقـة 15

رسالة مـن المولى الحسـن الى القائـد الجيلاني ابن حم بتاريخ 9 2جمادى الاولى 1294 (11 يونيـو 1877)

(الطابـع السلطانـي)

وبعد ، فان الشرفاء أولاد المرحوم البركة السيـد الحسني البقالـي الانجـري تشكـوا بان الاشياخ يتحاملون على اصحابهـم الذيـن بعزائبهـم بالغربية وغيرها ممن ايالة طنجة ، وعليه ، فنامرك ان تجعل كلامهم منك اليهم مـن غير واسطـة الاشياخ ، فاذا وردت عليهم دعـوى أو ما يوجب احضارهـم فـوجه للشرفـاء المذكورين يحضرونهـم لديـك وأنت تول الحكم عليهم بنفسك ، واذا قرأت كتابنا هذا فاردده اليهم يتمسكون به والسـلام في 29 جمادى الاولـى عـام 1294 .

الـوثيقـة 16

رسالة من أعيان قبيلة انجرة الى القائـد محمد بارقش بتاريـخ 5 ربيع الاول 1296 (27 فبرايـر 1879)

فالاعلام لك بان عبد الوهاب القاطن بدار النونوش يدعي بأنه في حامية جنـس البرطقيز وبسبب ذلـك صار يجمع أهل الزيغ والفساد ويخوض في القبيلـة ويشعل نار الفتنة ثم قدم مع من ذكر لسوق الاثنين السالف عن تاريخه وتجاسر على خليفة قايدنا خديـم سيدنا السيد محمد قنجاع والآن ايها المحب احبك الله ورسوله أن تراعي فينـا وجه الله وبركة سيدنا المنصور بالله تتكلم مع الجنس المذكور أن يزجـره ويطرده ويجعله في السجن لنبقـوا على محلنا مـن الخدمة والهناء والسرور وغير خاف عليك ما نحـن فيه من الهناء هذا الوقت والحمـد لله وهذا ما وجب به الاعلام وعلى محبتك الداعية والسلام في 5 ربيع النبوي عـام 1296 .

احباوك وكـافة أعيـان القبيلة الانجرية امنهـا الله بالعافية .

الـوثيقـة 17

رسالة من القائد على بوزيـد الى محمد بركاش بتاريخ 7 ربيع الثاني 1297 (19 مارس 1880)

وبعد ، فلينهي الى علم سيدنا ان محب الجميـع القائد محمد قنجـاع اللنجري أمر سيدنـا أيده الله باحضاره بين يديه مع البعض من ءال انجرة كما في علم سيدنا فلما حضر لديه أمر بقبضه مع جملة من قبض وبقينا متحيرين في أمره وما ندري ما سبب ذلك. فلما ولانا الله وسيدنـا ايـده الله أمر القبيلة

المذكورة طلبنا تسريحه من الفقيه سيدي موسى بن احمد بعد أن تحملنا ضمانه من كل ضرر يحدث أو حدث على القبيلة منه لما نعلم من صدقه ووفاء عهده وانه لم يحدث حدثا ماضيا واحرى مستقبلا فأجابنا الفقيه المذكور الى ذلك وأطلقه من السجن من حمراء مراكشة وصحبه مع المحلة ووعدنا حين استقرارنا ببلادنا نكاتبه عليه فيخلي سبيله ، والآن فبالفضل منك ان تتكلم في شانه كيلا يشق علينا امره ونطلب الله ان يأتي فرجه على يديك فانه رجل مسكين وما اطلعنا له على مكروه .. في 7 ربيع الثاني عام 1297

الـوثيقـة 18

رسالة من عبد الصادق بن احمد الا المولى الحسن (4 محـرم 1301/5_11_1883)

وبعد ، فينهي للعلم مولانا الشريف انه لما انعم علينا بالتولية على النصف في قبيلة أنجرة الذين كانوا تحت نظر منجاع بعثنا عليهم ليسمعوا امر مولانا الشريف فامتنعوا من القدوم ثم بعد هذا قدموا لعند حاكم سبتة يستغيثون به فطردهم ولم يقبل كلامهم مقصودهم بالفرار من هذا عدم أداء ما بذمتهم لسيدنا من العشرة آلاف ريال التي ادى مثلها اخوانهم الذين تحت نظرنا وقد كانوا اعطوا الضمان فيها لخديم سيدنا الزبدي حين كان هنا وما بذمتهم من ديـن البرطقيز الذي امرنا سيدنا بقبضه وخشية أن يطلبوا بما في ذمتهم لسيدنا أيضا من العشر والهدية لان هذه مدة من عشرين سنة ما أدوا فيها شيئا وأكبر فسادهم وأشدهم حرصا في الفرار أحمد بن الحسين والحريحبة لان الاول بذمته ثلاثمائة ريال ونصف من المال الذي اديته للأمناء عن امر سيدنا والثاني بذمته للطليان اربعمائة ريال ونصف وكتب عليه القنجاع نايب سيدنا الطالب محمد بركش مرارا فلم يقدم له شيئا ولا زال بذمته وهذه حقيقة قضيتهم كما في علم سيدنا ، ولما راوا انه لا محيد لهم عن ذلك .. اجتمع اعيانهم وتوجهوا لحضرة مولانا الشريفة واخوانهم الذين تحت نظرنا مع القبائل متشوقون لما ياتون به واعلمنا سيدنا بهذا ليكون على بال .. في 4 محرم الحرام عام 1301 .

الـوثيقـة 19

رسالة من المولى الحسن الى الطريس (26 شوال 1309/24_5_1892)

(الطابـع السلطانـي)

وبعد ، وصل كتابك بانك كنت اعلمت بانتقال ولد الحمام الانجري من قبيلته لقبيلة ودراس وان اهل عصابته الذين فروا قبل من انجرة لوادراس يريدون مجانستهم في العمالة فدوروا عليه واصحبوه معهم للقبيلة المذكورة وحيث انتقل لايالة عامل طنجة نبهته عليه واكدت عليه في الاعتناء بامره ، وان فراره كان خوفا من اهل قبيلته لما استشعره منهم من ارادة البطش به وان ما كنت اشرت به قبل من أن تسريحه كان بواسطة بعض مكائد العدو قد زاد صحة وشيوعا وصار بالبال . فقد كان بلغنا قراره بايالة خديمنا عامل طنجة وامرناه بالتصدي للظفر به واكدنا عليه في امره وجعلنا عهدته عليه وقد اقتضى نظرنا الشريف التوجيه عليه في الامان فنامرك ان تبين ما عندك من الراي في ذلك وهل يقدم على حضرتنا الشريفة اذا وجهنا عليه في الامان والسلام في 26 شوال الابرك عام 1309 .

الـوثيقـة 20

رسالة من المولى الحسن الى الطريس (16 قعدة 1309/12_6_1892)

(الطابـع السلطانـي)

وبعد ، وصل كتابك بان قائد عسة حدادة سبتة كتب لك طالبا زيادة عشرة اناس في العسة وتنفيذ مثقال للواحد في اليوم فاذنت له في زيادتهم ونفذت لهم من المرسى المحروسة مؤونتهم حيث تفاقم امر ولد الحمام وانضم له ثلثي القبيلة ولم يبق الا المداشر المذكورة بكتاب القائد الذي وجهت طيه وان من جملة تفاقم امر المذكور قضية الفار اليه من الاجانب الذي شرحت امره وما اليه آل وصار بالبال. فاما كتاب قائد العسة الذي وجهت طيه فقد وصل وصار ما اشتمل عليه وما اذنت له فيه من الزيادة

المذكورة وتنفيذ مئونتها من المرسى بالبال ، واما ما شرحته من امر تفاقم المذكور فقد علمناه ورد الله كيدهم في نحورهم والسلام في 16 قعدة عام 1309 .

الوثيقة 21

رسالة من المولى الحسن الى الطريس (21 حجة 1309/17ـ7ـ1892)
(الطابع السلطاني)

وبعد ، فقد وصل كتابك بان الموجهين للبحث في امر المحلة وفي قبيلة انجرة قد وجهوا لك كتابا مفتوحا كتبوه لقائد المشور وكل ما فيه لا حقيقة له وانك وجهته له وذلك منهم لسياسة ليتوصلوا لما كلفوا به ثم وجه لك اهل قبيلة انجرة كتابا لعلي جنابنا بان قبائل ايالة طنجة كلها ابت الحركة لأنجرة والمحلة السعيدة انما فيها نحو سبعمائة ما بين فارس وراجل ذاكرا ان لا محيد عن احد امرين اما توجيه المدد الكافي واما اسعاف أهل القبيلة المذكورة فيما يطلبونه من تولية عامل عليهم منهم مشيرا بالوجه الاحسن فيما اذا اقتضى نظرنا الشريف اسعافهم وذلك بان يولى عليهم ثلاثة أشخاص منهم كل شخص على فريق وبذلك تتفرق كلمتهم وتنكسر شوكة الفاسد الحمام أو يقع الظفر به حيا او ميتا ووجهت رسمين وجههما اهل انجرة احدهما في اتفاقهم على الرجل الذي سموه للتولية عليهم والثاني في توبة الحمام وتكفلهم بما عسى ان يظهر منه وصرنا من ذلك على بال . اما توجيه المدن فسنرى فيه ، واما ما أشرت به من اسعافهم على تولية من ذكرت منهم فذلك هو آخر عمل وسياسة ان شاء الله والرسمان المذكوران وصلا وصرنا من مضمنهما على بال والسلام في 21 حجة الحرام عام 1309 .

الوثيقة 22

رسالة من المولى الحسن الى الحاج محمد بن العربي الطريس بتاريخ 8 محرم 1310 (2 غشت 1892)

وبعد ، فقد بلغ لعلمنا الشريف أن الفاسد الحمام الانجري ورد عند باشدور النجليز بداره بعد رجوعه من حضرتنا الشريفة وبقي عنده يومين وأمده بعدد من العدة والقرطوس وغيرهما ووجه ذلك اليهم في مركب لهم بجزيرة تنقوس بأنجرة وانزل ذلك هنالك وصار يحرضه على الهجوم على دور النصارى الخارجة من البلد وسيلة الكلام والخوض واشتد الاتصال بينهما . وعليه فلتكلم الباشدور المذكور فيه وعرفه بما تحته من المفاسد والتي يحاشا عن أن يكون سببا لاظهارها على يده وبأن ذلك لا ينبغي صدوره من كبراء الدول العظيمة المحبة امثاله وعرف التوالب بما ذكر ان لم يقلع عنه ليكونوا شهداء في الاسترعاء عليه واطلع علمنا الشريف بجوابه ولياهم عزما والسلام في 8 محرم الحرام عام 1310 .

الوثيقة 23

رسالة من المولى الحسن الى الحاج محمد بن العربي الطريس (25 صفر 1310/18ـ9ـ1892)

وبعد ، فقد وصل جوابك بنفي ما كان بلغ علمنا الشريف من امداد باشدور النجليز قبيلة انجرة بالعدة والقرطوس مستدلا على بطلانه بما قررت من القضايا التي منها توجههم لتطوان في صورة التطارح على اهلها بالعار ليشفعوا فيهم والقصد الحقيقي هو التزود من البارود والقرطوس وكتبت لخليفتك عاملها بالتنبه لذلك وصار بالبال . فما كتبنا لك هو ما بلغنا والمراد بالكتابة اليك فيه هو البحث عن حقيقته حتى تقف عليها وحيث اجبت بأن ذلك لا أصل له فهو المراد والحمد لله ، وتنبيهك خليفة عامل تطوان على رد البال لانجرة في اشتراء البارود ونحوه احسنت فيه أصلحك الله والسلام في 25 صفر الخير عام 1310

الوثيقة 24

رسالة من المولى الحسن الى الحاج محمد بن العربي الطريس (30 محرم 1310/24ـ8ـ1892)
(الطابع السلطاني)

وبعد ، وصل كتابك بأن المحلة السعيدة الرابطة على فساد الانجرة بارزتهم بالقتال أولا وثانيا وحيث انقضى ما بيد الفحصية والعسكر من القرطوس نبهت

على تمكينهم منه وكتبت لامناء العرائش بابقاء الوارد عليهم من القرطوس تحت أيديهم احتياطا . وفي يوم الاربعاء سادس عشر شهر تاريخه تجدد القتال وأبلى العسكر والفحصية بلاء حسنا فانهزم الفساد وتشتتوا بداخل أعماق البلاد وخلفوا من القتلى ما ضاعف قتلى المحلة أو كاد وحرقت لهم مداشر وطهر من كان معهم من بني مصور وودراس ، ثم عادت المحلة اليهم يوم السبت وتمشت في أرضهم نحو ساعتين فلم تقف على أثر لتوغلهم في القبيلة وشاع ما داخلهم من المنافرة وشتات الرأي وركون القبائل المتنطعة الى الطاعة وأن الظاهر هو اقتحام المحلة الدخول عليهم وامدادها بزيادة الرماة لكون الخيل الذين معها فيهم كفاية ، وصار بالبال . أما تنبيهك على تفريق القرطوس وكتابك لامناء العرائش حرسها الله على ابقاء القرطوس تحت يدهم احتياطا فأصبت في ذلك أصاب الله بك ، وأما ما قررته من تكرر القتال وظفر المحلة ونصرتها وتقفيها لآثارهم وفتكها بمن عرت عليه من فسادهم ومداشرهم فقد أتيت فيه بالخبر على وجهه وشرحته شرحا تاما جامعا لشتات أخبار غيره سدده الله ونسأله سبحانه أن يصلح أمر المسلمين وينتقم بعدله من القوم المفسدين . وأما ما استظرته من الاقتصار في امداد المحلة السعيدة على الرماة واقتحامها الدخول على الفساد انتهازا لتمام الفرصة فنعم ، وقد أمرنا بتدارك المحلة بالرماة وليكن اقدامها على الدخول على الفساد بعد الزيادة في المدد وما لا بد منه بعد الاعتماد على الله والتوكل عليه في جميع الحالات من النظر والسياسة والتيقظ في الحذر والحراسة والتبصر في استيصال الفساد .

محمد أعفيف

واحات توات في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين

أود في بداية هذا التقديم أن أسوق بعض الحيثيات والظروف التي أدت بنا الى اختيار واحات توات كموضوع للدراسة . فعند بداية التفكير في اختيار موضوع للسلك الثالث تحت اشراف الاستاذ جرمان عياش ، كان الاهتمام منصبا بالدرجة الاولى على مظاهر التدخل الفرنسي في المغرب قبل الحماية الرسمية . فقد اخترنا على ضوء ذلك منطقة الجنوب الشرقي المغربي كوحدة من أكثر المناطق التي تعرضت بصورة مكثفة لهذا التدخل ، كان آخر مظاهره الاحتلال العسكري المباشر في مطلع القرن العشرين . وعلى أساس هذا الاختيار ، وضعت الصيغة الاصلية لهذا البحث ، وهي :

« التدخل الفرنسي في الجنوب الشرقي المغربي في مطلع القرن العشرين » .

لا نخفي سرا اذا اعترفنا هنا أننا عندما وضعنا هذه الصيغة لم نكن نتصور الابعاد الجغرافية الحقيقية لموضوع الدراسة ، ولم يتضح لنا ذلك الا بعد أن قطعنا مرحلة في جمع وقراءة الوثائق والمصادر اللازمة لتحقيق اجابة مقبولة لهذه الصيغة . ذلك أننا وجدنا أنفسنا أمام منطقة جغرافية شاسعة ، مرتبطة في حدودها بثلاثة عوامل ، الاول جغرافي « الجنوب الشرقي المغربي » ، والثاني زمني « مطلع القرن العشرين » ، والثالث حادث طارىء « التدخل الفرنسي » . ولا يخفى مدى تداخل هذه العوامل ، وما هي عرضة له من تأويلات وافتراضات . وهكذا وجدنا أنفسنا أمام منطقة تشمل فجيج والساورة وتوات وحتى تافيلالت ، بما تحويه من مراكز استقرار زراعية وقبائل رحل تجوب المنطقة . فكان من الصعب منهجيا الالمام بكل المنطقة فاضطررنا الى تحديد أدق ، وكان هذا التحديد الثاني هو واحات توات . وقد بنينا هذا التحديد على الاسباب الآتية :

- أهمية توات كقضية في التدخل الفرنسي .
- ما تمت له توات من وحدة (رغم انعدام الوحدة القبلية) .
- النسق الاقتصادي .
- الوضعية الادارية بالنسبة للمخزن المغربي .
- وأخيرا ، أهمية الوثائق التي توفرت لنا عن توات بالمقارنة مع المناطق الاخرى .

تمتاز الواحات المعروفة بتوات بوضع جغرافي منفرد جنوب العرق الكبير الغربي ، وهي بموقعها هذا تكون أقصى الواحات المتوغلة في الصحراء في جنوب شمال افريقيا . وقد جعلها ذلك مهيأة، بصورة طبيعية، لكي تلعب دورا رئيسيا في طريق القوافل التجارية العابرة للصحراء ، حتى أصبح اسم توات يقترن في كتابات المؤرخين بالمسالك الصحراوية ، ولا تعرف في الغالب الا بهذه الصفة التي تجعل منها محطة رئيسية تتوقف بها القوافل القادمة من جنوب الصحراء قبل أن تتوزع في اتجاهات مختلفة نحو المدن الشمالية في المغرب والجزائر وتونس وليبيا .

ان ما أثار انتباهنا هنا ليس فقط هذا الجانب المتعلق بتجارة القوافل ، ولكن خصوصيات المجتمع الواحي الذي يمثله نموذج توات سواء في تطوره التاريخي الخاص ، أو في علاقات الانتاج السائدة فيه ، أو الوضع الاجتماعي للسكان ، أو في طبيعة العلاقات التي تربط الواحات بالسلطة المركزية المتمثلة في المخزن المغربي أو في البدو الرحل الذين يصلون في ترحالهم ، وأيضا مع بعض الزوايا.

وقد أثر أيضا هذا الموقع الصحراوي البعيد عن مراكز السلطة في توزيع عناصر سكان الواحات حيث اجتذب هذا الموقع المنعزل البعيد عددا من القبائل والجماعات والاسر والافراد حيث كانت توات مركزا مناسبا لاستقرار فروع من زناتة ثم لفروع من بني معقل العرب ، كما كانت مطلبا عزيزا للفارين واللاجئين من أنحاء كثيرة من المغرب وحتى من المشرق .

كما أن الموقع في الجبهة الشمالية للصحراء جعل من توات مركز لقاء بين العناصر السكانية القادمة من الشمال ، والعناصر القادمة من الجبهة الشمالية للصحراء .

ان المجال الصحراوي لموقع توات فرض على الواحات أن تعيش في وضعية تتناقض مع ما يحيط بها . فمشاريع الري والزراعة يناقضها زحف الرمال وتناقص الفرشة المائية المغذية للخطارات ، واستقرار السكان تناقضه حياة الترحال التي تحيى عليها القبائل المجاورة للواحات .

وقد أعطت هذه العوامل مجتمعة من موقع متفرد، وتنوع في عناصر السكان ، والاعتماد على الري في استغلال المجال الصحراوي ، وضعية خاصة لمجتمع الواحات ، وأعطتنا قناعة بضرورة البدء بتاريخ اجتماعي للمنطقة قبل الخوض فيما تعرضت له من تدخل أجنبي ، واعتبرنا أن القضايا التي يطرحها المجتمع التواتي كافية لوضع اشكالية للبحث ، يمكن أن تساهم الاجابة عنها في تقدم فهم المجتمع المغربي.

1) المصادر

توفرت لنا مجموعة لا بأس بها من الوثائق عن الجنوب الشرقي المغربي بصورة عامة في نهاية القرن التاسع عشر ، خاصة توات التي كانت من بين القضايا الكبرى التي شغلت الدولة المغربية والحكومة الفرنسية ، حيث كثرت المراسلات في شأنها خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1800 الى 1902 . كما أن الحكومة الفرنسية في الجزائر جمعت خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر حصيلة مهمة من المعلومات عن الجنوب الشرقي المغربي وذلك عن طريق الرحلات الاستكشافية والبعثات العسكرية والجاسوسية . ولهذا لم نشك من قلة الوثائق أو ندرتها ، الا أنه رغم كثرة هذه الوثائق ، فان الطابع العام الذي يطبعها هو عدم التوازن في موضوعاتها ، فأغلبها ذات طابع خاص يهتم بالتدخل الفرنسي في المنطقة ، وبتوات كمشكل دبلوماسي بين المغرب وفرنسا .

حاولنا في هذا العمل تنويع مصادرنا مؤلفين في ذلك ما بين الوثائق المخزنية ، والوثائق المحلية ، والوثائق الفرنسية . وأغلب هذه المصادر وثائق مكتوبة حيث لم نعتمد الرواية الشفوية الا بنسبة ضئيلة . وذلك ليس بسبب رفضنا لهذا النوع من المصادر أو لعدم تقديرنا لقيمته ، ولكن كان ذلك لسبب واحد هو أننا لم نتمكن من زيارة توات لاسباب تخرج عن ارادتنا ، حيث أن هذا البحث تم في ظروف يسودها التوتر في العلاقات المغربية الجزائرية .

أما الوثائق المخزنية المغربية ، فقد اعتمدنا على المراسلات المخزنية الموجودة في المكتبة الملكية ، وفي مديرية الوثائق ، كما اعتمدنا على الوثائق المنشورة في مجلة وثائق ، ثم الوثائق المخزنية المترجمة الى الفرنسية والموجودة ضمن وثائق وزارة الخارجية الفرنسية ووثائق وزارة الحربية ، وأيضا الوثائق التي نشرها مارتان ضمن مؤلفه المعروف بـ « أربعة قرون ...» . وموضوعات المراسلات المخزنية مختلفة ، منها الموضوعات العامة التي ترسل الى كافة الاقاليم ، كطلب البيعة ، والتوجيهات الدينية ، وظهائر التوقير والاحترام ، ومنها المراسلات التي تهتم بشؤون المنطقة كتعيين القواد والقضاة، والتوجيهات الواجب اتباعها ازاء الفرنسيين . هذا الى جانب المراسلات المخزنية الموجهة الى الحكومة الفرنسية .

الوثائق المحلية

سبقت الاشارة الى أننا لم نتمكن من زيارة توات الشيء الذي كان من الممكن أن يساعدنا على الحصول على وثائق مهمة في عين المكان ، أو على استغلال الرواية الشفوية والمشاهدة العينية . وكاد هذا المانع أن يثنينا عن الخوض في هذا الموضوع لولا أننا وجدنا في الوثائق المحلية التي جمعها الضابط مارتان في مؤلفه السالف الذكر ، ما يكفي لتغطية النقص الهائل الذي تتركه عادة الوثائق الرسمية . لقد أتيحت الفرصة لهذا الضابط الفرنسي الى التوصل الى مجموعة هائلة من الوثائق عثر عليها في عين المكان في الفترة التي تلت الاحتلال الفرنسي لتوات . وذلك فيما بين 1904ـ1906 . وكانت المهمة الرسمية لمارتان هي الترجمة ، وقد عمل مدة طويلة في الحدود المغربية الجزائرية في مركز عين الصفراء ، وقد مكنته تجربته هذه من التمرس بالخط المغربي وبأسلوب الوثائق المغربية. وعندما انتدب للعمل في الواحات ، قام بدافع شخصي فجمع كل ما وصلت اليه يده من أصول مكتوبة من رسائل وكنانيش وتقاييد وورقات متفردة، الى غير ذلك مما كانت تحويه خزانات الخواص والقصور التي وصل اليها . ولم يكتف مارتان بهذه الاصول المكتوبة ، فدون الى جانبها استجوابات اجراها مع بعض الافراد الذين تحملوا مسؤوليات في الادارة المغربية ، أو كانت لهم حيثيات خاصة في قصورهم ، وأتم كل ذلك بتسجيل ملاحظاته الشخصية التي لا تخلو من أهمية .

تكمن أهمية عمل مارتان في نقطتين : الاولى : جمع هذه الوثائق ، والثانية ، أنه أورد نصوص هذه الوثائق أو فقرات منها دون تغيير أو تعديل، بحيث يمكن أن نصف مؤلفه بأنه عبارة عن مجموعة من الوثائق حاول أن يرتبها زمنيا وأن يجد خيطا تاريخيا يربط بينها . وهكذا وفر لنا مارتان :

- تقاييد وكتبات تاريخية مهمة .
- وثائق مخزنية وصلت الى الواحات .
- عقودا ووثائق قانونية .
- مراسلات مختلفة .
- شهادات أو روايات شفوية سجلها .
- وأخيرا ملاحظاته الشخصية .

الوثائق الفرنسية

الوثائق الفرنسية التي اعتمدناها كانت من مصدرين أساسيين ، وثائق وزارة الحربية بفانسين بباريس ، ووثائق وزارة الخارجية الفرنسية .

استفدنا على الخصوص من وثائق وزارة الحربية لتنوع وثائقها وغزارة مادتها ، فمن المعلوم أن الجنوب الوهراني والمناطق المتاخمة لتوات كانت مراكز عسكرية يسيرها ضباط عسكريون ، وكانت هذه النقط المتقدمة على اتصال وثيق بالمنطقة التي تعنينا ، فجمعت في هذه المراكز معلومات عن المنطقة وكتبت في شأنها التقارير المتعددة وتلقت مراسلات مختلفة المصادر والموضوعات . ان مواضيع وثائق وزارة الحربية مختلفة ، فهي تتضمن التقارير الروتينية التي يكتبها الضباط والتي تصف عادة كل ما يجري من أحداث كبيرة وصغيرة ، وكان يتم جمع هذه المعلومات بواسطة عيون منبثة في الواحات ، وعن طريق الشخصيات التي كانت تعمل لحساب الجيش الفرنسي . وقد وجدت أيضا ضمن وثائق وزارة الحربية دراسات عامة أعدها العسكريون ، كوضع الخرائط ، ودراسة المسالك ، ووصف للوضع العام للواحات . وقد أفادنا هذا النوع الاخير على الخصوص .

والى جانب هذه الوثائق ، اعتمدنا على بعض الكتابات المنشورة والتي تضمنت دراسات عن توات ، وأهم هذه الدراسات مؤلف دولامار ـ وثائق لدراسة الشمال الغربي الافريقي ـ وقد نشر هذا المؤلف ما بين 1894ـ1897 ، ويتضمن حصيلة المعلومات التي كانت متوفرة لدى الادارة الفرنسية في الجزائر في الفترة . هذا الى جانب ما أصدرته مجلة افريقيا الفرنسية من أخبار وتعاليق ودراسات حول توات كما استفدنا في الاخير من شهادات الرحالة الاوربيين الذين زاروا المنطقة .

وصف عام للرسالة

تتضمن الرسالة مدخلا وثمانية فصول وخلاصة .

الفصل الاول ، خصص للمصادر .

الفصل الثاني ، خصص للتعريف الجغرافي .

الفصل الثالث ، وهو عبارة عن تقديم تاريخي ، طرحنا فيه جملة من القضايا المتعلقة بتاريخ الواحات

اولا - محاولة تفسير للعوامل الفاعلة في تاريخ الواحات (تجارة القوافل ، الري، الموقع) .

ثانيا - الاستقرار الاول في الواحات (مسالة الحراطين واليهود ، استقرار الرحل في الواحات ، توات في هيمنة الرحل والدول المركزية ، وضعية توات وتجاذبها بين القبائل الرحل والدول المركزية).

ثالثا - محاولة تاسيس قوة مركزية في توات تهيمن على مجموع الواحات في القرن السادس عشر، وأخيرا عودة توات الى سلطة الدولة المركزية بعد الحملة التي قام بها احمد المنصور سنة1584 .

الفصل الرابع - السكان

- الاصول البربرية الزناتية .
- الاصول العربية المعقلية .
- الحراطين .
- الاسر والجماعات المختلفة التي هاجرت الى الواحات مع اعطاء احصاء للسكان في نهاية القرن الماضي .

الفصل الخامس - الحياة الاقتصادية

بداته بمقدمة حول تطور الواحات الاقتصادية خلال القرون الاخيرة (منذ القرن السابع عشر) ، وذلك لاعتقادنا بان هذه الدراسة ستفيدنا بصورة رئيسية في رصد المراحل الانتقالية التي عرفها التاريخ الاقتصادي للواحات ، خاصة في القرن الثامن عشر . وقد مكننا ذلك من فهم الكثير من التطورات الداخلية التي كيفت العلاقات بين الواحات والمخزن من جهة ، والبدو والرحل من جهة اخرى .

ثم تعرضت للحياة الفلاحية في الواحات ، فابرزت اهمية الماء في المنطقة وتوزيع الانتاج الزراعي خاصة انتاج النخيل الذي يعد المورد الرئيسي في الواحات كما تعرضت للحياة التجارية ، وتناولت فيها عدة جوانب يمكن تلخيصها فيما يلي :

- المراكز التجارية المحلية .
- المكاييل والعملة .
- دور توات في تجارة القوافل .
- التكامل الاقتصادي بين توات والبدو الرحل .

الفصل السادس - الحياة الاجتماعية والسياسية.

فالنسبة للحياة الاجتماعية ، تعرضت للتراتب الاجتماعي في توات ، فحددت الحالة العامة لمختلف الفئات الاجتماعية (شرفاء ، مرابطون ، عامة ، حراطين) ، وأبرزت وضعيتها الاقتصادية والتعامل اليومي بينها ... اما بالنسبة للحياة السياسية ، فقد استخلصت المؤسسات السياسية التي تختص بتسيير الواحات سواء عند الحضور المخزني أو غيابه ، كما تناولت في هذا الفصل الجانب القضائي (قضاء الجماعة والقضاء الشرعي) ، والقوى السياسية المتواجدة في الواحات (الكبار ، الزوايا) .

الفصل السابع

وهو مخصص للعلاقات مع المخزن . وقد ميزت بين ثلاث مراحل :

- المرحلة الاولى من 1584 الى 1800 ، أي من السنة التي عاد فيها نفوذ السلطة المخزنية الى الواحات بصورة قوية الى عهد مولاي سليمان .
- المرحلة الثانية من 1800 الى 1880، وهي فترة اهمال نسبي وترك الواحات بدون عمال مع بقاء النفوذ المخزني .
- المرحلة الثالثة من 1880 الى 1900 ، وتنطبق مع عودة التمثيل المخزني في الواحات في عهد مولاي الحسن الى الاحتلال الفرنسي للمنطقة .

الاستنتاجات

تمثل توات نموذجا من اراضي النطاق التي يضعف فيها النفوذ المخزني ولا يصلها بصورة قوية . وقد وضحنا الكيفية التي استطاع بها المخزن تدعيم

السلطة المركزية انطلاقا من استغلال البنيات الاجتماعية ، منحها الشرعية في مقابل اعترافها بمشروعية سلطة المخزن .

أما فيما يخص طبيعة المجتمع التواتي ، فان النتائج التي توصلنا اليها تتخلص في كون هذا المجتمع مجتمعا تراتبيا مكونا من فئات متراتبة في شكل هرمي واضح المعالم (شرفاء ، رابطون) ، وليس هذا التراتب شكليا أو مجرد تمييز لاصول السكان ، ولكنه تراتب له مدلوله الفعلي في صميم علاقات الانتاج والعمل وتوزيع الثروة لقد كان الانتاج في هذا المجتمع قائما على شكل تعاقد ضمني يضمن لاصحاب الارض والماء من شرفاء ومرابطين استغلال عمل فئتي الحراطين والعبيد . بحيث أن هذا التعاقد يطبعه جيف ناتج عن عدم التكافؤ بين الطرفين المتعاقدين . فالفئات المستغلة كانت تتمتع اما بنفوذ ديني كما هو الحال في فئتي الشرفاء والمرابطين ، أو بدعم لقتصادي (ملكية الارض والماء واحتكار التجارة).

ان المجتمع الواحي الذي يمثله نموذج توات بما له من خصوصيات في علاقات الانتاج يمكن أن يساهم في اغناء الدراسات التي تهتم باستخلاص نماذج مختلفة لعلاقات الانتاج في المجتمعات التي لم تعرف تطورا مماثلا للمجتمعات الاوربية .

ومن هذا الباب نقترح اصطلاح تسمية هذا الصنف من المجتمع الواحي الذي ينطبق بصورة عامة على الواحات في الجنوب المغربي بالمجتمعات الحرطانية ، ليس فقط نسبة للفئة ولكن نسبة للنظام القائم في الواحات على استغلال الحراطين في وضع متوسط بين الحرية والعبودية .

عبد القادر العبيد

دراسة اجتماعية عن قبائل هوارة بين الامس واليوم على ضوء عوامل الاستمرار والتغير

لعل أول سؤال يتبادر الى الذهن هو : لماذا قبائل هوارة وما علاقتها بموضوع الاستمرار والتغيير ؟ . ومن الاجابة على هذا السؤال تتضح اسباب اختيار هذه القبائل كموضوع للدراسة .

ذلك ان نظرة خاطفة للتوزيع الجغرافي للقبائل في منطقة شمالي افريقيا من المملكة المغربية الى مصر والسودان) توضح منذ البداية تواجد هذه القبائل الهوارية بشكل ملفت : فهي متواجدة بكل هذه الدول ، ومواقعها بالقرب من انهار ، كما انها تتكلم العربية الدارجة رغم أنها في بعض الدول (وعلى الخصوص بالمملكة المغربية والجزائر) توجد كبقع بشرية بين قبائل تتكلم اللهجة البربرية ، اضافة الى وحدة متشابهة للتقاليد التي لازالت تعيشها هذه القبائل من صعيد مصر الى سوس المغرب . هذا سبب أول .

أما السبب الثاني فهو انها شاركت في أحداث هذه الدول بادوار متصدرة وبارزة ويتضح ذلك من خلال التفكيك والتشريح التاريخي لدول هذه المنطقة لمعرفة الشرائح البشرية المشاركة في الاحداث التاريخية .

اما السبب الثالث فانه يلاحظ غيبة التاريخ الاجتماعي المرتبط بالدراسة الميدانية للمجتمعات القروية بل ويلاحظ أيضا غيبة تاريخ الفلاحين من الدراسات التاريخية العربية .

وبالنسبة لقبائل هوارة فان تاريخها كما اتضح من خلال التوثيق التاريخي يجسد في الحقيقة تاريخا نموذجيا للفلاحين وكيف تحول هؤلاء البدو من قبائل رحل يعيشون في نطاق رعوي الى قبائل فلاحين يعيشون على الزراعة . ثم انه لا يتعرض الى تاريخ هذه القبائل من طرف المؤرخين الا ضمن التاريخ العام للوطن دون التركيز على دور الفلاحين واسهاماتهم وحتى حين يتعرض بعض المؤرخين لتاريخ بعض المجتمعات القروية فانهم يقدمونها في اطار من الاجمال والاختصار او انهم لا يقدمونها الا من خلال التركيز على الجانب الصراعي المرتبط بالسلالة أو المذهب مما يجعلها تظهر بصورة ثانوية .

وحتى بالنسبة لتاريخ العواصم والمدن فان العلاقة بينها وبين محيطها البشري تكاد تكون باهتة غير واضحة فالعلاقة بين فاس والقيروان وقرطبة وتلمسان أقرب اليها من القبائل المحيطة بها . كما يلاحظ انه بالنسبة لقبائل هوارة كانت الاعمال الرعوية ثم بعد ذلك الزراعة والاستقرار والسيطرة على الطبيعة أولى معاركها ثم كان الدفاع عن مناطق استقرارها في وجه هجمات القبائل المغيرة من هنا او هناك . وحتى اولئك الذين افرزوا منها لينظموا حياتها ثم مالبثوا ان طغوا وبغوا واعلنوا انفسهم انهم يملكون مفاتيح تصريف الامور منذ القرون الاولى للحكم الاسلامي ومرورا بعهد الامبراطوريات المغربية والحكم العربي بالاندلس ثم مع المماليك في مصر وعلى عهد سيطرة القواد بالمغرب . أولئك ايضا رفضتهم هذه القبائل التي كانت تعمل دائما على الارتباط بالمجتمع العام الذي يمثل الشرعية الحقة .

وهذا الجانب يسلط الاضواء على كثير من الافتراضات التي تعتمد في التفسير ويوضح أن عدة عوامل كانت لا تؤخذ في الاعتبار حين العمل على توظيف وتقعيد علاقات هذه القبائل بالمجتمع العام .

ونظرا للاسباب السابقة حاولت القيام بدراسة اجتماعية عن هذه القبائل متخذا من فرعين منها بالمملكة المغربية كنموذج للدراسة الميدانية وذلك لصعوبة القيام بالدراسة المقارنة في المنطقة كلها لاسباب متعددة تاتي في مقدمتها الامكانات المادية التي لا يمكن توفرها الا لاجهزة متخصصة من هذه الدول .

على أن صعوبة الدراسة لا تاتي من انتشار هذه القبائل في منطقة شاسعة فقط بل أن دراستها محليا تعترضها صعوبات اخرى . فمن خلال التوثيق التاريخي يلاحظ ان دراسة هذه القبائل تاريخيا قد تمت على أيدي باحثين اشتغلوا بالتاريخ من خلال دراساتهم وتاريخهم للمجتمع الاسلامي عموما أو المجتمع المغربي على الخصوص ومن هنا كانت دراسة احدى القبائل على حدة تواجه بعقبات وصعوبات ضخام . فباستثناء ابن خلدون لا يمكن رصد الحركية التاريخية لهذه القبائل . وما اشار اليه هولط Holt في بحثه عن هوارة بدائرة المعارض الاسلامية (المجلد الرابع في أربع صفحات) وتحديد مضاربها يلاحظ عنه أنه يعتمد بالدرجة الاولى على كتب الرحالة العرب ابتداء من أصحاب المسالك والممالك وانتهاء بالادريسي وابن خلدون ، كما ان كلامه عن بقايا هذه القبائل في المغرب الاقصى لم يوضح اسباب وجودهم في هذا المكان القصي عن مضاربهم الاولى طرابلس الغرب. اما بالنسبة لما كتبه كارط حول هجرة القبائل المغربية فانه بالنسبة لهوارة يكتفي بالاشارة الى المضارب التي كانت تجمع هذه القبيلة بحليفتها زناتة . رغم المحاولة الرائدة التي يقدمها في تفسير أسماء هذه القبائل . وقد شذ عن هذا الغموض صاحب جمهرة انساب العرب ابن حزم لتوضيح بعض بيوتات هوارة التي هاجرت الى الاندلس ثم ابن خلدون وتحديده لفروع هوارة ومضاربها وبقاياها حتى عصره علما بانه لا يعير كبير اهتمام لاصلها الذي هو حلف أو ريغة الا من خلال ذكر فروعه والذي اشتهرت منه هوارة وتصدرت الباقي . كما أن اشارات ابن عبد الحكم قبله تعتبر من أقدم ما وصل من نصوص حول هذه القبائل

ويأتي بعده الرقيق القيرواني والتيجاني اللذين أخذ عنهما ابن خلدون وابن عذاري ، ويستمر هذا الغموض حتى في العصر الحديث حيث يختلط الامر على صاحب المعسول في خلال جزولة حول أصل هذه القبائل وعلاقتها مع بعضها الآخر أو مع التي تتعايش معها ونفس الامر حتى بالنسبة لبعض المعاصرين ، اما بالنسبة لهوارة مصر ومنذ استقرارها الاول والرسمي بمناطق البحيرة فان ما يقدمه المقريزي وابن اياس والجبرتي تعتبر من الاشارات الهامة التي من تجميعها يمكن القاء الاضواء الكاشفة عن تاريخ هذه القبائل في مصر والعوامل التي كانت تحركه . هذا بالاضافة الى عوامل التعرية التوثيقية لهذه القبائل في المغرب وعلى الخصوص بسوس .

وبعد التوثيق لنشاة هذه القبائل وتطورها توخيت القيام بدراسة ميدانية محدودة ومحددة وكنموذج تم الاختيار على فرعي هوارة بسوس أو ما يعرف باربعة وأربعين (4) وهوارة أولاد رحو بدائرة جرسيف اقليم تازة حتى يمكن ان يكون التمثيل متمشيا مع الخلفية التاريخية لها . الا أنه ورغم العلاقات الطيبة التي تيسرت بين السكان موضوع الدراسة فقد اعترضتني صعوبات متعددة خلال القيام بهذه الدراسة الميدانية ، منها انصهار القبيلة مع القبائل المجاورة أو التي تعايشت معها خصوصا منذ زحفة أعراب بني هلال وبني سليم . ثم صعوبة التوفيق بين الشخص الهواري وغيره ، وازدواجية التصرف لبعض الهواريين الناجمة عن الهجرة الى بعض المناطق الحضرية، وطبيعة المبحوثين الذين رغم الجهد المبذول لخلق جو من الثقة المتبادلة بعيدا عن أهداف يظنون انها تعني بشخصهم فانهم اضافة الى ترددهم وكتمانهم يحاولون ابراز مثالية قبيلتهم على حساب القبائل المجاورة مما يوضح رسوخ الفكر القبلي لديهم . بالاضافة الى صعوبة الاتصال بالنساء اللائي في سن الحجاب (16 سنة ـ 50 سنة) في نطاق البحث عن قضايا المرأة .

وهكذا جاءت الدراسة في بابين : الاول تاريخي والثاني ميداني .

أما الباب الاول وهو القسم التاريخي ، فبعد مقدمة اشرت فيها الى أن مرحلة الزحف الهلالي والنتائج المترتبة عنها (خصوصا تعريب هوارة)، ان هذا الزحف يشكل مرحلة فاصلة بين فترتين :

الاولى كانت القبائل خلالها ترتبط بالمجتمع العام الذي كان يتأرجح بين العاصمة في المشرق العربي (دمشق فبغداد) وبين محاولات الانفصال التي ظهرت في الشمال الافريقي والاندلس . أما المرحلة الثانية وهي التي تأتي بعد الزحف الهلالي الى بداية الاستعمار الغربي حيث انصهار هذه القبائل في اطار المجتمع العام .

وفي هذا الاطار قسم هذا الباب الى فصلين :

الفصل الاول : بعنوان (نشأة قبائل هوارة وتطورها حتى زحفة بني هلال) فبعد تفسير معنى (هوارة) وتحديد انتمائها الى الفروع البربرية . تحدثت عن أصولها سواء من حيث الاتجاه المعتمد التقسيم السلالي كما عند ابن خلدون أو الاتجاه المعتمد نظرية الاحلاف وارتباطه بفرضيات التفسير اللغوي كما هو الحال عند كارط ثم تحدثت عن فروعها أيضا سواء باعتماد التفسير السلالي أو باعتماد أسباب التحالف أو الازدهار ثم قسمت هذا الفصل الى مبحثين وتناولت في أولهما : قبائل هوارة على عهد الامبراطورية الاسلامية فقمت بمحاولة تحديد مرابطها الاولى منذ الفتح الاسلامي الى ظهور حركة الخوارج خلال عصر الولاة بالمغرب وانتهاء بمحاولات الانفصال عن الخلافة في المشرق بدءا بالرستميين ثم الاغالبة فالفاطميين بالمغرب وكذا انتقال هذه القبائل الى الاندلس وتحديد بيوتاتها وامرائها في الثغور وصولا الى تأسيس بعض الامارات الهوارية بالاندلس كبني ذي النون أصحاب طليطلة وبني رزين أصحاب شنتبرية وأخيرا قبائل هوارة مع الزحف الهلالي .

أما المبحث الثاني من الفصل الاول فقد تحدثت فيه عن الحركة الديمغرافية لهذه القبائل خلال عصر الامبراطوريات المغربية ، فحاولت رسم خريطة لمواقعهم في كل من طرابلس وفزان ثم في تونس وعلاقاتهم بالحفصيين ثم في المغرب الاوسط وعلاقاتهم مع بني حماد وبني عبد الواد وبني مرين ـ مشيرا الى الوضع الاقتصادي الذي كانوا يعيشون عليه خصوصا الجانب الفلاحي منه ونظام الاراضي الذي سينتقل معهم الى جنوب المغرب . كما عرضه التيجاني في رحلته .

أما الفصل الثاني : « قبائل هوارة بعد الزحف الهلالي الى عهد الاستعمار الغربي » فقد قسمته الى مبحثين : تناولت في الاول قبائل هوارة في مصر . متتبعا تحركاتهم في مصر منذ دخولهم اليها مع الفاطميين واستقرارهم ما بين الاسكندرية وبرقة ثم البحيرة الى أيام السلطان برقوق الذي أمر بتهجيرهم الى الصعيد الاعلى حيث سيطروا على مناطق جرجا واخميم الى أسوان ثم انتشار بعضهم جنوبا نحو السودان تتبعا لمناطق الرعي وحاولت تفسير الحركات التي قامت بها هوارة في مصر خصوصا على عهد بني أيوب والمماليك والتي كان هوارة خلالها في مقدمة البدو والفلاحين الذين كانوا يقولون بعدم شرعية السلطة الملوكية .

أما المبحث الثاني من الفصل الثاني فيحمل عنوان « قبائل هوارة ودولتا الاشراف » : تناولت في بدايته توزيع قبائل هوارة في المغرب محاولا تتبع أماكن استقرارها تاريخيا . أما أدوارها مع الاشراف السعديين فاثابت أنها كانت تؤازرهم خصوصا الفريق الذي استقر بسوس ، كما حالفت الشبانات حين ظهورهم بمراكش . وبسوس استمرت في الوفاء الى السعديين المتأخرين حيث بنت لهم مساكنهم بتدسي .

أما مع الاشراف العلويين فان مرحلة جديدة ستعرفها هذه القبيلة حيث جعلها المولى الرشيد ضمن جيش الشراقة ، وفي هذه المرحلة استقرت بناحية فاس من جديد بمكانها الحالي المعروف بهوارة الحجر. كما أن المولى اسماعيل ضمهم الى جيشه ونقل فريقا نمهم الى وجدة وهم المعروف حاليا بهوارة تريفة . وهو اسقرار نهائي عرفت بعده القبيلة مرحلتين :

مرحلة ما بعد وفاة المولى اسماعيل وبها أن هوارة سوس هي التي قامت بقتل الكرسيفي مدعي المهدية وكذا قتل بوتقال . وفي هذا العهد كانت تابعة لباشوية تارودانت ، الى أن ظهرت أسرة آل بومهدي الهوارية ، أما في ناحية كرسيف فان أهم حدث هو ظهور القائد أبو زيان ابن الشاوي وصراعه مع هوارة مدعما بقبيلة الاحلاف . حيث ستحالف هوارة قبيلتي أولاد رحو وبني وراين ضدا على ابن الشاوي.

أما المرحلة الثانية فهي الفترة التي تمتد من عهد الحسن الاول الى ظهور الحماية حيث ستتقسم هوارة سوس أثناء رحلة المولى الحسن الاول الى

الجنوب المغربي الى عشر قيادات ثم بعد ذلك أيام الدولة العزيزية ستظهر شخصية الباشا حمو كباشا على تارودانت وقائد على هوارة ثم بعد ذلك ستظهر أسرة آل ميس التي ستستمر الى أن يعين محمد الخامس رحمه الله قائدا على هوارة الملازم بوشعيب الزموري الذي سيلعب دورا كبيرا في العمل على اعادة الاستقرار وتهدئة النفوس .

أما في ناحية كرسيف فقد قامت هوارة بالقضاء على حركة أبي عزة الهبري وبعد محاولة ابن البشير الاستبدادية بهوارة قسمت هذه الاخيرة الى خمس قيادات على عهد المولى الحسن الاول .

أما الباب الثاني فهو المتعلق بالدراسة الميدانية ، وقد جاء في خمسة فصول . خصصت الفصل الاول منها للدراسة الاستطلاعية الاولية ، فبعد تحديد اشكالية الموضوع المتعلق بطبيعة التغير الاجتماعي وكذا مظاهر الاستمرار والثبات التي تعرفها القبيلة من خلال تحليلها على مستويات ثلاثة ، وهي تقديم التركيب الداخلي للقبيلة في اطار الموضوعي ودراسة هذا المركب عبر التطور التاريخي والاطار الجغرافي ثم أخيرا تحليل التفاعل القائم بين عوامل الاستمرار والتغير بعد ذلك استعرضت خطوات الدراسة الميدانية التي ابتدأت من تحديد الخصائص الى اختيار موضوعات الدراسة وتنظيم كل اجرائها منتقلا الى الحديث عن المنهج المعتمد مستبعدا في البداية المنهج التجريبي ومعتمدا المنهج الوصفي، هذا المنهج الوصفي الذي يحاول خلق تعادل بين عوامل الاستمرار والتغير ، فلم أدع الاطار التاريخي يطغى على البحث كذلك لم أعزل البحث عن الوضعية المعاصرة عن جذوره ومنابعه التاريخية . وبذلك يكون المنهج التاريخي اعتمد كاساس في الباب الاول بينما اتخذ كمنهج مكمل للمنهج الوصفي في الدراسة الميدانية ، ثم تحدثت عن وسائل جمع البيانات التي تمحورت حول الملاحظة والمجالات التي استعملت فيها ثم المقابلة التي تركزت بالخصوص على المقابلة غير المقننة فتقديم وصف لمجالات البحث الميداني الجغرافي والبشرية والزمنية ، بعد ذلك قسمت هذا الفصل الاول الى مبحثين تناولت في أولهما الملامح العامة للقبيلة سواء من حيث الموقع الجغرافي والآثار المترتبة عنه وردود فعل سكان القبيلة تجاهها فالمورفولوجيا الاجتماعية للقبيلة من حيث توزيع السكان وأكيولوجية القبيلة فالعلاقة مع المجتمع الخارجي التي كانت عوامل التحالف تلعب دورا أساسيا في تحديدها مدعما ذلك بشواهد تاريخية انتقلت الى الظاهرة الديمغرافية في القبيلة مقدما في اطار وصفي جميع الاهرامات الديمغرافية التي تعرفها قبائل الهوارة .

أما المبحث الثاني فقد خصصته الى نتائج الدراسة الاستطلاعية التي أوضحت كيفية التعامل مع الميدان الواقعي أثناء اجراء الدراسة الميدانية ثم كيفية وضع الصورة النهائية للصحيفة الاستطلاعية والمعايير المستعملة للتأكد من صدق البيانات . وبعد ذلك قدمت نماذج لحالات بعض الاخباريين من خلال الدراسة الاستطلاعية .

أما الفصل الثاني فيتعلق بالحياة الاقتصادية في فرعي القبيلة الهوارية ، وقد تمت دراستها من خلال التركيز على أربعة عناصر في مقدمتها : الخلفية التاريخية للحياة الاقتصادية التي تأثرت بسيطرة القواد هذه السيطرة التي لا زالت القبيلة تعيشها ، وهم الذين كانوا يعتمدون في الامساك بزمام الامور على الضرائب بالدرجة الاولى (خصوصا منذ أيام الباشا حمو وحيدة بن ميس في سوس على سبيل المثال) هذه الضرائب التي عرفت هي : الفريضة فالخرص بأنواعه ثم العاشرة فالتاسعة ، فالبير في العرمة ثم التويزة وكيف تحولت من عمل اجباري للسخرة ، ثم حياحة فالنكاس المشتق من الموكوس وأخيرا ما زالت وبعد ذلك تعرضت لاسباب ازالة هذه الانواع من الضرائب أما العنصر الثاني الذي تركزت عليه دراسة الحياة الاقتصادية فقد جاء من خلال الحديث عن المشترك الاعلى والادنى وأثره في التركيب الاجتماعي في المجتمع الهواري : والآثار المترتبة عن الضرائب التي أدت الى ظهور عدة فئات اجتماعية هي : المهاجرون فالزواك الذين تعتبر ظاهرتهم غائبة عن أي كتابة تاريخية أو اجتماعية ، والتنظيم الداخلي لهؤلاء الزواك ، ثم الحزم ، وأخيرا النوايب على أن ظاهرة الزواك قد كانت سببا لنعت هوارة بكثير من الصفات كانت تحتاج الى تبرير ، منها قول بعضهم :

فلا تثق بهواري اذا وعدا ، فالغدر شيمة ذاك الجيل منذبدا قوم كأسلافهم لم يعرفوا سوى نهب القوافل

أو قتل الورى أبدا ولا تطالب اذا الذهر لحئون عـدا بصرفه بالوفاء منهم أبدا أو كقول أحدهم :

لا ترم الوفـاء في الهـواري لو أقسـم أقسم لك بالله الباري .

ان نبت الرمـان في الصحـاري قد تنبت الشـوبة في الهواري .

وغير ذلك من الاقوال التي كانت تحتاج الى تفسير للظروف الاجتماعية التي قيلت فيها .

هذا في جانب المشتـرك الادنى أمـا في المشترك الاعلى فقد امتاز بالتمزق الداخلـي بين أعضائه وظهور بعض المنتفعين الذين أفرزوا منه .

أما العنصر الثالث فـي دراسة الحياة الاقتصادية فقد قدم من خلال الوضعية الاستقـرارية التي كـان يعيش عليها السكان في هذا الميدان سواء عند الرحالة الذين يعتمدون نظام الرعي (العلوش) والرحلة أو عند القرويين الذين يعتمدون الزراعة بالدرجـة الاولى وعلى الخصوص ميدان السقي ونظامه الذي نقل مـع هوارة الوافديـن من تـونس وهو المعـروف بالقلد أو تمازالت أو تناسب . وأخيرا بالنسبة للحياة الاقتصادية فان العنصر الرابع هو المتعلق بمرحلة التغير والاستمرار مع تحديـد الخصـائص والمميـزات والآليات التـي تحكمت فيها وذلك مـن خـلال الحديث عـن الاسرة كعامل اقتصادي والعلاقة بالارض والمتغيرات المرتبطة بها وطبيعة استغلالها ثم المواقف الاجتماعية والثقافية والطبقية خلال الفترة الاستعمارية .

أما الفصل الثالث فهو المتعلق بالتقاليد والعادات كوسائل للضبط الاجتماعي ، وهي عـوامل كانت ولا زالت تلعب دورها في الصفات على تماسك القبيلـة وتوحيدها والحفاظ على استمراريتها ومن خلال تحديد مفهوم الضبط الاجتماعي الذي تتبناه الدراسة مـن كونه يعتمد عنصري السلطة والسيطرة والقهر ثـم التربية والتعليم والتـوجيه والارشـاد وذلك بهـدف تحقيق الطريقة التي يتطابق بها النظـام الاجتمـاعي كله ويحفظ هيكله ثم كيفية وقوعه بصفة عامة كعامل توازن في حالات التغير . بعد ذلك استعرضت الوسائل الغير الرسمية التي يطبق بواسطتها الضبط الاجتماعي في القبيلة مستعرضا صـورا ثـلاثة كمثال لها ثـم بعد ذلك انتقلت الى الوسائـل الرسمية لاستعـراض بعض الامثلة المتفق عليها كنظام السقي وجزاء السارق والتبريح أو الاستدعاء . أما المؤسسات التي تحقـق سلطان الاعراف فتأتـي في مقدمتـها مؤسسة آيـت الاربعين (بولرباع) وهـي لا تتدخل في الاحـوال الشخصية التي كانت من اختصاص القاضي باعتباره ممثل السلطة المركزية الروحية ، أما اختصاص آيت الاربعين فيتعلق بالجنيـات على اختلافهـا والديون ، وتنظيم القبيلة داخليا للدفاع عن حدودها وكذلك تنظيم العلاقات الخارجية مع غيرها . على أنه كانت تتعايش مع هذه المؤسسة سلطات أخرى تقليدية تتمثل في الشرفاء والمرابطين والزوايا والعلماء ، الا أنه ورغـم وجود هـذه المؤسسات فقـد كانت تطغى عليها فـي بعض الاحيان بعض الاتجاهات الفائرة ضد بعضهـا مما أدى الى ظهور المقدم فالشيخ فالقـائد .

أما الحديث عن نسق القـرابة والحيـاة الاسـرية فهو موضوع الفصل الـرابع الذي انطلـق من تحديد مفهوم نسق القـرابة وأهميتـه بالنسبـة للدراسات الاجتماعية العربية ، فاستعرضت أنواع هذه القرابة (بالدم أو الانتسـاب ثـم المعاصـرة) لأنتقل الـى الحديث عن النواة الاولى للقرابة وهي العائلة بأنواعها: المركبة ، ثـم العائلـة المتنة فالاسرة بأنواعها ثـم حاولت استعراض أهم الخصائص التي كانت تتميز بها الاسـرة منذ استقـرار هوارة بالمغـرب الى عهـد القواد والتي تتخلص في صلابة بنية الاسرة لكونها وحدة عمل ، ثـم وضـع رب الاسرة فوضـع المراة ودورها الاجتماعي داخل الاسرة ، والتنشئة الاجتماعية وأثرها في تكوينه الشخصيـة .

ثم انتقلت الى الحديث عن الزواج من خلال دورته الكاملة التي تبتـدىء من الاختيـار للزواج الـى أن تنتقل الزوجة الى بيـت الزوجية فيـوم الدخلة ثـم العلاقات الاسرية وذلـك من حيث العلاقة بين الـزوج وزوجته وعلاقة الزوجة بأخـوات زوجهـا ، وزوجات الاخوة ثم انهيت الفصل بالحديث عن مرحلة التغيـر والاستمرار في نسق القرابة والحياة الاسرية ، أمـا الفصل الاخير وهو المتعلـق بالثقافة الشعبية ، فقـد جاء ليكون نهاية الدراسـة الميدانية والـذي تعرضت فيه الى المواسم وانواعهـا خصوصـا (الرمـي) والتطور الذي عرفه والدور الاجتماعي للرماية ، أمـا الادب الشعبي فقد استعرض من خلال بعض الاشارات، الى المميزات اللغوية لذا الهواريين ، ثم ظهور القوالين

الى بعض أنواع الزجل الهـواري كالطويل وبوكطعـة والرباعي، واللغيظ أما الرقص فأهـم ما تشتهد بـه القبيلة هـو الوناسـة فقـد استعرضتهـا بـمراحلها المختلفة ومدلولهـا الاجتماعـي عن الهوارييـن وهي رقص : رجولي في حين أن (حـران) رقص أنثوي . على أن المواضيع التي تناولها الادب الشعبي متعددة اكتفيت بذكر الغزل ثم التاريخ لبعض الاحداث وكيف ينظرون اليها .

وبعد ذلك جاءت الخاتمة لتبرز ظاهرة الاستمـرار والتغير من خلال مستويين اثنين : تاريخي وواقعي:

وأخيرا ما هي شرعية البحث في المجتمع القروي في هذا العصـر الذي يمـتاز بهبـوب رياح التغيـر العاصفة المصاحبة لايجابيات التقنية الفلاحية التـي لعبت دورا تنمويا في حياة القروي .

ان دراسة هذا المجتمع ضرورية وأكيدة أكثر من أي وقت ، وذلك بهدف تنمية البحث عن مفهوم الامة القومية المنشودة وذلك مـن خلال الكشـف عن مواد تاريخية قد تظل مجهولة ان لم يسارع الى تجميعها وتوثيقها خصوصا وأنها تعتمد الرواية الشفوية ، ثم ان التاريخ لهذا المجتمع كان يتمشى مع طبيعـة الفكر السائـد علما بانـه لا يمكن القـول في العصر الحاضر بافتقاد وغيبة القبيلة وهذا يتجلى في دراسة بناء القوة الذي تطور من مفهوم قبلي الـى مفهـوم سلطوي ثم أخيرا المفهوم السياسي المعلق بالطابـع القبلي اضافة الى الرغبة فـي تعرية الـواقع ، هذا الواقع الذي كان يفسر اعتمادا على المغارم في غيبة عوامل قيمة أقوى، وسيطرةالعقلية التبريرية والترديدية التي كانت تعاير البعد الاجتماعي الذي تحول الـى بعد جغرافي والهدف من هـذه الدراسة أيضـا هو تحديد الآليات التي تسير حركية التاريخ لتسهيل استيعاب مشاريع النمو وحتى لا تبقى هذه المجتمعات أثـرية تستهوي الباحث ولتعديل التراث الثقافي في الداخل لا من الخـارج .

تلك خلاصة لنص الرسالة المضمن في الجزء الاول . أما الجزء الثاني فخلاصته ناطقة من عنوانه الخاص بالملاحق وقاموس لبعض المصطلحات الخاصة بقبـائل هوارة . وخرائـط مواقعها في شمـالي افريقيـا ثـم فهارس الاعلام والقبائل والامـاكن .

قضية و وثائق

محمد الأمين البزاز

فتح باب جديدة بطنجة (1896 - 1897)

لم تكن مدن مغرب ما قبل الاستعمار مؤهلة لتوفير المجال المناسب لنمو الانتاج الراسمالي . وقد طرح هذا المشكل اول ما طرح في المدن الشاطئية منذ نهاية القرن التاسع عشر مع تصاعد موجة التسرب الأوربي ، وتكاثر عدد الأجانب . لذلك فان المجلس الصحي ، بوصفه ممثلا عن الامبريالية الراسمالية في المغرب ، تدخل في الحياة الحضرية في هذه المدن ، خاصة في طنجة ، مقره الدائم ، وذلك بسن سياسة حضرية واسعة يمكن اعتبارها مؤشرا على السياسة التي سينهجها ليوطي بعد الاعلان عن الحماية . وعلى عكس هذا الأخير ، الذي تظاهر على الأقل باحترام التقاليد ، ببنائه مدنا جديدة بجانب المدن التقليدية ، التي سلمت بهذا من التخريب على عكس ما حدث في مستعمرات أخرى كالجزائر ، فان المجلس الصحي حاول في طنجة تغيير معالم المدينة ، ولم يكن يتردد في المطالبة بهدم بنايات قديمة ، وبناء أخرى جديدة ، بل كان يعمد حتى الى المطالبة باضرام النيران في الأكواخ ونقل نزلائها بعيدا (الى برج الغندوري كما حدث مثلا سنة 1895) ، وقد توج هذه السياسة سنة 1902 باستصدار قانون حول مراقبة الدور الجديدة وبناء قنوات الماء الحار (الوثيقتان 10 و 11) .

لقد كانت هذه السياسة تستهدف توفير راحة الأجانب ، وخلق الظروف المناسبة للتراكم الراسمالي ، كما كانت تستهدف تاكيد محاسن الحضارة الغربية وتفوقها ، وبالتالي نهج سياسة التسرب المقنع لما يعرف بالامبريالية الثقافية .

ولقد حاول المخزن في مناسبات كثيرة وضع حد لهذا التدخل الأجنبي في شؤون البلاد الداخلية ، الا أن محاولاته كانت تمني بالفشل أمام تحديات المجلس الصحي ، كما يشهد على ذلك مثال 1896 .

ففي 1896 طالب المجلس باحداث باب جديدة بطنجة متعللا بحصول « التضايق للمارين مع القوافل الداخلة والخارجة من باب واحد » (الوثيقة 1) . وقد تمكن السفير الانجليزي نكلسن خلال سفارته الى مراكش سنة 1896 من انتزاع موافقة المخزن ، بشرط أن يسند النظر في أمر الباب المذكورة الى عامل طنجة وأعيانها تحت اشراف نائب السلطان . بيد أن المجلس الصحي تجاوز هذه الاتفاقية ووضع تصميما للباب وبعث به الى مراكش مطالبا بان يكون البناء على منواله . وقد ابدى المخزن امتعاضه من هذه المبادرة الجديدة التي تتنكر لارادته فضلا عما يلزم « على متابعة الصورة المذكورة [تصميم الباب] من كثر الهدم في أبنية قديمة صحيحة لا داعي لهدمها وتصيير

أموال لها بال وتضييع منافع لجانب المخزن ولجانب الأحباس » (الوثيقة 2) . ولقطع الطريق أمام هذا التدخل ، قرر المولى عبد العزيز لرجاء أمر الباب الى حين ، على أن يبث فيه بعد ذلك بنفسه ، وأفصح عن هذه الرغبة في احدى رسائله الى الطريس قائلا : « والحالة أن المقصود ... هو مدافعة الاجانب عن المداخلة في مثل هذه الأمور حتى يكون الكلام في ذلك بعد حين من ابتكارات المخزن الناشئة عن مطمح نظره لا عن طلب طالب » . الا ان المجلس الصحي لم يترك له اية مهلة . فتحت تاثيره والحاحه ، اضطر المخزن الى اصدار اوامره الى كل من عامل طنجة وقاضيها ومحتسبها وأمنائها بالاجتماع مع الطريس بحضور بعض اعيان المدينة ، لينكبوا جميعهم على دراسة المشروع . وفقا لهذه الأوامر ، اجتمع الموظفون المذكورون بدار النيابة ، وبعد دراسة المشروع قر رايهم على « رفع ذلك الضرر من هدم ما يهدم وبناء ما يبنى » ، ووضعوا تصميما بعثوا به الى مراكش مع بيان التكاليف التي بلغت اربعة آلاف ريال . وقد وافق المخزن عليه ، واصدر اوامره بالشروع في مباشرة العمل (الوثيقة 3) .

و) سفارة عبد الكريم بريشة لدى المجلس سنة 1896

في أعقاب موافقته على فتح هذه الباب ، قرر المخزن القيام بمحاولة دبلوماسية لدى المجلس الصحي وذلك من اجل وضع حد لكل تدخل اجنبي في شؤون مدينة طنجة .وهكذا فقد بعث احمد بن موسى برسالة إلى عبد الكريم بريشة في 24 جمادى الأولى 1314 هـ (31 أكتوبر 1896) لفت فيها أنظاره الى ما آل اليه أمر النواب الأجانب في مراسلاتهم مع المخزن ، مبينا كيف كانت هذه المراسلات تقتصر في الأصل على ما يهم دولهم ومحمييهم وشؤون رعاياهم المقيمين بالمغرب ، ثم صارت « ترد في امور خارجة عن ذالك مما هو منوط بالنظر المخزني أعزه الله ولا وجه لمداخلة الغير فيه وتختم تارة باسم مجمع العافية وتارة باسم السنيدة (الوثيقة 4) . بعد ذلك كلفه بأن يتصل بالسفير الاسباني اوخيدا ، الذي جاء طلب فتح الباب على يده ، لينبهه الى ما يترتب عن طلبه هذا « من وجوه الخرق والضرر » ، ثم أن يستدعي الهيئة الدبلوماسية ليتباحث معها في الموضوع « بما ينتج عنه عدم العود لارتكاب هذا الخرق في مكاتبة المخزن اعزه الله » .

وبربط هذه المحاولة بالمحاولات التي بذلت في نفس السنة ، والرامية الى الحد من التدخل الأجنبي في شؤون داخلية أخرى (كشؤون الحجاج الذين كان المجلس يفرض عليهم الحجر الصحي) ، يمكننا القول ان مسألة الهيمنة الاستعمارية على المغرب والتي يجسدها المجلس الصحي ، اتخذت وضعيتها كمسألة محورية في سياسة أحمد بن موسى الرامية الى محاولة الافلات وانقاذ ما يمكن انقاذه . بيد أن طبيعة سفارة بريشة دخل عليها تعديل ، كما تبين لنا ذلك من خلال تصفح محاضر جلسات الهيئة الدبلوماسية . اذ أن الطلب الذي قدمه الى هذه الهيئة في 12 نوفمبر لم يتعرض ولو باشارة واحدة الى التعليمات التي نصت عليها رسالة أحمد بن موسى السابقة الذكر ، ونص بالمقابل على رغبة المخزن في أن يكون ممثلا داخل المجلس الصحي بعضو مغربي . والحقيقة أن بريشة كان مكلفا أيضا من قبل المخزن باثارة هذه المسالة مع الهيئة الدبلوماسية ، كما يتبين ذلك من احدى رسائل المولى عبد العزيز الى نائبه بطنجة الحاج محمد بن العربي الطريس ، والمؤرخة في 6 ربيع الثاني 1314/14 شتنبر 1896 (الوثيقة 9) . الا أن السؤال يبقى مطروحا حول عدم طرحه على بساط المناقشة مسألة تدخلات المجلس الصحي في الحياة الحضرية بطنجة كما سبق الذكر ، اذ لو فعل ، لترك ذلك بصماته في محاضر جلسات الهيئة الدبلوماسية التي بين ايدينا (مع العلم اننا استقصينا مواد هذه المحاضر عن سنتي 1896ـ1897) . فهل يكون بريشة قد فضل تجاوز هذه المسألة ليكرس جهوده لانجاح مشروع تعيين ممثل مخزني داخل المجلس الصحي ؟ وهل يكون قد راى في تواجد هذا الممثل ضمن أعضاء المجلس خير وسيلة للحد من تدخلاته في حياة مدينة طنجة بأن يفرض « فيتو » المخزن كلما دعت الضرورة الى ذلك ؟ في الواقع ، ان كل تفسير لهذا الاشكال سابق لأوانه أمام صمت الوثائق . ومهما يكن ، فان سفارة بريشة لم تكن سوى محاولة يائسة بذلها المخزن بعد أن أعياه أمر المجلس الصحي ، وهي تكشف لنا في حد ذاتها عن ضعف موقفه أمام هذه السلطة الدخيلة التي أصبحت أكثر تمكنا في البلاد من حكامها الشرعيين . وقد تجلت هذه الحقيقة مرة أخرى في المداولات التي دارت بين السفراء الاجانب فيما بين 12 نوفمبر 1896 ، و 24 ابريل 1897 ، والتي انتهت برفض تام لتعيين اي ممثل مخزني داخل المجلس الصحي يكون له الحق في حضور جلساته والمشاركة في مداولاته .

الوثيقـــة 1

رسالة من المولى عبد العزيـز الى الحاج محمد بـن العربي الطريس حول طلب المجلس الصحي المتعلق باحداث باب جديدة بطنجـة (7 جمادى الأولى 1314 / 14 أكتوبـر 1896) .

(الطابـع العزيـزى)

خديمنا الأرضى الحاج محمد بن العربي الطريس ...

فبعد ما تقدم اصدار الجواب لك عن الصورة التي وجه على يدك نائب الصبنيول ، وكيل نواب الأجناس في السنيدة (الصحة) اذ ذاك بقصد جعل الباب التي يطلبون احداثها هنالك بطنجـة على مثالها ، وشرح لك ما يلزم على متابعة الصورة المذكورة مـن كثير الهدم في ابنية قيمة صحيحة سالمة لا داعي لهدمها ، وتصيير اموال لها بال ، وتضييـع منافـع لجانب المخزن ولجانب الأحباس ، وان ما وقع الوفق عليه مع المتكلم في ذالك أولا ، الذي هو نائـب النجليز ، حيث كان بحضرتنا الشريفة ، انما هو اسناد النظر فيما ذكر لعامل البلد وأعيانها على يدك الى اخره ، ولم يرد منك جواب الى ان ورد كتاب نايب النجليز بأن ما أجبت به نايب الصبنيول في ذالك لم يطابق ما كانوا ينتظرونه ، طالبا بيان ما عند المخزن من وجوه الايراد على الصـورة المذكورة وتتميم الكلام مع عامل البلد وأعيانها في ذالك حيث لا غنى لهم عن احداث هذا الباب ، الى آخره . فاقتضى النظر تأخير جواب النايب المذكور الى أن يرد جوابك بشرح المثال ليظهر ما يجاب به . وعليه ، فلا بد ، طير الجاوب بشرح الواقع وبيان المثال مع الاشارة لما يتعين التنبيه عليه ليكون المخزن على بصيرة ، ويجاب المتكلـم بالمتعيـن بحـول الله والسـلام . في 7 جمادى الأولى عام 1314 .

الوثيقـــة 2

رسالة من المـولى عبد العزيز الى الحاج محمـد بن العربي الطريس حول طلب المجلس الصحي المتعلق باحداث باب جديدة بطنجـة (7 جمادى الأولى 1314 / 14 أكتوبـر 1896) .

(الطابـع العزيـزى)

خديمنـا الأرضـى الحـاج محـمـد الطريـس ...

فبعد ما صدر لك الجواب عما كان كتب لك به نايب الصبنيول في شأن الباب التي يطلب هو وغيره من النواب احداثها هنالك بطنجـة وكذا الباب التي يريدون احداثها بالدار البيضـاء لادعائهـم حصـول التضايق للمارين مع القوافل الداخلة والخارجة في باب واحد ، وشرح لك ما تجيبه به مما يقتضـى قصر كلام وكيل السنيدة (الصحة) على ما هو من شأنها ، واستبداد الجناب المخزني بالنظر في مصالح بلدان ايالته والحالة أن المقصود بالجواب المذكور هو مدافعة الاجانب عن المداخلة في مثل هذه الامـور حتى يكون الكلام في ذالك بعد حين من ابتكارات المخزن الناشئة عن مطمح نظره ، لا عن طلب طالب ، ورد كتاب نايب الصبنيول المذكور أيضا بما اقتضـى عدم امكان المهلة في ذالك ، فاقتضى نظرنا الشريف تقديم ما أكن مزورا في الدهن تأخيره على منـوال ابتكار النظر المخزني ليشيع بروز اثر الكلام في ذالك وبعده يصدر الجواب للمكلم المشار اليه بمقتضـاه ، وقد أصدرنا أوامرنا الشريفة صحبته لعامل ذالـك الثغر الطنجي حرسه الله ، والقاضي والمحتسب بما بلغ من الضيق الحاصل للناس بأبواب مدينة طنجـة وتضررهم بسبب ذالك ، وبأن يجتمعوا معك بدار المخزن ثمة ويحضروا معهم بعض اعيان اهل البلد مثل الأمين الطالب عبد السلام احرضان واشباهه ، وعدلين ، ويتفاوضوا معك فيما يقتضى المصلحـة زيادته وابداله رفعا لهذا الضرر وتوسعة للناس في ذالك ، ويوجه لحضرتنا الشريفة على صورة الكيفية المتعينة وبيان الصائر المقدر لذالك ليصدر أمرنا الشريف فيه بالمتعين بحول الله . وعليه ، فنأمرك أن تعين لهم وقت الاجتماع لذالك بدار المخزن هنالك وتحضر معهم وتجري العمل في ذالك على مقتضى ما ذكر ، وتعجلوا بتوجيه الموجب المتضمن له ، كما أصدرنا أوامرنا الشريفة بمثل ذالك في شأن الباب المطلوبة بالدار البيضاء للعامل والقاضـي وامنـاء المرسى ، وامين المستفاد ، والمحتسب ، لتكون على بال والسلام . في 12 جمادى الأولى عام 1314 .

الوثيقـــة 3

رسالة من احمد بن موسى الى الطريس يخبره فيها بتكليف المخزن للأمين الحاج عبد الكريـم بريشـة

بالاجتماع مع الهيئة الدبلوماسية لاقناعها بوضع حد لتدخلاتها في الحياة الحضرية بطنجة (24 جمادى الأولى 1314 / 31 اكتوبر 1896) .

محبنا ، خديم سيدنا ، الأرضى ، النايب ، الحاج محمد الطريس .

امنك الله ، وسلام عليك ورحمة الله عن خير مولانا أيده الله

وبعد ، وصل كتابك بابلاغك لنايب الصبنيول جميع ما اجبت به من الحضرة الشريفة كتابة عما كان يطلبه النايب المذكور على لسان جميع النواب في شان الباب التي يطلبون تشييدها بطنجة على الكيفية المقترحة ، وأنك أوضحت له ذالك غاية الايضاح حتى فهمه ، ثم اجتمع سائر النواب ، ففهموه كما ينبغي ، ولم يجدوا عنه جوابا اذا ذاك ، ثم دفعوا لجواب الوارد على يدك وان كان غير مطابق للمجاب ، كما اشرت ، وصار بالبال ، بعد انهائه لعلم مولانا المنصور بالله . اما الباب المطلوبة بطنجة ، وكذا المطلوبة بالدار البيضاء ، فقد تقدم صدور الكتاب الشريف لك بشرح الصادر منهما معا . واما ما يرجع للخرق الحادث بهذا المنوال الذي صارت ترد به مكاتيب النواب على جانب المخزن ، ويجعلوه شغل السنيدة مدفعا لذالك ، ويختمون المكاتيب باسم مجمع العافية (المجلس الصحي) أو كبير السنيدة ، ونحو ذلك ، فقد أمر سيدنا ايه الله بتكليف الامين الحاج عبد الكريم بريشة بمباشرته الكلام في ذالك مع نايب الصبنيول أولا ، حيث كان هو المتكلم الآن ، حتى يقرر له وجوه الضرر والخرق التي تلزم من ذالك ، ويفهمها ، وتثبت في ذهنه ، وها الكتاب له بذالك يصلك بطيه ، وبعد المباشرة ، يامرك سيدنا أيده الله ان تدفع للنايب المذكور جوابه الواصل اليك طيه مع نسخة منه ومن أصله ليكون توصل هذا النايب بالجواب بعد فراغ الامين بريشة من المباشرة معه وحصول الاستيعاب لما ذاكره به ، ثم بعد ذالك يكون اجتماعه أخيرا بسائر النواب على يدك على العادة ليباشر الكلام معهم في ذالك أيضا بما يوصل لسد باب هذا الخرق والرجوع لمسطرة المصارفة القديمة المقررة مع الجريان على سنن تعاطي للحقوق فيما يتعلق بكل واحد وشؤون دولته ، واعلم بالمثال ، وعلى المحبة ، والسلام . في 24 جمادى الأولى عام 1314 .

الوثيقـــة 4

رسالة من احمد بن موسى الى الأمين الحاج عبد الكريم بريشة باسم السلطان بمباشرة الكلام مع الهيئة الدبلوماسية لوضع حد لتدخلاتها في حياة مدينة طنجة (24 جمادى الأولى 1314) .

محبنا الأرضى الحاج عبد الكريم بريشة ، أمنك الله وسلام عليك ..

وبعد ، فغير خفي ما تقررت عليه مسطرة المصارفة بين جانب المخزن أعزه الله وبين نواب الدول الأجنبيين قديما وحديثا ، وهو ان كل واحد منهم انما يكاتب جانب المخزن فيما يرجع لأمور دولته وتعلقاتها بالخصوص ، وجريان العمل في تعاطي الحقوق بين المخزن وبين نايب كل دولة على مقتضاه، الى أن صارت المكاتب الآن ترد على جانب المخزن في أمور خارجة عن ذالك بما هو منوط بالنظر المخزني اعزه الله ولا وجه لمداخلة الغير معه فيه ، وتختم تارة باسم مجمع العافية ، وتارة بنايب السنيدة ، وهذا المنوال لم يكن جاريا على شرط من الشروط ، ولا جرت به عادة في القديم ، وانما هو أمر حادث ، وخرق ظاهر ومن ذلك امر الباب التي يطلب توسعتها أو احداث باب اخرى للتوسعة على المارين بطنجة . ومن المعلوم ضرورة أن شغل السنيدة شيء معلوم محصور ، لا يتجاوزه الى مكان خارجا عن وظيفها الراجعة للمخزن في رعيته وايالته . وقد تقدم الكلام في ذالك أولا على يد نايب النجليز مشافهة حيث كان بالحضرة الشريفة ، ثم صار الكلام فيه على يد نايب الصبنيول بواسطة خديم سيدنا السيد الحاج محمد الطريس ، ثم كتب نايب الصبنيول اخيرا لجانب المخزن مباشرة على لسان النواب . وعليه ، فيامرك سيدنا أيده الله أن تباشر الكلام مع هؤلاء النواب في ذالك بما يوصل لبقاء المصارفة معهم على المنوال السابق ، وتدارك ما حدث من الخرق برد العمل فيه الى اصله ، وان تكون الملاقاة أولا بباشدور الصبنيول حيث كان هو المتكلم في ذالك الآن ، وتقرر له ما ينشا عن ذالك من وجوه الخرق والضرر حتى يفهمه ويثبت لديه ، وتفصح له عن المراد الذي هو الجرى على العمل القديم من كتابة كل واحد منهم فيما يعرض له من تعلقات دولته ورعياتها وحماياتها ، وحينئذ يدفع له خديم سيدنا

الطريس جوابه الموجه له على يده ، ثم بعد ذالك يكون اجتماعك بالنواب كلهم على يد خديم سيدنا الطريس بهذا الجمع العمومي لتباشروا الكلام معهم في ذالك بما ينتج عدم العود لارتكاب هذا الخرق في مكاتبة جانب المخزن أعزه الله ، وتطير العلام بالمثال .وأما أمر هذا الباب ، فقد تقدم اصدار المكاتيب الشريفة فيها لخديم سيدنا الطريس وغيره ، كما صدرت المكاتيب الشريفة للمكلفين بالدار البيضاء في شان الباب التي يطلب أهل البلد زيادتها هنالك ، وعلى المحبة ، والسلام . في 24 جمادى الأولى عام 1314 .

الوثيقة 5

رسالة من المولى عبد العزيز الى الحاج محمد بن العربي الطريس حول طلب المجلس الصحي المتعلق بفتح باب جديدة بطنجة (7 رمضان 1314 / 11 يناير 1897) .

(الطابع العزيزى)

خديمنا الأرضى ، الحاج محمد بن العربي الطريس ...

وصل جوابك باجتماعك مع خدامنا عامل البلد وأمناء المرسى والقاضي والمعينين من أعيان البلد للمفاوضة في شأن التوسعة التي بلغ علمنا الشريف دعاية الحاجة لزيادتها في بعض أبواب ذالك الثغر الطنجي حرسه الله ، واجتماع رأيكم على توجيه من عينتموه من التجار وأهل المعرفة للتطوف بها وامعان النظر فيما يتعلق المصير اليه ، وتقدير صائره ، حتى استوعبوا ذالك ، واتفق رأيكم على اختيار ما تقتضي المصلحة ارتكابه في رفع ذالك الضرر ، من هدم ما يهدم ، بناء ما يبني ، حسبما بالصورة التي وجهت مع الواجب المتضمن بيان الصائر المقدر له ، وهو أربعة آلاف ريال ، وصار بالبال . وقد استوعبنا ذاك وأمضيناه نظرا لرفع مضرة الازدحام عن المارين ، وعليه ، فبوصوله اليك نأمرك أن تصرف وجهة العزم للتعجيل بالشروع في مباشرة العمل على مقتضى الصورة التي وجهت ، وان كان هناك معلم أجنبي ماهر في اتقان العمل ، فلتتعاقدوا معه على القيام بمباشرته على مقتضى الصورة بعد (التباحث) في قدر ما يتعين أداؤه من الدراهم المقوم بها ، ولتطير للاعلام بالمثال ، وقد أصدرنا أمرنا الشريف لخدامنا أمناء المرسى بما يصلك طيه بمضمنه ، وتنفيذهم الدراهم المفاصل بها على يدك ، والسلام . في 7 شعبان 1314 .

الوثيقة 6

رسالة من سفير بلجيكا وعميد السلك الدبلوماسي الى أحمد بن موسى جوابا على رسالته المؤرخة في 24 جمادى الأولى 1314 حول نفس الموضوع السابق (8 شتنبر 1897) .

الحمد لله

المحب ، العاقل ، الفقيه ، النبيه ، الوزير الأعظم ، المكرم ، السيد أحمد بن موسى بعد مزيد السؤال عنك ، محبة أن تكون بخير دائما ، فقد وصل كتابك المؤرخ في 24 جمادى الأولى عام تاريخه ، الذي وجهته الى منسطر الدولة الصبانيولية الفخيمة السيد أوخيدا ، الذي كان زعيما لنواب الدولة مدة غيبتنا ، جوابا عن كتابه المؤرخ 24 شطنبر عام 1896 . فلتعلم أننا نوكد عليك ما كتبه الباشدور المذكور ، غير أنك لم تعتبر معنى كلامه ، حيث أنه لم يتعلق خطابنا بأمور مجمع العافية ، ولا بحقوق أهل رعيتنا ، وحمايتنا . وعليه ، فبقصد ازالة الشك الذي ظهر كونه في عقلك ، فيصلك تقييد بينا لك فيه من له التصرف في المسائل التي يتكاتبون بها نواب الدول مع المخزن ما عدا المسائل المختصة بكل دولة ، وأما الأمر الذي نكتب لك عليه الآن فها شرح الدافع فيه ، لما كان منسطر دولة كريط بريطن عند الأعتاب الشريفة قد بين للحضرة الشريفة المصلحة التي تحصل من أبواب جديدة بثغر طنجة والدار البيضاء ، فوعدت أعزها الله للسفير المذكور اصدار أمرها بالبحث عن ذالك ، وقضاء الغرض بما يسر الجانبين ، وبينت أيضا ما يكون عليه العمل ، وهو أن نواب الدول يجعلون وجه القانون ، ويصرفونه للنائب السيد الحاج محمد الطريس ، فيطالع به الجناب الشريف ، فلذالك كتب لك زعيم النواب على لسانهم طالبين منك أن تتوسط لتعجيل انفصال الأمر بدون تأخير ، حيث مقصودهم انما مصلحة أهل الثغرين المذكورين مغربيين وأجنبيين ، ولم تجب راسا لنا عن الكتاب المذكور ، فنتعجب من انك تتعجب بدون سبب .. حيث اننا انما طلبنا انجاز

ما وعدت الحضرة الشريفة للسفير الانجليزي بلا زيادة ولا نقصان . وهذا غاية ما نطلبه الآن ودمتم بخير وهناء وسرور . وختم في 8 شطنبر سنة 1897 موافق 6 رمضان عام 1314 .

الوثيقة 7

(نص البيان المحال عليه في الرسالة السابقة)

هذا بيان تكليفات نواب الدول الأجانب بالمغرب ، وأسماء جماعاتهم حسب المسائل التي ينظرونها ، فمنهم أولا ، أن النواب يجتمعون في شأن جميع المسائل المتعلقة بحقوق الرعايا الأجانب بالمغرب أنهم يتجالسون بصفتهم مفوضين كل منهم لدولته ، فيكون هذا الاجتماع جماعة نواب الدول، ورئيس الجماعة زعيمهم الذي هو منسطر الأقدم اقامة بطنجة ، واذا غاب فينيبون عليه المنسطر الأقدم بعده ، وأما المكاتيب الموجهة من الجماعة المذكورة الى الأعتاب الشريفة ، فيوقعون عليها النواب جميعهم ، أو يوقع زعيمهم عن اذنهم فقط ، وان كاغيد المكاتيب يطبع عليه جماعة نواب الدول . ومنهم ثانيا ، أنه لما يجتمعون النواب بموجب الظهير الشريف الصادر عن السلطان المرحوم مولاي الحسن تاريخ 7 ربيع الأول عام 1296 ، ويتداولون بامور حفظ الصحة والطبيعة وبكل ما يتعلق بالتدابير الصحية المقتضى جعلها للبابورات ، فيكون اجتماعهم مجمع نظام الصحة ، ويترأسهم كل واحد من البشدورات بالنوبة مدة ثلاثة أشهر ، وأما مكاتيب المجمع المذكور ، فتكتب على كاغد مطبوع عليه مجمع الصحة . ثالثا ، ومنهم أن جماعة النواب لما يتصرفون فيما يناسب منارة رأس أشقار وطريقها ، فيتسمى اجتماعهم لجنة منارة رأس أشقار وطريقها ، ويرأس هذه اللجنة كل من المفوضين المقيمين بطنجة مدة ستة أشهر بالنوبة . وأما الكاغد الذي يكتب عليه في المستقبل فيكتب عليه لجنة منارة رأس أشقار وطريقها .

الوثيقة 8

رسالة من احمد بن موسى الى رئيس المجلس الصحي جوابا على رسالته المؤرخة في 8 شتنبر 1897 المذكورة أعلاه (6 شوال 1314 / 10 مارس 1897)

فقد وصل جوابك أيها المحب عما أجيب به الوكيل قبلك من طلب التوسعة في أبواب طنجة والدار البيضاء ، بأن ما تكتبون به لم يتعلق فيه غرض لجناب أنفسهم ولا برعيات دولكم المحميين ، وأن طرق مكاتيبكم محصورة في الفصال الثلاثة المبينة بالورقة التي وجهت في كتابك ، ومنها قضية الأبواب التي تكلم فيها سفير الدولة النجليزية بالحضرة الشريفة ، واجيب بالوعد بالبحث عن ذالك ، وقضاء الغرض على يسر الجانبين ، طالبا انجازه من غير زيادة ولا نقصان ، وصار بالبال . فبعد انهائه لعلم مولانا المنصور بالله ، فأمرني أعزه الله أن اجيبك أيها المحب بأن ما وعد به جانب المخزن أسماه الله في شأن الأبواب بطنجة والدار البيضاء قد رضي به وصدرت الأوامر الشريفة بتنجيزه . وأما الفصول الثلاثة التي عليها مدار اجتماعكم ، فلكم في خاصة أنفسكم أن تصطلحوا على ما شئتم ولا مدخل للمخزن فيما كان متعلقا بخصوصية أنفسكم . اما فيما اجتماعكم لحقوق رعايا الدول المحميين ، فان كان راجعا لما فيه المصارفة على جانب المخزن أعزه الله ، فالعمل فيه محصور في الشروط بين الجانبين ، وكل واحد من النواب المحبين يكتب فيما يعرض له على العادة لنائب المخزن السيد الحاج محمد الطريس ، أو للأعتاب الشريفة وان كان فيما يتعلق بين النواب ولا مدخل للمخزن فيهم . وأما الفصل المتعلق بالصحة ، فيطلب سيدنا أيده الله معاينة نسخة من الظهير الشريف الذي عندكم بتاريخ 1297 لينظر فيه أيده الله ، ويظهر لجنابه الشريف ما يقتضيه نظره السديد في ذالك . أما ما يرجع للعمل بمنار أشقار ، فالذي عقده أعزه الله فيه وقت انشائه لا زال على حاله كما أن جانب المخزن أعزه الله لا زال يقابل كل واحد من النواب المحبين المحترمين بمثل ما كان يقابل به قيد حياة أسلاف سيدنا الاطهار في دعاوي رعيته ودلوته وفي كل ما يتعلق له بجانب المخزن من القضايا ، ولسيدنا المنصور بالله في ذالك مزيد الاعتناء والاهتمام ، وكمال المحبة التي لا يغيرها حادث ، والمعتقد في جانب النواب من حوادث الليالي والأيام ، والمعتقد في جانب النواب .. ألا يحدثوا في مصارفتهم مع جانب المخزن أسماه الله ما يقتضى تغيير للمعتقد فيهم ولا ما يترتب عليه خرق .. وختم في 6 شوال الأبراك عام 1314 .

الوثيقــــة 9

رسالة من المـولى عبد العزيز الى الطريس يخبره فيهـا بعزم المخزن على تعيين ممثل عنه داخل المجلس الصحي (6 ربيع الثاني 1314 / 14 شتنبر 1896) .

(الطابـع العزيـزى)

خديمنا ، الأرضى ، الحاج محمد العربي الطريس ، اعانك الله ، وسلام عليك ورحمة الله وبعد ، فقد اقتضى نظرنا الشريف تكليف واحد من قبل جنابنا الشريف بأن يكون مع المكلفين بالسنيدة هنالـك بطنجـة ، ويصاحبهم وقت خروجهم بها بقصـد الاطلاع على جميع ما يرد لتلك المرسى من البابورات والمراكب ، والاطلاع على ما يتحاز منهم من الكواغد وأخذ النسخ منها لا غير رعاية للمصالح المقتضية لذلك على أن يبقى تكليف المتصرفين في السنيـدة بحاله من غير مزاحمة لهم في شيء من ذالك . وقد كلفنا خديمنا الأمين الحاج عبد الكريم بريشة بمباشرة الكلام مع نواب الأجناس في ذالك بما ينتج ابرازه بموافقتهم ، وأعلمناك لتكون على بال ، والسـلام . في 6 ربيع الثاني عام 1314 .

الوثيقــــة 10

رسالة من المولى عبد العزيز الى القاضي بثغر طنجـة محمد بن عبد القادر ابن سودة حول طلب المجلس الصحي المتعلق بمراقبة الدور التي تبنى بطنجـة (فاتح جمادى الاولـى 1320 / 6ـ8ـ1902) .

(الطابـع العزيـزى)

الفقيه ، الأرضى ، القاضي بثغر طنجـة ... محمد بن عبد القادر ابن سـودة ...

فقد طلب نواب الأجناس محافظة على الصحـة العامة أن لا تسكن الدور التي تبنى بطنجـة الا بعد تسليم ارباب البصر لها ، وتبيين السلامة العامة في سكمتاها على حالتها التي هي عليها ، وان افتقرت سلامة سكناهـا لشيء ، فيثبت بموجب بالعرفـاء والعدول ، ويلزم صاحبها به وباجرة العرفاء والعدول على الموجب ، وكذا السـروب التي يراد جعلهـا ، وعليه ، فنأمرك بتعيين عارفين بأحوال ما ذكر ، يكون أحدهما مسلما ، والآخر أجنبيا ، وتوجههما لذالـك كلما وقع الطلب لهما . وقد أمرنا العامل بشد العضـد في ذالك ، والسلام . في فاتح جمدى الأولى 1320 .

الوثيقــــة 11

رسالة من بناصر غنام الى سفير ايطاليا وعميـد السلك الدبلوماسي حول طلب المجلس الصحي بمراقبة الدور الجديدة بطنجـة (30 جمادى الأولى 1320 / 5 شتنبـر 1902) .

جناب العاقل ، المعتبر ، المنسطر المفوض لدولة ايطاليا الفخيمة ، ومقدم جماعة نواب الدول المحترمين بطنجـة ، مسي جلي ملموزى ، لا زال السؤال عنكم محبة أن تكونوا بخير دائما .

وبعد ، فقد كنا اطلعنا كريم علم الحضرة الشريفة على ما تضمنه التقييد الذي كان دفعة لنا المنسطر المعتبر صار أرطر نكلصن ، في شان الدور التي تبنى بطنجـة من أنها لا تسكن الا بعد تسليم أرباب البصر لها وكذا السروب ان أريد عمل فيها حفظا للصحـة العمومية ، وصدر لنا الجواب بصدور الأمر الشريف للنايب الأجل السيد الحاج محمد الطريس بأن يعين وحدا أجنبيا عـارفا بمعاينة الـدور التـي يبنـى ، والسروب التي تجعل ، كما صدر الأمر الشريـف للقاضي بالبلد بان يعين مسلما عارفا بمعاينة ما ذكر ، ويكونوا يقفان معا على الـدور والسروب المحـدثة ، فأن كانت ترجي السلامة معها فذاك ، وان كانت ترجى معها السلامة فذاك ، وان افتقرت لشيء فيثبت بموجب ويلزم ربها بمباشرته وبأداء أجور العرفاء والعدول على الموجب ، واعلمناك بذلك لتكونـوا منـه على بال . دمتم بخير وهناء . طنجـة في 30 جمـادى الأولى عام 1320 .

بناصر غنام

الاشـــتـــراكـــــات

- الاشتـــراك الســنـوي للمؤسســات : 300 درهـــم
- الاشتــــراك السنــوي لــلأفـــراد : 100 درهـــم
- الاشـــتـــراك التــشــجـيـعـــي : غير محـدود

تبعـث قيمـة الاشـتــــراك الــى :

الحـــســـــاب البـــنـــكـــــي : 37_872 00 00 200 03 640

البنك المغربي للتجارة الخارجية

شــارع فــاس - طــنجــة

EVOLUTION
DE LA POPULATION DU MAROC
DEPUIS LE DEBUT DU XXe SIECLE

par

Mohamed M'RABET

« Nous vivons un moment d'histoire, où les faits de peuplement humain font plus encore que stimuler notre curiosité intellectuelle, ils angoissent notre sensibilité affective. Leur pression et leur urgence envahissent nos pensées : les regarder, les recueillir, les classer, les référer soit les uns aux autres, soit à des faits d'un autre ordre, c'est la tâche propre des spécialistes de la démographie ».

« J. VIALATOUX »

Il est assez difficile de remonter plus loin dans le temps que l'année 1921 sans tomber sur des statistiques de population marocaine peu fiables. Les dénombrements mêmes qui ont été réalisés avant l'indépendance, laissent souvent à désirer quant à leur méthodologie et à la qualité des données recueillies.

Les données démographiques concernant la population marocaine sont donc jusqu'à une période récente assez sporadiques, et ce fait entrave toute analyse démographique profonde.

Des efforts appréciables ont été cependant prodigués depuis l'indépendance, et ceci en ce qui concerne aussi bien la quantité que la qualité des données obtenues.

Avant d'aborder cet essai sur la reconstitution des effectifs de la population du Maroc, il serait utile de présenter aux lecteurs, les principales sources des données démographiques disponibles actuellement dans notre pays. Une analyse succinte de leur qualité et de leur défaut, nous permettra par la suite, d'apprécier certains chiffres à leur juste valeur.

I. LES PRINCIPALES SOURCES DES DONNEES DEMOGRAPHIQUES AU MAROC

Il n'est pas de notre ressort d'inventorier ici toutes les estimations fournies par les différents chercheurs, nationaux ou internationaux. Notre seul but est d'éclairer l'esprit des lecteurs sur les sources officielles qui existent, et auxquelles ils peuvent recourir si les besoins de recherche se font sentir.

Nous savons que les sources des statistiques démographiques en général sont pratiquement au nombre de trois :

— L'état civil
— Les enquêtes démographiques par sondage
— Les recensements généraux de la population.

I.1. *L'Etat Civil*

L'état Civil est institué pour la population marocaine musulmane par le dahir de 8 Mars 1950 en zone sud, et par celui du 2 Février 1954 en zone nord. Il se développe encore très lentement ce qui entrave toute étude d'évolution de la population en utilisant les statistiques d'évènements permettant de calculer des taux d'accroissement naturel sur une longue période. Le taux de couverture des évènements démographiques par les statistiques de l'état civil qui était de 40 % il y a quelques années s'est sensiblement amélioré puisque ce taux est remonté à 64 % d'après le dernier recensement général de la population. Il reste cependant en deça du niveau nécessaire pour une analyse fiable des phénomènes démographiques.

I.2. *Les Enquêtes Démographiques par Sondage*

Bien que le nombre d'enquêtes réalisées jusqu'à présent est limité, les données correspondantes n'ont pas manqué d'apporter une contribution appréciable à la connaissance démographique de notre pays durant les 20 dernières années.

La première enquête de ce genre, réalisée quelques années après l'indépendance est l'enquête dite à « objectifs multiples ».

I.2.1. *L'enquête à Objectifs multiples*

Réalisée entre 1961 et 1963 cette enquête par sondage avait comme son nom l'indique, plusieurs objectifs.

C'est ainsi qu'en milieu urbain, cette opération s'est intéressée à l'étude des caractéristiques démographiques (natalité, mortalité et migration), à l'étude du niveau culturel de la population, à son degré d'occupation économique et à ses conditions d'habitation.

En milieu rural, en plus des sujets traités en milieu urbain, l'enquête s'est intéressée à l'étude des structures agraires, aux superficies cultivées et au niveau de la production végétale et animale.

C'est donc une enquête importante, dont les données ont comblé les besoins des différents utilisateurs depuis plus de 20 ans. Mais ces données ont probablement perdu leur fiabilité depuis assez de temps, pour pouvoir prétendre décrire encore la réalité actuelle.

I.2.2. *L'Enquête réalisée par le Centre d'études et de Recherches Démographiques (CERED)*

Cette opération a été réalisée en 1972 par les soins du CERED. Elle s'est intéressée à un échantillon de 84 000 personnes dont 48 000 en milieu rural, et 36 000 en milieu urbain, et avait pour but de déterminer les niveaux de natalité, de fécondité et de mortalité.

L'enquête du CERED, de réalisation plus récente, a donc supplée en partie à la carence des données qui commençait à se faire sentir durant la dernière decennie, et ceci bien que l'on reproche à cette enquête de ne pas être représentative de l'ensemble du territoire marocain.

I.2.3. *L'Enquête Mondiale sur la Fécondité*

Cette enquête a été réalisée en 1980 par le Ministère de la Santé, en collaboration avec l'Institut International des statistiques. Elle rentre dans le cadre de l'enquête mondiale sur la fécondité. Ces résultats seront disponibles incessamment et constitueront une source appréciable pour l'étude du phénomène démographique en question.

I.3. *Les recensements de la population*

I.3.1. *L'Exode Zône Sud*

L'histoire des recensements de la population marocaine dans cette zone remonte à l'année 1921. Cependant les opérations réalisées avant l'indépendance, étaient souvent de simples dénombrements non uniformes quant à leur méthodologie et non généralisées à l'ensemble du pays. C'est ainsi que les dénombrements de 1921 et 1926 n'ont intéressé qu'une partie de la zone qui était sous le protectorat français ; celui de 1931 a pu en concerner une partie plus importante.

Mais c'est avec le dénombrement de 1936 qu'on a pu finalement toucher l'ensemble de l'ex-zone sud.

Concernant la qualité de ces dénombrements, l'avis est unanime que celui de 1936 a été la première opération susceptible de donner des résultats généraux présentant un degré de précision suffisant. C'est en effet vers cette date que l'administration coloniale est arrivée à contrôler l'ensemble de la zone qui était sous son influence.

Par ailleurs, les soins particuliers qui ont été apportés à la préparation, à la réalisation et au dépouillement des données de cette opération, n'ont pas manqué de se repércuter bénéfiquement sur la couverture du dénombrement. C'est ainsi que le pourcentage d'omissions n'a pas dépassé les 2 pour cent. Le dénombrement suivant, celui de 1947, réalisé toujours dans l'ex-zone sud, est faussé par contre, par les préoccupations de rationnement qui étaient en vigueur à cette date. L'effectif de 8.089.000 personnes donné par ce dénombrement pour la population marocaine ne résiste pas à la

critique. Accepter en effet cet effectif, revient à admettre un taux d'accroissement annuel pour la population marocaine de 2,9 % durant la période 1936-1947. Ce qui est peu probable, si l'on sait que pour atteindre ce taux pour une population à fécondité élevée comme la nôtre, le niveau de mortalité devrait être assez bas, de l'ordre de 16 à 18 %. Or, le niveau de mortalité pour la période en question a été de loin plus important. Le service des statistiques a d'ailleurs réduit cet effectif à 7.700.000, ce qui fait diminuer le taux d'accroissement annuel de 2,9 % à 2,4 %, mais qui reste encore à notre avis assez élevé.

Nous n'avons parlé que de dénombrements jusqu'à présent. C'est à dire de simples comptages de la population, sans aucune référence à ses caractéristiques démographiques et socio-économiques. Et, c'est avec l'opération réalisée en 1952 que la population marocaine musulmane a connu son 1er recensement au sens strict.

En plus du comptage simple, certaines caractéristiques ont été approfondies par sondage (le sexe, l'âge, l'état matrimonial et la profession). Ce recensement est malheureusement entaché d'une sous-estimation non négligeable. L'effectif de de 7.400.000 personnes donné par la population marocaine musulmane de l'ex-zone sud doit donc être pris avec précaution.

1.3.2. *L'Ex-zone Nord*

En ce qui concerne l'ex-zone nord, celle-ci n'a fait l'objet que de 4 dénombrements et notamment en 1930, 1935, 1940 et 1945. Les 2 premiers ont sous-estimé la population de cette zone, alors que les 2 derniers l'ont surestimé en raison des préoccupations de rationnement déjà citées.

Le 1er recensement a été réalisé par la suite au mois d'octobre 1951, mais les renseignements recueillis devaient se référer au 31 décembre 1950. Cette façon de procéder, risquait de porter préjudice aux données de ce recensement ; mais tout compte fait, le degré d'omission a été insignifiant.

Pour ce qui est de la zone de Tanger, celle-ci n'a jamais été recensée avant 1960, mais on en possède des estimations avant cette date.

Mais c'est finalement avec les 3 derniers recensements, celui de 1960, de 1971 et 1982, que le Maroc a pu affermir ses pas dans ce domaine. Réalisé juste quelques années après l'indépendance, le recensement de 1960 a dû rencontrer quelques difficultés par suite d'un manque de cadres. Il s'agissait d'un recensement individuel en milieu urbain, et dans 10 % des douars en milieu rural (un dénombrement a concerné les 90 % de douars restants).

Avec la sortie de cadres marocains en bon nombre, le recensement de 1971 a pu être réalisé dans des conditions meilleures. Ce recensement a été individuel sur l'ensemble du territoire et, sa qualité scientifique est indéniable.

Cependant une carence en statistiques démographiques a commencé il y a quelques années à se faire sentir. Le Maroc a connu de substantiels changements économiques et sociaux durant la dernière décennie, et ces changements n'ont certainement pas manqué d'avoir des repercussions sur la population, sur sa structure par âge, sur sa répartition par zone géographique, sur sa répartition par type d'activité, par profession etc... Le recensement de 1982 a été décidé pour suppléer à ce manque de données. Un souci d'amélioration a animé les différents travaux préparatifs de ce dernier comme le prouve l'orientation nouvelle donnée à certains thèmes et, les soins apportés à ses aspects organisationnels.

II. L'EVOLUTION DE LA POPULATION MAROCAINE DEPUIS LE DEBUT DU XXème.

Il ressort de ce qui précède, que les effectifs de la population marocaine qui, seront donnés pour la période allant de 1900 à 1921, ne doivent être pris qu'à titre indicatif. Les données des dénombrements et des recensements seront redressées compte tenu de taux de sous-estimation jugés raisonnables.

II.1. Population Marocaine Totale :

Les effectifs correspondants à la période 1900-1921 seront estimés à partir des résultats redressés du dénombrement de 1921 et, des taux d'accroissement découlant des niveaux de la natalité et de la mortalité propres à la période en question. Le dénombrement précédant, étant réalisé uniquement dans l'ex-zone sud, il va falloir estimer en plus la population de l'ex-zone nord au moment de ce dénombrement.

Par ailleurs, les taux d'accroissement de la population dépendent évidemment des niveaux de la natalité et de la mortalité sur lesquels il faut également porter un jugement pour la période considérée.

En ce qui concerne la natalité, son niveau ne peut être qu'élevé au début du siècle, comme il l'est d'ailleurs actuellement. La population marocaine est caractérisée encore par un régime de

fécondité quasi naturel. Mais le niveau de mortalité était également élevé pour la période.

Certes, des améliorations ont eu lieu par rapport au siècle précédant, les épidémies ne sont plus fréquentes à partir de la fin du XIXème S, et les premières actions sanitaires d'envergure datent des vingts dernières années de ce siècle. Mais les taux de mortalité restent encore élevés, si bien que le taux d'accroissement de la population reste faible. La population évolue donc assez peu en effectif ou reste quasi stationnaire.

En nous basant par ailleurs sur les travaux de certains chercheurs, il nous est apparu, que le taux d'accroissement annuel moyen de la population marocaine ne devait pas dépasser 1 pour cent entre 1900 et 1921. Ce taux est en concordance avec les considérations déjà exposées sur les niveaux de la natalité et de la mortalité au cours de cette période.

Pour la période d'après 1921, nous reprenons d'abord les chiffres officiels ajustés de façon à tenir compte de l'ensemble du Maroc ; puisqu'on se rappelle que les dénombrements jusqu'en 1960 ne sont pas réalisés uniformément sur tout le territoire. Nous donnerons en deuxième lieu les estimations qui nous semblent les plus probables compte tenu des taux d'omissions jugés adéquats.

En tenant compte de l'ensemble des éléments précédents, nous avons pu établir le tableau suivant, correspondant à l'évolution de l'effectif de la population marocaine musulmane (1) depuis le début du siècle.

Année	Chiffres officiels ajustés jusqu'en 1952	Effectifs estimés
1900		4.427.000
1912	—	4.814.000
1921	4.875.000	5.265.000
1926	5.295.000	5.600.000
1936	6.760.000	6.826.000
1952	8.531.000	9.400.000
1960	11.071.000	11.500.000
1971	15.236.000	15.580.000
1982	20.358.000	20.765.000

L'effectif de la population marocaine a été donc multiplié par plus de 4,5 fois depuis le début du siècle. Cette accentuation rapide à travers le temps résulte d'un recul de la mortalité depuis la 2ème guerre mondiale surtout.

(1) L'année 1982 comprend également la population marocaine Israélite de faible effectif relativement.

Il est en effet à rappeler que le niveau de fécondité est resté relativement stable ou variant très légèrement jusqu'à présent. Son fléchissement dépend en effet d'une interaction complexe d'un ensemble de facteurs socio-économiques. Le niveau de mortalité par contre n'a pas cessé de regresser par suite de la disparition des famines et des maladies épidémiques, et par suite de l'introduction peu à peu, des techniques sanitaires modernes dans notre pays.

Le Maroc serait donc actuellement dans la 2ème phase de la transition démographique. Cette phase est caractérisée par une fécondité encore élevée, et une mortalité en recul progressif. C'est ainsi que si la population s'est accrue de quelques 7 millions de personnes au cours d'une période de 60 ans (de 1900 à 1960), elle a augmenté par contre de plus de 9 millions de personnes au cours de la dernière période (1960-1982) c'est à dire dans un délai de 22 ans. Le rythme d'accroissement de la population marocaine reste donc encore élevé ; et il le restera jusqu'au moment où la mortalité serait réduite à un niveau au delà duquel, la baisse devient de plus en plus difficile, compte tenu des conditions socio-économiques de la population. L'évolution de la population par la suite, dépendra pratiquement du comportement de la fécondité qui deviendra le facteur décisif de cette évolution.

Nous ne pouvons terminer ce paragraphe sans dire quelques mots sur la baisse constatée du taux d'accroissement annuel moyen de la population durant la dernière décennie (1971-82). Certains citoyens s'étaient étonnés en effet de voir que ce taux avait baissé de 2,9 % entre 1960-71 à 2,6 % entre 1971-82 et s'étaient posés des questions sur les raisons de cette baisse. Il faut rappeler à ce sujet que l'évolution de la population d'un pays donné dépend de 3 facteurs démographiques à savoir :

— La natalité
— La mortalité
— La migration internationale.

Il est alors évident, qu'à des niveaux de natalité et de mortalité constants dans le temps, la variation du rythme de l'évolution dépend uniquement de la variation du 3ème facteur qui, correspond aux mouvements de la population vis-à-vis de l'étranger.

Or, d'après les statistiques existantes à ce sujet, moins de 300.000 marocains vivaient à l'étranger au moment du recensement de 1971, alors que plus de 900.000 sont dans le même cas en 1982. L'émigration nette des marocains vis-à-vis de l'extérieur du pays, s'est donc sensiblement intensifiée durant la dernière période intercensitaire.

En d'autres termes, certaines personnes recensées en 1971 ne le sont plus en 1982, du fait qu'elles résidaient à l'extérieur du pays à cette date. Il en est également ainsi des personnes nées au Maroc après 1971 mais qui, sont parties résider à l'étranger avant le dernier recensement. Il y a bien sûr le cas inverse, c'est à dire le cas des personnes qui étaient à l'extérieur en 1971 et qui se trouvaient résidantes au Maroc en 1982. Mais le nombre de ces dernières est de loin relativement moins important.

L'intensification de ces mouvements vers l'étranger a été donc en partie à l'origine de la baisse constatée du taux d'accroissement de la population.

Il n'est pas loin en tous cas, que le niveau de la natalité ait également connu un certain fléchissement, chose que nous nous ne pouvons cependant pas affirmer, sans avoir approfondi les résultats détaillés du recensement.

Dans tous les cas, le rythme d'accroissement de la population marocaine est encore fort, puisqu'avec un tel taux annuel de 2,6 % la population doublerait en effectif tous les 27 ans environ. Elle atteindra ainsi les 40 millions vers l'année 2009 approximativement.

Il est alors inutile d'insister sur les conséquences économiques et sociales d'une telle explosion démographique.

II. POPULATION URBAINE ET POPULATION RURALE

II.2. Population urbaine et Population rurale :

Jusqu'au XIXème s, la population urbaine des régions peu développées, bien qu'elle ait progressée plus vite qu'auparavant, s'est accrue à un rythme inférieur à celui qu'ont connu les pays les plus avancés économiquement. Il a été estimé que les villes d'au moins 100.000 hts en Afrique et en Asie, n'ont progressé que de un sur quatre de 1800 à 1850, et de deux tiers de 1850 à 1900.

Mais depuis le début du XXème siècle, on enregistre un essor urbanistique considérable dans ces 2 continents. Et l'on estime également qu'en 1950, la population des grandes villes a quintuplé par rapport à 1900, et cette accélération dépasse toutes les progressions qui ont été enregistrées dans les autres continents.

Le Maroc n'a pas échappé à cette règle, et après avoir été moderé au départ, le rythme d'urbanisation s'est considérablement accéléré durant les dernières décennies. Il va falloir cependant formuler certaines hypothèses de départ, pour la détermination de la population urbaine depuis le début du siècle.

Nous nous baserons pour celà sur l'évolution des taux d'urbanisation, qui indiquent le pourcentage de la population urbaine par rapport à la population totale.

Les renseignements dont nous disposons indiquent que le taux d'urbanisation est d'environ 7 % en 1900. En faisant une interpolation linéaire entre cette valeur, et le niveau de 23 % donné par le recensement de 1952, nous avons pu déterminer les valeurs correspondantes aux années intermédiaires (1900 à 1952). Les taux correspondants aux périodes suivantes, sont déterminés à partir des recensements de 1960, 1971 et 1982.

Les données obtenues nous ont permis de ventiler la population totale établie précédemment entre la population urbaine et la population rurale comme suit (1). La population urbaine du Maroc a

Année	Population Urbaine	Population rurale	Population totale
1900	310.000	4.417.000	4.427.000
1912	578.000	4.236.000	4.814.000
1921	784.000	4.481.000	5.265.000
1926	930.000	4.670.000	5.600.000
1936	1.365.000	5.461.000	6.826.000
1952	2.162.000	7.238.000	9.400.000
1960	3.105.000	8.395.000	11.500.000
1971	5.297.000	10.283.000	15.580.000
1982	8.846.000	11.919.000	20.765.000

(1) Ce tableau a été établi à partir des « effectifs estimés de la population totale » consignés dans le tableau précédent.

été donc multipliée par plus de 28 depuis le début du siècle. Mais alors qu'elle n'a progressé que de 2,8 millions en 60 ans (de 1900 à 1960), cette population a accusé par contre une augmentation de 5,7 millions depuis 22 ans soit environ 2 fois l'augmentation précédente en un délai plus court.

Par ailleurs, si la population marocaine est encore à prédeminance rurale en 1982, elle cessera probablement de l'être vers 1995 si, le rythme d'urbanisation continue sur la tendance passée.

Tous calculs faits, les perspectives à l'avenir se présenteraient comme suit :

Année	Population urbaine	Population rurale	Population totale
1992	12.835.000	13.479.000	26.314.000
1994	13.882.000	13.818.000	27.700.000
2000	17.565.000	14.747.000	32.312.000

Le taux d'urbanisation serait donc déjà de 54 % à la fin de ce siècle. Cette formidable expansion urbaine, qui résulte de l'accroissement naturel de la population urbaine d'une part, et de l'exode rural d'autre part, a des conséquences dans différents domaines socio-économiques (emploi, scolarisation, habitat, équipements collectifs urbains etc...) et ces conséquences risquent souvent d'être néfastes, si le rythme d'urbanisation dépasse celui du développement économique dans les villes.

Paul Bairoch estime par exemple, que la plus importante de ces conséquences négatives « est la forte proportion à l'importation qu'entraînent les centre urbains, et celà non seulement pour les articles manufacturés, pour lesquels, en raison des « effets de démonstration » on assiste à une modification de la structure de la consommation, en faveur de produits souvent difficiles ou impossibles à produire localement, mais également pour les produits alimentaires pour nourrir une fraction importante des centres urbains ».

Les poids de ces importations dans la balance commerciale du pays est indéniable ; d'autant plus qu'il s'agit là de ressources qui auraient pu être affectées, à des investissements directement productifs. Le problème est donc manifestement celui d'une rationalisation des flux humains, entre le milieu rural et le milieu urbain, en fonction du degré de développement atteint par ce dernier. Notre pays connait un exode rural massif, 90.000 personnes en moyenne quittent annuellement les campagnes pour s'installer dans les villes. L'importance d'endiguer ce phénomène dans des proportions raisonnables, n'a pas échappé cependant aux planificateurs nationaux et, l'on trouve déjà dans le plan quinquennal 1968-72 le passage suivant :

« Une des conséquences de l'expansion démographique est l'urbanisation rapide de la population, tant par l'accroissement naturel de la population déjà urbanisée, que par l'exode des populations rurales. La population des villes s'accroit actuellement au taux de 5,2 % par an en moyenne dont 1,5 % par an pour exode rural.

A cause de l'écart des niveaux et genres de vie, l'exode rural constitue un aspect de la mobilité sociale. En tant que tel, il peut être un facteur de progrès. Néanmoins, un exode rural sans frein deviendrait improductif, parce qu'une plus grande part des ressources nationales devra être consacrée aux dépenses sociales, au détriment des investissements directement productifs ».

Des mesures ont été d'ailleurs préconisées par ce plan, mesures qui sont destinées à limiter ce phénomène d'exode, et qui s'inscrivent dans « une perspective à long terme ». Il s'agit en l'occurrence des grands projets d'aménagements régionaux comme le projet Sebou, Souss, DERRO etc... La politique des barrages, la politique agricole suivie en général et l'implantation d'industries pour la transformation et le conditionnement des récoltes sur le lieu de production » devait permettre depuis, d'améliorer le niveau de vie des ruraux, et devait en conséquence les fixer sur place.

Il n'est pas du ressort de cet article, de procéder à une évaluation des résultats de ces mesures, mais la sécheresse qu'a connue notre pays durant les dernières années, a dû probablement influencer l'ampleur de l'exode des ruraux vers les villes ; ce qui sera confirmé ou infirmé prochainement par les résultats détaillés du dernier recensement. Notre seul but ici est de faire ressortir l'expansion démographique accélérée que connait notre pays depuis quelques décennies. Nous pouvons en conséquence, nous rendre compte de l'immensité des efforts nécessaires, pour assurer un développement économique et social à notre population.

Il n'est peut être pas inutile de rappeler la différence de situation où notre pays se trouve, avec celle où se trouvaient les pays développés au

moment de leur décollage économique. C'était bien en effet, après leur décollage que, ces derniers ont connu la poussée démographique la plus forte ; encore que le rythme d'augmentation en était modéré. Notre pays se trouvait au moment de la reconsruction nationale d'après l'indépendance, en face à des niveaux d'accroissement démographique bien plus élevés que ceux qui ont été observés en Europe par exemple au XVIIIème et au XIXème s.

Une telle croissance enregistrée par les pays en voie de développement en général, nécessite économiquement des investissements souvent considérables. Un pays qui connait un taux d'accroissement annuel moyen de sa population de 2,6 % doit procéder à des investissements équivalents à 11 % de son revenu national pour maintenir son niveau de vie, et à 15 % pour pouvoir améliorer celui-ci de 1 %.

Il est évident par ailleurs que ces fonds sont difficilement mobilisables dans les pays à faible revenu, à moins de limiter leur niveau de consommation, ce qui va à l'encontre de l'augmentation du niveau de vie souhaitée, ou de recourir aux emprunts extérieurs, ce qui surcharge leur endettement. Y a-t-il une solution ?

Nous sommes loin de prétendre donner des solutions toutes faites à la complexité des problèmes démographiques. Une littérature abondante existe d'ailleurs à ce sujet, mais elle reste cependant pour la plupart abstraite ou simplement descriptive, et donc loin d'être appliquée concrètement.

A travers cet essai, nous avons simplement voulu démontrer l'ampleur de l'accroissment démographique que connait notre pays. Nous n'avons également qu'effleuré les repercussions de cet accroissement dans les domaines économique et social. D'abord, parce que cet essai ne se proposait au départ que de présenter une évolution statistique de la population marocaine ; rentrer ensuite dans les controverses qui, animent les 2 tendances économiques essentielles au sujet du facteur démographique, allongerait démèsurément cet article. Nous savons que les économistes manifestent deux tendances divergentes à ce sujet : ceux qui effrayés par le spectre d'un surpleuplement et ses conséquences, qui prèchent la limitation des naissances, et qui se rangent sous le signe malthusien ; et ceux qui au contraire rejettent toute idée de surpeuplement et qui, comptent sur le progrès technique ; c'est-à-dire, sur une augmentation de la production des richesses qui, réparties équitablement, assurerait constamment un ajustement entre la population et ses besoins.

Opterons nous pour l'une ou l'autre des deux tendances ? le débat est ouvert !

L'IMPORTANCE DES RAPPORTS NOMADES / SEDENTAIRES DANS L'EVOLUTION HISTORIQUE DE L'ENSEMBLE CONFEDERAL TEKNA

par

Mustapha NAIMI

En définitive, il n'y a, jusqu'à présent, aucune conception d'un modèle général où cohabitent nomades et sédentaires. On ne peut davantage pénétrer dans le problème des ultimes raisons qui poussent les uns et les autres à contracter alliances. J'essaye ici de situer le contexte général dans lequel s'est constitué la confédération tribale Tekna. Ceci dit, en laissant pour l'instant de côté le problème des conditions spécifiques qui ont assuré une telle constitution, je me consacre à l'interrogation du fait confédéral et sa forme étatique sur la base de la relation nomades-sédentaires. Celle-ci est un élément décisif pour comprendre le fonctionnement de toutes les composantes structurales de cette organisation sociale et politique, nomades et sédentaires se complètent avec une importance égale et réciproque, la base commune de leur alliance étant la défense du commerce caravanier. Considérée comme un tout, cette organisation sociale n'est pas une véritable unité des genres de la vie, il y aurait à distinguer dans les deux spécificités majeures, les caractéristiques générales que présente cette société fondée sur un système de production à base communautaire ou tribale. Il est non moins intéressant de relever la logique cachée du système qui s'observe à travers la reconstruction d'une hiérarchie de distinctions fonctionnelles et de causalités. Un corps de concepts débouche directement ou indirectement sur des hypothèses rendant compte d'un contenu conflictuel.

Le pays Tekna se considère jusqu'en 1850 comme l'une des plus importantes zones de transit caravanier reliant Mogador à Tombouctou dans le Mali (ex capitale du nord et du sud saharien). Situés entre le sud-ouest marocain et le nord du sahara atlantique, les Tekna peuplent à proximité de l'océan une région caractérisée par la présence des grands oueds du sud lancés de l'Atlas vers le désert réduisant ainsi les distances et multipliant les points d'eau. Qualifiés de courtiers du désert, les Tekna monopolisent jusqu'à sa décadence le commerce transsaharien de Mogador jusqu'au sud de la Mauritanie. Jusque là, ils représentent une confédération où les tribus sont regroupées au sein de deux parties « leffs » où le jeu d'alliance représente un véritable équilibre interne et neutralise toute tentative de domination d'un leff sur l'autre. En tant que puissance militaire, la confédération assure sa propre protection interne et externe. Elle forme un bloc homogène face à l'étranger et contrôle les routes du commerce jusqu'en Mauritanie à travers l'ensemble désertique du sahara atlantique. Le commerce caravanier influence, conditionne de façon déterminante la vie pastorale, agricole, artisanale et sociale. Le système social étant bien adapté à l'état « d'insécurité endémique » permet d'assurer l'ordre social.

Il convient donc de préciser au préalable les conditions générales d'émergence de ce vaste agen-

cement d'éléments structurels que présente la formation économique et sociale. Faut-il accepter l'idée d'un mouvement devenu graduellement politique ?

Au sein de l'ensemble maure de la zone atlantique ouest saharienne, les Tekna représentent le groupement nord. C'est une confédération tribale assez hétéroclite dont le nom semble avoir été mentionné, au XVI° siècle pour la première fois dans le kennach. Il n'apparaît dans les textes européens qu'à la fin du XVIII° siècle [1]. L'espace Tekna est à la fois homogène et mouvant par les mouvements incessants et les contacts des populations. Réseaux économiques, super-structures politiques et religieuses créent cette homogénéité à travers un rapport de construction et de déconstruction socio-politique perpétuel, relation d'alliance, de guerre, de migration et de sédentarisation. L'espace qui correspond au pays Tekna se réalise au prix de tatonnements successifs motivés par un souci d'uniformisation des régions, des fractions et tribus nouvellement constituées.

Une tribu Tekna peut se définir comme le lieu de rencontre de quelques fractions dont l'origine diffère des formes d'interprétation généalogique. La fraction représente les caractéristiques d'une corporation de personnes morales, cellule fondamentale de la société où l'appartenance à un ancêtre commun peut être admise au niveau de chaque segment et jusqu'aux fractions. C'est une même structure généalogique qui établi une filiation de parenté entre ses membres. L'autorité du chef du lignage s'étend aux communautés domestiques autres que la sienne propre, notamment en matière de mariage. En assurant à chaque fraction son autonomie politique, la tribu est déjà un système bien élaboré. Une tribu Tekna est ensemble de fractions et de sous fractions où cohabitent nomades et sédentaires. La transparence des structures d'alliances et la flexibilité des institutions permettent à chaque fraction de passer ailleurs selon les conditions qu'impose la conjoncture du moment. La tribu est une unité politique, militaire et économique. Elle est constituée le plus souvent par, à la fois des berbérophones et des arabophones, sédentaires et nomades dont le nombre est plus important jusqu'à une date récente [2].

Les différences dans les institutions des tribus du sahara et celles du sud marocain font la spécificité de la société Tekna. La tradition commerciale fait des nomades les caravaniers du désert et des sédentaires les commerçants sahariens du sud marocain. Le caractère de zone de transit fait du pays Tekna le lieu où les groupes éthniques sont d'une grande diversité ; le peuplement n'a cessé de se transformer à cause des déplacements nombreux. La ville centrale du pays Tekna étant la capitale économique et politique de la région est aussi le pôle de toute la région qui s'étend du Oued Noun jusqu'à Atar en passant par Tindouf « seul axe sur lequel un échange réel a lieu, qui donne naissance à un commerce sain [3]. Les Tekna possèdent des comptoirs jusqu'au cœur de l'Afrique tropicale, portent leurs marchandises jusqu'à Essaouira [4] au Maroc atlantique. C'est le pays qui réunit la plupart des foires annuelles les plus importantes du nord saharien dont les marchandises envahissent à la fois le Sahara, l'Afrique et les ports marocains.

On les trouve immigrants au nord aux moments des sécheresses, ou errants dans le désert contrôlant les routes et transportant les marchandises jusqu'à Dienné, Kaolak, Tombouctou et Gao. Une lente et progressive pénétration des familles marchandes Tekna en Afrique s'accompagne dès 1590 de la mise en place de réseaux commerciaux organisés, substrat d'une éventuelle organisation politique, la région du fleuve Sénégal constitue pour eux une zone de transit avec qui ils ont d'importantes relations économiques, leurs nomades, comme les sédentaires possèdent des terres et des palmeraies qu'ils exploitent de façon permanente.

C'est donc autour de l'organisation et du contrôle du trafic caravanier que se forge la relation nomades-sédentaires. *L'activité marchande tient lieu de premier rôle économique,* le commerce transsaharien à travers les routes caravanières reste pour les deux confins du Sahara, le pôle central et l'activité économique la plus importante ; les Tekna restent ainsi les contrôleurs du commerce de l'ouest du Sahara. Mais voyons d'abord, dans quelles conditions socio-économiques s'est constitué le fait confédéral.

L'évolution de l'ensemble maure de la zone atlantique Ouest saharienne.

Au sein de l'ensemble du monde tribal qui sépare les plaines du Maroc et le fleuve Sénégal, vieux de deux siècles, visant à instaurer des entités politiques et militaires nouvelles se voit achevé au XVII° siècle. En effet, dès la mort du conquérant de l'Afrique noire, le sultan Ahmed Al Mansour, en 1603, les centres de pouvoir politique se sont multipliés. Quatre émirats régionaux se sont constitués au nord du fleuve Sénégal. « L'existence de pouvoirs centralisés régionaux est attestée au XVII° siècle par les représentants français des compagnies à privilèges qui marchandent la gomme et les esclaves sur la côte atlantique (île d'Arguin au nord, site de Portendick au sud) et surtout dans les escales des bords du Sénégal » [5].

Dans le sud marocain, « zaouia et makhzen sont deux pôles principaux de mobilisation, à la fois concurrents et congruents puisque la tension entre saint et sultan se résout dans une même référence religieuse centrale : le maraboutisme » [6]. En désignant leurs chefs, les assemblées des notables de chaque confédération permettent à un certain nombre de principautés marboutiques de voir le jour. Chaque principauté tient à préciser les limites de son territoire dont les frontières restent le plus souvent assez précises. « Plus que jamais le sous sert de refuge aux candidats au trône que le succès trahit » [7].

Au nord-est du oued Noun et du Bani, les sanhaja se regroupent dans le cadre d'une confédération des Aït Atta [8] sous l'égide du marabout cherif Moulay Abdellah ben el Hocein. La première mesure prise par l'assemblée est d'interdire les terrains de parcours (Draa, Tafilalet) aux arabes Maqils de la région. Sijilmassa est soumise par Abou'l Mahalli 9, qui se fait reconnaître à Tombouctou de 1619. Pour se réclamer sultan, il doit soumettre les Iguezoulen dont la plupart soutiennent la zaouia Essemlaliya [10] des 1613.

« Une véritable petite principauté autonome s'était créée au Tazraoualt, dans l'anti-Atlas, sous Abou Hassoun Semlali descendant d'un marabout qui avait eu jadis son heure de célébrité, Sidi Ahmed ou Moussa. Le Noun fut son port saharien et Massa son port maritime. Alors que dans le nord l'insécurité diminuait le trafic, il sut faire régner l'ordre dans ses états. Si ses espoirs de conquête au Soudan furent déçus, du moins eut-il de fréquentes relations avec cette région et réussit-il à attirer chez lui de nombreux navires européens, son règne fut pour le pays Tekna une époque de prospérité » [11]. Il commercait avec les Iles Britanniques, les Pays-Bas et toute l'Afrique Noire. Le monopole du Sahara Occidental lui était assuré par ses alliés les Tekna [12].

C'est dans une telle ère de richesse que l'ensemble confédéral se constitue au XVI° siècle. Devant un pays affaibli par les guerres mérinides et les tractations des arabes Ma'qils, l'arabisation ayant progressé, le droit religieux se substitue peu à peu à « l'orf », la coutume berbère ; les autochtones et les arabes Chebbanat établissent des rapports de sécurité et d'alliance. Le processus de brassage éthnique amorcé dès le XV° siècle s'achève ainsi sur des nouveaux liens de solidarité purement consanguine. L'ascendance éthnique passe au second plan puisque s'allie à celui qui nourrit le plus de garanties [13]. Chaque tribu est ainsi, constituée sur la base d'une *alliance d'ensemble de groupements et de fractions arabo-berbères*. C'est une communauté solidaire qui finit par créer *un sentiment étroit d'appartenance,* elle tire sa force d'une appartenance territoriale, locale ou régionale. L'éthnicité en tant que construction idéologique aurait ainsi contribué à définir la nature des rapports entre groupements au sein de chaque tribu. Elle l'aurait fait par sa place dans l'ensemble des pratiques sociales, c'est-à-dire sur la base d'une alliance d'ensemble de groupements et des fractions arabo-berbères. Le contenu de cette alliance peut être décrit par de multiples façons mais jamais défini. Une analyse systématique permettra de faire des classements compliqués mais non adéquats.

Le développement de la confédération Tekna.

Il est impossible aujourd'hui de retracer les étapes concrètes par lesquelles sont passées les populations Tekna. On sait par des documents inédits trouvés dans la région de Taghajejt dans le oued Noun [14] qu'au moins la plupart des tribus Tekna se sont réunies sous le nom qu'elles ont encore aujourd'hui [15]. Le kennach [16] nous apprend que les actuels « Aït Lahsen » seraient des descendants des Lemta, ayant vraisemblablement animé Tagaost-L'bsabi — après avoir quitté Noul Lemta-Asrir-. Les Ahl Sidi Abd Al wasa'a, famille Lemta devenu marboutique et les Ahl Bouchbouck sont les seuls descendants Lemta qui symbolisent aujourd'hui dans Asrir le passé de nouvel Lemta. La thèse de la restructuration sanhajienne à travers les mouvements maraboutiques revient souvent dans la littérature militaire française. Selon elle, les Guezoula ayant formé leur parti historique, « avaient guerroyé contre les tribus du désert ; la tradition conserve le souvenir d'une bataille qui se livra dans le Grar Tanat. Beaucoup de familles Maqils, entre autres les Ouled Ali Mansour, dont les Ouled Amran-ancêtres des Aït ba Amran-actuels étaient une branche, s'établirent dans le pays, et apparaissent comme des vestiges de l'invasion hilalienne. Au bloc Guezouli, formé en sa majeure partie de riches guerriers montagnards, s'agrégèrent les Tahouggat de condition inférieure, habitants de la plaine et des steppes. On considère comme appartenant au leff Guezouli les tribus actuelles suivantes : Lamanart, Aït Lahsen, Azouafites, Azerguiin, Aït Moussa ou Ida ou Semlal, Mejjat, Aït terkha, aït el Khocus (en partie), Sbouya (en partie) etc... Les tribus à cheval sur le Draa (Izerguiin, Aït Lahsen, Azouafites, Aït Moussa où Ali) constituèrent la confédération Tekna, qui prédomine au nord de la Seguiet El Hamra, ayant pour tributaires les « zaouia » (Reguibat, Aaroussiin, Tidrarine Taoubbalt, celle-ci : tribu noble procédant du Tazeroualt et d'autres) » [17].

Notes

1) Kennach, *Archives Marocaines*, vol. 29, p. 185.

2) L'une des conséquences de la décadence du commerce transsaharien est le rétrécissement de l'espace Tekna.

3) Sahara, CHEAM, 1956, n° 127, Paris.

4) Voir M. L. Miège, *Le Maroc et l'Europe*, Paris, PUF, 1962, 2 tomes, P. de Cenival, *Encyclopédie de l'Islam*, p. 622 ; H. Terrasse, *Histoire du Maroc*, t. II, 298.

5) L'évolution des émirats maures sous l'effet du capitalisme marchand européen, C. Hamès. in *Production pastorale et société*, Cambridge University Press, ed. M.S.H., 1978, p. 378.

6) A. Hammoudi, *Une zaouia marocaine*, *Annales*, 1980, p. 617.

7) R. Montagne, *Les berbères et le Makhzen*, F. Alcan, 1930, p. 95.

8) Voir à ce propos C. Lefebure, in *Production Pastorale et société*, op. cit. ; *études sur les sociétés des pasteurs nomades*, cahiers du CERM, 1975, pp. 9 à 18.

9) Une littérature abondante existe sur la question.

10) Voir G. Drague, *Esquisse d'histoire religieuse du Maroc*, Paris, Peyronnet, 1959, Mokhtar Assoussi, *Illigh kadiman oua haditan*, Rabat, 1965.

11) Les tribus maraboutiques sahariennes non porteuses d'armes ne peuvent contrôler les routes caravanières. Elles deviennent « protégées » Tekna.

12) Les Chebbanat sont des arabes maqils.

13) Les Tekna partiellement arabisés n'ont pas pas moins berbères pour la plupart de leurs fractions.

14) Etude sur les id brahim, le lieutenant de la Ruelle, *cheam*, n° 457, Paris.

15) Au même moment, les aït ou mribet voisinaient avec les Stûka au nord de l'anti-Atlas, ils auraient suivi un mouvement inverse à celui des autres tribus. Proches d'assa, les Aït Herbil chassés du Tizchir par les Mejjat venus du Haouz avec Sidi Ahmed ou Moussa. Les Ida ou Blal cèdent selon un acte de 1579 à Sboya, voisins ouest des Tekna. voir V. Monteil, *Les Tekna*, *Institut des hautes études*, *Cheam*, n° 212, p. 178.

16) Le kennach, *Arch Maroc*, col. 29, op. cit., p. 185.

17) Notes et documents F.C. Lachappelle, l'mst des hautes études Marocaines, *cheam; Introd. à l'histoire du Sahara Occidental*, VII° congrès sur le Sahara Occ., 1930, trad., doc., pp. 30-31.

هل لديك اعمال في المغرب ؟

تعامل إذاً مع اكبر بنك تجاري في المغرب الذي يتمتع بأكبر خبرة مصرفية في الخارج.

BMCE

البنك المغربي للتجارة الخارجية

Banque Marocaine du Commerce Extérieur

HEAD OFFICE
241, Boulevard Mohammed V
Casablanca : Tél. : 30.91.44
Télex : 21.975

BRANCH
37, rue Caumartin
Paris 9ème : tél. : 266.20.50
Télex : 68.164

Revue DAR AL-NIABA

Etudes d'Histoire Marocaine

SOMMAIRE

- Mohamed AL-MANOUNI : La presse arabe de Tanger : le journal Lisan al-Maghrib.
- Germain AYACHE : La réaction marocaine face à l'occupation espagnole et française (tr. arabe).
- Abdallah HAMMOUDI : Segmentarité; stratification sociale. pouvoir politique et sainteté. Réflexions sur les thèses de Gellner (tr. arabe).
- Mustapha NAIMI : L'importance des rapports nomades/sédentaires dans l'évolution historique de l'ensemble confédéral Tekna.
- Mohamed M'RABET : Evolution de la population du Maroc depuis le début du XXème siècle.
- Abdelkader al-KADDOURI : Abou Mahalli et sa Rihla
- A. Temsamani KHALLOUK : Documents sur la tribu d'Anjera
- Mohamed al-MANSOUR : Pressions ottomanes et leurs effets sur la libération des ports occupés : cas de Tanger.

2ème année, N° 5,
Hiver 1985
Prix : 15 DH